

فلسفة المعتمد بالبر

فلسفة الإسلام الأسبقين

الجزء الثاني

العدل

الإنسان - الأخلاق - السياسة

تأليف

الدكتور البشير نصيري نادر

دكتوراه الدولة في الفلسفة من جامعة السوربون
أستاذ الفلسفة المساعد بكلية الآداب ببغداد

طبعة الأولى

١٩٥٩

فَلْسَفَةُ الْمُحَاضَرَاتِ فلاسفة الإسلام الأسبقين

الجزء الثاني

العدل

الإنسان - الأخلاق - السياسة

تأليف

الدكتور البشير نصري نادر

دكتوراه الدولة في الفلسفة من جامعة السربون
أستاذ الفلسفة المساعد بكلية الآداب ببغداد

شبكة كتب الشيعة



مطبعة الرابطة

١٩٥١

shiabooks.net

رابطہ بدیل < mktba.net

كلمة الاستاذ يوسف كرم

كان للمعتزلة شأن خطير فى التاريخ الاسلامى من الوجهتين السياسية والثقافية فقد كانوا حزبا تناصرهم السلطة حيناً وتحاربهم حيناً آخر ، حتى ظفر بهم خصومهم ظفراً ماحقاً فأعملو فيهم التقتيل وفى كتبهم التحريق • وكانوا فرقة دينية يعالجون العقائد بالنظر العقلى البحت فى منطق دقيق وجراحة عجيبة • والآراء لاتقتل ولا تحرق ، فظلت آرائهم موضع نظر المفكرين يتناقلونها ويمحصونها • غير أنها كانت بهذا النقل تجزأ أجزاء وتورد تنفاً ، وبقيت مبشرة مبتورة فى كتب لا تحصى ، ينقصها الاتساق المنطقى الذى يفسر الرأى بما سواه من الآراء ويفسر انتظام الآراء جميعاً فى مذهب واحد •

ولقد كان الدكتور نادر ، مؤلف الكتاب الذى نقدمه للقراء ، أحد الذين أحسوا أن « ماكتب عن المعتزلة فى الشرق والغرب لم يوضح بعد تماسك آرائهم » (ص ٣) وأن هذا المذهب الذى وعى المسائل الالهية والانسانية والطبيعية فى صورة قوية جذابة جدير بأن تجمع أشلائه وتضم اعضاؤه ويركب هيكله عسى أن تعود اليه نسمة الحياة •

(*) نشر هذا النقد فى مجلة « الكتاب » فى عدد فبراير سنة ١٩٥١
الاستاذ يوسف كرم مدرس الفلسفة بكلية الاداب بجامعة فاروق
باسكندرية - وهو مؤلف : تاريخ الفلسفة اليونانية - تاريخ الفلسفة
الاوربية فى العصر الوسيط - تاريخ الفلسفة الحديثة •

فشرع ينقب فى شتى المراجع ، عربية وافرنجية ، ويقيّد ما يعثر عليه من أقوال ، ويقرب بين هذه الأقوال فى أناة ودقة كى تتبين بعضها ببعض وتتلاءم بعضها مع بعض ، حتى بلغ ما أراد من بعث المذهب فى صورة كاملة سوية . وقد وضع كتابه بالفرنسية أولا ، وقدمه كرسالة أولى الى كلية الآداب بجامعة باريس ، فمنحته دكتوراه الدولة فى الآداب فرع الفلسفة . وقدم كرسالة ثانية ترجمة فرنسية لكتاب « الانتصار » لأبى الحسين الحياط المعتزلى المتوفى حوالى سنة ٥٢٩ هـ ، مع مقارنة بين مسائل هذا الكتاب والرسالة الاولى ، وبعض التعليقات * والكتاب هو الأثر الوحيد من بين آثار المعتزلة الذى سلم من غوائل الدهر . واذا ذكرنا أن دوائر المستشرقين قابلت خبر هذه الترجمة بأهتمام شديد ، أدركنا أن الدكتور نادر كان موفقا كل التوفيق فى الاختيار والتحرير . وها هو ذا يقدم لقراء العربية النصف الاول من رسالته الاولى ، فيعرض عليهم مواقف المعتزلة فى التوحيد أى فى الله وفى العالم .

ففيما يختص بالله بدأ بذكر « فكرة الله عند المعتزلة » تلك الفكرة التى نواتها نفى صفات الله خشية الوقوع فى الشرك بأثبات أشياء الهية عدا ذات الله ، والتى تلايفها حول النواة تصوراتهم المتمشية مع نفى الصفات لعلم الله ، وقدرته ، وأرادته ، وعدله ، ولطفه وكلامه ، ورؤيتنا له ، وأخيرا برهانهم على وجود الله . فهذه الفصول الثمانية تستوعب المسائل الالهية كما أثبت وكما عولجت فى ذلك العصر . وفيما يختص بالعالم يستعرض المؤلف فكرة العدم عند المعتزلة ، وهى فكرة دقيقة غريبة يرتبون عليها نتائج هامة ؛ ونظريتهم فى الخلق والمخلوقات

وبخاصة الانسان ؛ وفي الاجسام الطبيعية وتركيبها من ذرات وصفات هذه الذرات ؛ وفي الحركة كيف تعرف وأين توجد وهل يمكن القول بالظفرة ؛ وفي العلة وانواعها ؛ وفيما يسمونه بالمعاني ؛ وبالحال والفرق بين الاحوال والمعاني • فهذه الفصول السبعة تستوعب المسائل الطبيعية كما تصورها في ذلك العصر • وعلينا أن نذكر أن ذلك العصر سابق على ترجمة الكتب اليونانية الى العربية بنصف قرن أو يزيد ، فندرك ان المعتزلة وقد خاضوا في كل هذه المسائل كانوا حقا « فلاسفة الاسلام الأسبقين » مع الاعتراف بأن الآراء اليونانية تسربت اليهم مقتضبة من الاوساط السريانية ، وأن مذهبهم كان أدق وأوسع بعد الترجمة منه قلبها •

وقد عنى المؤلف عناية خاصة باستكشاف أصول هذا المذهب ، فراه يحاول ذلك في كل مسألة ويوفق بذلك الى جلائها وتقريبها الى الافهام • والاصول كثيرة ، هي كل الثقافات والاديان القديمة وقد اجتمعت في البلدان المسماة الآن بالشرق الاوسط وتفاعلت أشد التفاعل • فما ان يأخذ حضرته في الكلام على الله حتى يقول : « ان تعريف المعتزلة لله رد على اعتقادات مختلفة اسلامية ومسيحية ومجوسية ، وأيضا على نظريات فلسفية كانت منتشرة في عصرهم » (ص ٤١) ثم يمضى في بيان هذه الاعتقادات وتفسير آراء المعتزلة بالاضافة اليها • وهكذا يصنع في كل خطوة ، فيدل على سعة اطلاع وصدق نظر ، ويجعل من كتابه شاهدا ناطقا بأن تاريخ المذاهب لا يقتصر على سردها مهشمة يابسة ، ولكنه يعيد اليها الحياة النضرة التي كانت لها حين خرجت من نفس الانسان في بيئة معينة وعصر معين •

فأهمية هذا الكتاب قائمة في أمرين : أحدهما أن يعرض علينا ثبنا مفيدا بشيوخ المعتزلة في البصرة وبغداد (ص ٧ - ٣٥) ويجمع أقوالهم مبوبة مهذبة ، والامر الآخر أنه يكاد يكون كتابا في الفلسفة اطلاقا بما بذله المؤلف من جهد في جلاء المسائل واحكام الربط بين حلولها وتعرف مصادرها ومواردها وهو فيلسوف ضليع في علمه محيط بدقائقه • وانا لعلّى يقين من أن النصف الثاني من رسالته هو على هذا المنوال ، وربما كان أقرب الى جمهرة الافهام وأمتع بما يتناوله من مسائل العدل الالهى والامر بالمعروف والنهى عن المنكر والوعيد والوعيد ، وما الى ذلك مما يتصل اتصالا مباشرا بسيرة الانسان ومصيره • فليعجل حضرة المؤلف بنشره وهو واثق أنه يؤدى للعلم خدمة جلي •

مقدمة

نقدم للقارئ الجزء الثانى من كتاب « فلسفة المعتزلة » • وهذا الجزء خاص « بالعدل » وهو يبحث اولاً فى الانسان وخصوصاً فى مسألة المعرفة العقلية التى يتميز بها الانسان عن باقى الكائنات وهذه المعرفة العقلية هى عماد الاخلاق فى رأى المعتزلة - ثم يصل البحث الى الشريعة العقلية والى موقف الانسان الحر المختار منها واستحقاقه جزاء على افعاله المختارة • وأخيراً ينتهى البحث الى الشريعة النبوية الممتمة للشريعة العقلية - وثم الى رسالة الرسول والشروط التى يجب ان تتوفر فى من يخلفه •

لذلك قسمنا هذا الجزء الى ثلاثة ابواب : خصصنا الباب الاول منها للانسان والثانى للاخلاق والثالث للسياسة •

ان أصول الاعتزال خمسة كما هو معلوم ولكن يمكن ردها الى أصلين كبيرين : وهما التوحيد والعدل والمعتزلة تعرف بهذين الاسمين معا ويقال عنهم انهم أهل توحيد وأهل عدل - لقد بحثنا « التوحيد » فى الجزء الاول من هذا المؤلف • اما الاصول الثلاثة الآتية وهى الامر بالمعروف والنهى عن المنكر - المنزلة بين المنزلتين - والوعد والوعيد فهى أصول متفرعة من الاصل الثانى الكبير وهو « العدل » الذى نعرضه هنا - والاصول الثلاثة المتفرعة منه مذكورة ضمناً فى هذا الجزء • بعد ما تبعنا آراء المعتزلة فى « الله » وفى « العالم » نجد ان للانسان

- فى نظرهم - مركزا ممتازا فى الطبيعة • فانه الكائن الوحيد الذى يتمتع بحرية الاختيار بينما باقى الكائنات يسير وفق نظام حتمى - وفعلا بجانب الافعال الفسيولوجية توجد فى الانسان افعال صادرة عن ارادة حرة مختارة غير خاضعة للحتمية الطبيعية ، يرشدها العقل • وبناء على هذا الاصل شيد المعتزلة كل علم النفس • فبدأوا بدراسة التأثير الحسى والاحساس وتعمقوا فى مسألة المعرفة العقلية مؤكدين على حرية الاختيار عند الانسان وهى المحور الذى تدور عليه كل المسألة الحلقية من ادراك الشريعة ومن حرية الخضوع اليها وعصيانها واستحقاق الجزاء وخلود النفس والقول بالجنة والنار •

والشريعة تدرك بواسطة العقل الناضج وهى مطلقة فى أحكامها وهذا معنى قول المعتزلة بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر • ثم ان الانسان مسئول تجاهها وهو قول المعتزلة بالوعد والوعيد ؛ ولما كانت المسؤولية لا تقاس بالافعال فقط بل بالقصد والنية لذلك قالت المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين - فهذه الاصول الثلاثة الاخيرة ما هى الا تفسير للاصل الثانى القائل « بالعدل » وهو العنوان الذى أطلقناه على اسم الجزء الثانى من الكتاب •

اننا اختصرنا البحث على آراء المعتزلة فقط محاولين ان نوضحها بقدر المستطاع وان نبين تماسكها المنطقى • عسانا ان نكون قد وفقنا فى ذلك وأملنا ان ينتهى القارىء بفكرة عامة واضحة عمن اعتبارناهم اسبق مفكرى الاسلام •

الباب الأول

الزكاة

الفصل الأول

المعرفة الحسية

المعرفة الحسية هي التي تعتمد على ما تتأثر به الحواس من مؤثرات خارجية أو باطنية - نبحث في هذا الفصل كيف فسّر المعتزلة معرفتنا للعالم الخارجي بواسطة الحس - وهذه المسألة - كما سيتضح - شغلت بال المعتزلة • وهم اثاروا فيها بعض الصعوبات التي لا تزال قائمة حتى يومنا •

١ - الحواس الخمس :

يعتبرها كل من ابي الهذيل ومعمّر « كأعراض غير البدن » ^(١) ويقول النظام « ان النفس تدرك المحسوسات من هذه الخروق التي هي الاذن والفم والانف والعين - لا ان للانسان سمعا هو غيره وبصرا هو غيره وان الانسان يسمع بنفسه وقد يصم لآفة تدخل عليه وكذلك يبصر بنفسه وقد يعمى لآفة تدخل عليه » ^(٢) ان تعريف ابي الهذيل ومعمّر قريب من رأى افلاطون القائل بان اتصال النفس بالجسم هو اتصال عرضي ؛ بينما قول النظام جاء قريبا من رأى ارسطو الذي يعتبر اتصال النفس بالجسم اتصالا جوهريا ؛ والجزء الاخير من كلام النظام يدل على ذلك دلالة واضحة •

٢ - نوعية الحواس :

يقول ابو الهذيل « ان كل حاسة خلاف الاخرى ولا نقول هي

(١) الاشعري - مقالات ص ٣٣٩ • (٢) نفس المصدر ص ٣٤٠ •

مخالفة لها لان المخالف هو ما كان مخالفا بخلاف « (٣) » وفعلًا لو كانت كل حاسة مخالفة للآخرى لاستحالت المعرفة الحسية لان كل تأثير خارجي على حس ما يكون في هذه الحالة متناقضا مع تأثير نفس الشيء الخارجي على حس آخر - لذلك قالت المعتزلة « ان الحواس اجناس مختلفة - وليس مخالفة - جنس السمع غير جنس البصر وكذلك حكم كل حاسة ؛ جنسها مخالف لسائر أجناس الحواس وهى على اختلافها اعراض غير الحساس « (٣) » ومعنى هذا الكلام ان كل حس يقتبس من الشيء المؤثر الذى يناسبه ؛ ثم يوصل ما تأثر به الى المركز العصبى - اعنى الى المخ - حيث تنتهى جميع التأثيرات وتتحول الى احساسات • ويوضح النظام نوعية الحواس بقوله : « الذى منع السمع من وجود اللون ان شأبه ومانعه من جنس الظلام الذى يمنع من درك اللون ولا يمنع من درك الصوت ؛ وان الذى منع البصر من وجود الاصوات ان شأبه من جنس الزجاج الذى يمنع من درك الصوت ولا يمنع من درك اللون - وعلى هذا رتب اختلاف موانع الحواس وشوائب هذه الطرق والفتوح « (٤) » فالذى يمنع حاسة من الحواس من ان تتأثر بنوع معين من صفات الاجسام الخارجية هو وجود شوائب وموانع فى هذه الحاسة تمنعها من ذلك فالحس لا يتأثر الا بالصفات التى لا تقابل شوائب وموانع فيه فاذا تأثر مثلا البصر باللون ولم يتأثر به السمع كان معنى ذلك ان شائبة من نوع الظلام منعدمة فى البصر وموجودة فى السمع ولو افترضنا ان هذه الشائبة ارتفعت عن السمع لاصبح هذا الحس مبصرا للالوان مثل البصر وهكذا الامر بباقي الحواس • ويستمر النظام فى

عرض رأيه هذا قائلا : « ثم انما صار الفم يجد الطعوم دون الارايح والاصوات والالوان لان الغالب على شوائبه الطعوم دون غيرها وان كل شئ منها من سوى الطعوم فقليل ممنوع ومتفرع القوى مشغول • وكذلك الغالب على شوائب الاسماع الاصوات وعلى شوائب الانوف الارايح » (٤) • فالحواس - على رأى النظام - طرق طبيعية تسلكها بعض التأثيرات دون الغير والتأثيرات التى تسلك طريقا منها تكون هى الغالبة على الشوائب الموجودة فى هذا الحس فى حين ان تأثيرات أخرى لم تقو على هذه الشوائب حتى تنفذ داخل الحس وتمر فيه الى المركز العصبى • فيكون النظام قد نظر الى مسألة التأثير على وجهين : نظر اليها اولا من جهة الحس ذاته ثم من جهة الشئ المؤثر على الحس - اما عن الوجه الاول فهو يعتبر الحس كأنه محاط بغلاف سميك يفصله عن العالم الخارجى ولا توجد فى هذا الغلاف سوى فاتحة واحدة يختلف نوعها والحواس - واما عن الوجه الثانى فيعتبر النظام الاشياء حائزة على صفات عديدة ومختلفة الواحدة عن الاخرى من لون وشكل وطعم ورائحة وثقل الخ • • ولكن لا تمر كل واحدة من هذه الصفات الا عبر فاتحة معينة موجودة فى الحس (٥) •

لما قال النظام ان الشوائب والموانع تختلف فى كل حس وان الفتوحات الموجودة فى الغلاف المحيط بالحواس هى فتوحات من أنواع

(٤) نفس المصدر ص ٣٤٢ •

(٥) يوضح ارسطو مسألة نوعية الحواس فى « كتاب النفس » • انظر المقالة ٢ من هذا الكتاب • ولكن نلاحظ ان النظام يحاول ان يفسر هذه المسألة تفسيراً جديداً ولو انه لم يختلف جوهرياً عن تفسير ارسطو •

مختلفة فكأنه لم يعتبر الحواس مختلفة في حد ذاتها بل ان اختلافها حاصل من هذه الشوائب والفتوحات لذلك قال الجاحظ وهو تلميذ النظام « ان الحواس جنس واحد وان حاسة البصر من جنس حاسة السمع ومن جنس سائر الحواس وانما يكون الاختلاف في جنس المحسوس وفي موانع الحساس والحواس لا غير ذلك » (٦) . ولكن المحسوس حائز على صفات عديدة لا يمكنها ان تؤثر كلها على حس اذ ان هناك شوائب وموانع في كل حس تختلف عن شوائب وموانع الحس الاخر . لذلك لم يتأثر كل حس الا بجنس معين من الصفات يختلف وموانعه ؛ وكلام الجاحظ هذا هو في جوهره كلام النظام . كل ما في الامر هو ان الجاحظ يردد رأى ارسطو في المعرفة الحسية اذ يقول : « ان النفس هي المدركة من هذه الفتوح ومن هذه الطرق وانما اختلفت وصار واحد منها سمعا وآخر بصرا وآخر شما على قدر ما مازجها من الموانع فاما جوهر الحساس فلا يختلف ولو اختلف جوهر الحساس لتمانع وتنفاسد كتمانع المختلف وتنفاسد المتضاد » (٦) - وارسطو يعتبر الاحساس فعل النفس بمشاركة العضو الحساس المعد لادراك المحسوس كالعين والاذن (٧) بقيت نقطة أخرى مهمة وهي اعتراف الجاحظ بتعدد المحسوسات اذ يقول : « الحساس ضرب واحد والحس ضرب واحد والمحسوسات ثلثة اضرب : مختلف كالطعم واللون ومتفق ومتضاد كالسواد والبياض (٨) وهذا الكلام ايضا قريب جدا من قول ارسطو الذي يميز ثلاثة أنواع من الموضوعات المحسوسة : أحدها

(٦) الاشعري : مقالات ص ٣٤٠ .

(٧) ارسطو : كتاب النفس م ١ ف ١ .

(٨) الاشعري : مقالات ص ٣٤٠ .

المحسوس الخاص لكل حاسة وهذا مايقابل المخالف عند الجاحظ والآخر المحسوس المشترك بين الحواس جميعا مثل الحركة والسكون والعدد والشكل والمقدار تدركها الحواس جميعا وتدركها بالحركة فمثلا نحن ندرك المقدار بحركة اليد او بحركة العين تطوف به واليد تدركه بواسطة الصلابة وتدركه العين بواسطة اللون • وبادراك المقدار تدرك الشكل اذ ان الشكل حد المقدار • وتدرك السكون بعدم الحركة • وتدرك العدد باليد أو بالعين تحسان اشياء منفصلة - والضرب الثانى عند الجاحظ - اعنى المحسوس المتفق - يقابل هذا النوع من المحسوسات عند ارسطو ؛ والنوع الثالث هو المحسوس بالعرض فهو مثل ان تدرك ان هذا الابيض ابن فلان فان هذا الادراك الثانى محسوس بالعرض لاتصاله عرضا بالابيض^(٩) وهذا النوع لم يذكره الجاحظ بل استبدله بالمحسوس المتضاد •

وكان رأى المعتزلة فى هذا الموضوع مختلفا جدا عن رأى بعض علماء النفس فى القرن التاسع عشر^(١٠) الذين اعتمدوا على بعض حالات استثنائية ووضعوا نظريتهم الخاصة بالطاقة النوعية فى كل عصب اعنى فى كل حس او فى كل عضو من اعضاء الحواس • فاذا وضعنا نفس المهيج - ليكن مثلا تيارا كهربائيا - على حواس مختلفة لاحظنا انه يحدث احساسات مختلفة : اذا اصطدم بالعصب البصرى احدث احساسا ضوئيا واذا اصطدم بالعصب السمعى احدث احساسا صوتيا الخ وبنتهى هؤلاء العلماء الى القول بأن المنح وحده هو الذى ينوع الاحساسات - ولكن المعتزلة قالت ان المحسوسات متنوعة فى ذات حدها وان الحواس

(٩) كتاب النفس لارسطو المقالة ٢ ف ٦ وم ٣ ف ١ •

(١٠) مثل جون مولر (J. Muller) (١٨٠١ - ١٨٥٨)

وهلمهولز Helmholtz (١٨٢١ - ١٨٩٤) •

ايضا مختلفة باختلاف الشوائب والموانع الموجودة فى كل واحد منها •
٣ - عتبة الاحساس :

ان المحسوسات يلزمها حد ادنى من التأثير على الحس حتى يشعر بها الحس كما وانه اذا زادت شدتها عن حد أعلى لم يعد يشعر بها الحس •
 حاول بعض علماء النفس المحدثين ان يحددوا النهايات الصغرى والكبرى لتأثير المحسوسات حتى يشعر الحس بها^(١١) ويذكر النظام هذه الحدود دون ان يعينها مثل ما فعل بعض العلماء حديثا • فيقول :
 ان البصر انما ادرك الالوان • • • لقلة الالوان فيه ؛ ولو كانت كثيرة لكان منعها أشد ولو افترط عليه لما وجدنا لونا رأسا »^(١٢) فاذا نحن ادركنا لونا فذلك راجع الى وجود اللون بمقدار معين فى المحسوس وكذلك الحال فى جميع المحسوسات الاخرى التى تؤثر على الذوق او الشم او السمع - واذا نوه النظام الى وجود حدود فى التأثيرات على الحس فهو لم يحاول تعيين هذه الحدود وأكفى بذكر حد أصغر وحد أكبر لكل تأثير •

٤ - التأثير والاحساس :

ميزت المعتزلة بين تأثير المحسوسات على الحواس من جهة والاحساس - وهو ترجمة هذا التأثير - من جهة اخرى • فالاحساس او المعرفة الحسية متميزة عن التأثير على الحس ولكنها لا تقوم بدون هذا التأثير - فهم يتكلمون عن الحاسّ وعن الحس وعن المحسوس • وهذا التمييز ارسطوطالى • فالحاس هو الانسان بوصفه مترجما لتأثيرات الحواس ؛ والحواس هى الفتوحات التى تمر فيها صفات الاشياء الخارجية • ولكن لا يعتبر هذا المرور مرورا ماديا كما قال ديموقريطس قديما بل معنى هذا المرور هو توصيل التأثير من المحسوس الى الحاس - وتفرق

(١١) قام بهذه المحاولة العالمان Fechner & Weber ووضعوا القانون الذى يحمل اسم كل منهما (١٢) الاشعري - مقالات ص ٣٤٢

المعتزلة بين التأثيرات التي تتأثر بها الحواس والتعبير عن هذه التأثيرات اعنى الاحساس الذى هو ادراك (عقلى) لشيء محسوس - ويذكر الجبائى هذا التمييز حين يقول : « ان الشم والذوق واللمس ليس بأدراك للملموس والمذوق والمشموم وان الادراك للملموس والمذوق والمشموم غير الذوق واللمس والشم » (١٣) ومعنى هذا القول هو ان الاحساس بالذوق مثلا يميز عن التأثير على حاسة الذوق (اعنى اللسان) بقى علينا ان نفهم كيف يتحول التأثير على الحس الى احساس اعنى اى ادراك حسى - ان هذا الموضوع متصل بآراء المعتزلة الخاصة بالاجسام (١٤) .

ورد المعتزلة عليه مرتبط بنظرياتهم المتعلقة بالجسم .

ويمكن رد هذه النظريات الى اثنتين كبيرتين وهى اولا نظرية النظام الذى يعتبر جميع الاعراض - ما عدا الحركة - أجساما لطيفة - وثانيا نظرية ابى الهذيل وباقى المعتزلة الذين يميزون حقيقة بين الاعراض والاجسام - ونعرض هنا كل نظرية على حدة :

١ - نظرية النظام : يعتبر النظام « الالوان والطعوم والارايح والاصوات والآلام والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة اجساما لطيفة » (١٥) فما نطلق عليه اسم عرض هو فى نظر النظام جسم لطيف ينبعث من الشيء - وهذا الكلام قريب جدا من قول ديموقريطس الذى يفسر الادراك الحسى بواسطة بخارات لطيفة تتحلل من الاجسام فى كل

(١٣) نفس المصدر ص ٣٤٣ .

(١٤) انظر الجزء الاول - الباب الثانى - الفصل الثالث (الاجسام الطبيعية) .

(١٥) الاشعري : مقالات ص ٣٤٧ - والبغدادى : الفرق بين الفرق ص ١٢٢ .

وقت محتفظة بخصائص الجسم المتحللة منه وتتغلغل في مسام الحواس فتدرك - ويزيد النظام على ذلك قائلا ان « حيز اللون هو حيز الطعم والرائحة وان الاجسام اللطاف قد تحل في حيز واحد » (١٥) ويترتب على هذا القول أن اجساما لطيفة متميزة يمكنها ان تنبعث من نفس الشيء * مثلا الطعم والرائحة واللون يمكنها ان تنبعث من نفس الجسم اذ انها على رأيه تشغل نفس الحيز - لا شك في ان العلم الحديث اثبت ان الرائحة تكون بواسطة انبعاثات لطيفة تؤثر على العصب الشمي وان السمع يكون بواسطة اصطدام التموجات الهوائية بالعصب السمعي وان البصر يحدث عند تلاقي التموجات الضوئية بالعصب البصري وهذا جرا فيما يختص بالحواس الاخرى • لكن العلم لم يثبت ان هذه الانبعاثات تتغلغل في العصب بل هي تحرك العصب فقط ؛ وحركة العصب تنقلب احساسا - لكن النظام يفسر المعرفة الحسية تفسيراً قريبا جدا من تفسير ديموقريطس واپيقورس (١٦) القائلين بان المعرفة الحسية لا تكون الا اذا صادفت القشور الرقيقة المنبعثة من سطح الاشياء الحواس وبلغت منها الى القلب حسب رأى ابيقورس - أو الى المخ • فيردد النظام المذهب الحسي القديم اذ يقول : « لا يدرك المدرك للشيء ببصره الا ان يظفر البصر الى المدرك فيداخله • وزعم ان الانسان لا يدرك المحسوس بحاسة الا بالمداخلة والاتصال والمجاورة - ان الاشياء تدرك على المداخلة الاصوات والالوان • وزعم ان الانسان لا يدرك الصوت الا بأن يصاكه

(١٥) الاشعري : مقالات ص ٣٤٧ - والبغدادى : الفرق بين

الفرق ص ١٢٢ •

(١٦) يوسف كرم : تأريخ الفلسفة اليونانية ص ٤٠ وص ٢١٨

(طبعة ثانية) •

• وينتقل الى سماعه فيسمعه • وكذلك قوله في المسموم والمذوق « (١٧) »
ويوضح النظام رأيه هذا بمثال على الصوت حفظ لنا ؛ فيقول
الاشعري : « لا يرى عند النظام الا جسم ولا يسمع الا جسم لان
الاصوات أجسام عنده وكذلك لا يذاق ويشم ويلمس الا جسم (١٨) -
ويعرض لنا الشهرستاني قول النظام فيقول : « ذهب النظام الى ان
الكلام جسم لطيف منبعث من المتكلم ويقرر اجزاء الهوى فيتموج
الهوى بحركته ويتشكل بشكله ، ثم يقرر العصب المفروش في الاذن
فيتشكل العصب بشكله ، ثم يصل الى الحيال فيعرض على الفكر العقلي
فيفهم (١٩) » . ويلاحظ الشهرستاني ان في كلام النظام هذا غموضا ويعقب
عليه قائلا : « ربما يقول النظام الكلام حركة في جسم لطيف على شكل
مخصوص • ثم تحير في ان الشكل اذا حدث في الهوى أهو شكل
واحد يسمعه السامعون ام اشكال كثيرة • وانما اخذ مذهبه في هذه
المسئلة وغيرها من المسائل من مذهب الفلاسفة • غير انه لم يفهم من
كلامهم الا ضجيجا ولم يورده نضيجا (١٩) • ولكن ما يذكره البغدادى
في هذا الموضوع يؤكد لنا ان مذهب النظام مذهب حسي محض قريب
جدا من مذهب ابيقورس • لما كانت الاجسام اللطيفة المنبعثة من المتكلم
هى التى تموج الهوى - على حد قول النظام - فيكون من البديهي
ان الاجزاء التى تدخل اذن احد المستمعين هى خلاف الاجزاء التى
تدخل اذن مستمع آخر بالرغم من وجود تشابه بين كل هذه الاجزاء -

(١٧) الاشعري : مقالات ص ٣٨٤ •

(١٨) نفس المصدر ص ٣٨٥ •

(١٩) الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٣١٨ - ١

لذلك يقول البغدادى : « زعم النظام انه ليس فى الارض اثنان سمعا صوتا واحدا الا على معنى انهما سمعا جنسا واحدا من الصوت كما يأكلان جنسا واحدا من الطعام وان كان مأكول احدهما غير مأكول الآخر وانما الجأء الى هذا القول دعواه ان الصوت لا يسمع الا بهجومه على الروح من جهة السمع ولا يجوز ان يهجم من قطعة واحدة على سمعين متباينين وشبه ذلك بالماء المصبوب على قوم يصيب كل واحد منهم غير ما يصيب الآخر (٢٠) » .

ان ما يذكره البغدادى هنا هو نتيجة منطقية لمذهب النظام الحسى القائل بان المعرفة الحسية لا تكون الا بمداخلة الاجسام اللطيفة للحس ومن الطبيعى ان الجزئيات التى تدخل حساً معيناً هى خلاف الجزئيات التى تدخل حساً آخر . وما نذكره هنا عن الصوت ينطبق أيضاً على باقى الاحساسات . فمثلا الشم لا يكون الا اذا دخلت الحس جزئيات من الجسم المشموم وهلم اجرا .

ومذهب حسى مثل هذا يثير مشكلة معرفتنا للاشياء التى زالت وكذلك معرفتنا للاشخاص الذين لم نراهم بل نسمع عنهم فقط . حل النظام هذه المشكلة حلا يتفق ومذهبه بالرغم مما يبدو لنا من الغرابة فيه ؛ فيقول لمن يسأله كيف عرفت ان محمدا كان فى الدنيا وكذلك سائر الانبياء والملوك : « ان الذين شاهدوا النبى اقتطعوا منه حين رأوه قطعة توزعوها بينهم وحلوها بارواحهم فلما أخبروا التابعين عن وجوده خرج منهم بعض تلك القطعة فاتصل بارواح التابعين ففرقه التابعون لاتصال ارواحهم ببعضهم . وهكذا قصة الناقلين عن التابعين ومن نقلوا

عنهم الى ان وصل اليها • فقيل : فقد علمت اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة ان نبينا كان في الدنيا أفترعهم ان قطعة منه اتصلت بأرواح الكافرة ؟ فالتزم ذلك « (٢١) • ويريد البغدادي ان يبين ما في هذا المذهب الحسي من نتائج سخيفة فيقول معقبا على رأى النظام : « فالزم على ذلك ان يكون اهل الجنة اذا اطلعوا على اهل النار ورآهم اهل النار وخاطب كل واحد من الفريقين الفريق الآخر ان تنفصل قطعة من ارواح كل واحد منهم فتتصل بأرواح الفريق الآخر فيدخل الجنة قطع كثيرة من ابدان اهل النار وارواحهم ويدخل النار قطع كثيرة من ابدان اهل الجنة وأرواحهم • وكفاه بالتزام هذه البدعة خزيًا » (٢٢) • ولكن فات البغدادي ان المعرفة الحسية التي يتكلم عنها النظام هي المعرفة الخاصة باجسامنا وهي في حالتها الراهنة في هذا العالم ولا ينطبق رأى النظام على حالة اهل الجنة أو اهل النار اذ انهم سيكونون في حال يختلف تماما عن حالنا الحاضرة • ثم ان النظام لا يحصر المعرفة كلها في الاحساس فقط بل هو يعترف بوجود معرفة عقلية بجانب المعرفة الحسية •

ادرك النظام ان المعرفة الحسية كما فهمها لا تفسر لنا كل حياتنا العقلية • فموضوع المعرفة الحسية هو الجسم والجسم حادث فيكون موضوع هذه المعرفة الحادث فقط • ولكن يوجد خارج الحادث ما هو قديم وضروري من جهة وما هو غير محسوس مثل الحركة من جهة أخرى - والحركة هي العرض الوحيد الذي يقول به النظام - فالقديم

(٢١) البغدادي : الفرق ص ١٢٥ - أصول الدين ص ٢١٦ -

ابى حزم : الفصل ٤ ص ١٥٤ •

(٢٢) البغدادي : الفرق ص ١٢٥ •

والحركة موضوعان لمعرفة من نوع آخر اعنى للمعرفة العقلية الصرفة الغير محسوسة • ومثل هذا الموضوع لا يعرف « الا بالقياس والنظر دون الحس والخبر » (٢٣) - فعلى ذلك لا يمكننا ان نقول بان النظام لا يعترف الا بنوع واحد من المعرفة اعنى بالمعرفة الحسية فقط • لا بل انه يقول ايضا بالمعرفة النظرية التى تدرك موضوعات غير حسية لاسيما الله والشيعة والحركة •

ب - نظرية باقى المعتزلة - القائلين بالجزء الذى لا يتجزأ (٢٤) :

يميز المعتزلة - ماعدا النظام - بين الجوهر والاعراض ويقولون ان الاعراض وحدها هى المحسوسة • ولا يعتبرون الاعراض اجساما لطيفة - مثل ما قال النظام - ونبحث هنا رأى هؤلاء المعتزلة فى اعتبار الاعراض موضوعات للمعرفة الحسية - وأهم نقطة فى هذا البحث هى : كيف تتحول المحسوسات الى احساسات ؟ • حل معمر هذه النقطة بقوله « ان ادراك المحسوسات هو ليس باختيار (الحس) ولكنه فعل طباع (للحس) » (٢٥) اعنى ان الحس مهياً بطبيعته لينفعل باعراض الاجسام فكأن الاحساس يتولد طبيعة فى الانسان من جراء تأثير المحسوسات على حواسه اذ ان من طبيعة الحواس تحويل التأثير عليها الى احساس - لذلك يقول معمر : « ان المتولدات وما يحل فى الاجسام من حركة وسكون ولون وطعم ورائحة وحرارة وبرودة وبرطوبة

(٢٣) البغدادى : الفرق ص ١٢٥ • الاشعرى مقالات ص

٣٨٤ و ٣٨٥ •

(٢٤) انظر الجزء الاول • الباب الاثنانى • الفصل الثالث •

(٢٥) الاشعرى : مقالات : ص ٣٨٢ •

ويبوسة فهو فعل للجسم الذى حل فيه بطبعه « (٢٦) - ان هذا الحل بعيد جدا من الحل الذى اتى به النظام الذى يرد اعراض الاجسام الى انبعاثات مادية لطيفة - وما جعل معمرا يلجأ الى فكرة التولد فى حل هذه المسألة هو تجنبه القول القائل بان الله هو الذى يسبب الاحساس فينا (٢٧) لذلك هو يقول : « ان الله لا يفعل عرضاً ولا يوصف بالقدرة على عرض ولا على حياة ولا على موت ولا على سمع ولا على بصر وان السمع فعل السميع وكذلك البصر فعل البصير • وكذلك الحس فعل الحساس » لذلك كان الاحساس فعلاً متولداً من تأثير المحسوس على الحس - والتولد فعل طبيعى للجسم (٢٨) • ويردد بشر بن المعتمر قول معمر فى تولد الادراكات الحسية بقوله : « يصح من الانسان ان يفعل الادراكات على سبيل التولد اذا فعل اسبابها » (٢٩) والتولد معناه حدوث معلول يصبح هو بدوره علة لمعلول آخر فمثلاً حركة فتح الباب بواسطة مفتاح هى عبارة عن حركة لليد تدير المفتاح اولاً - وهذه

(٢٦) نفس المصدر ص ٤٠٥ •

(٢٧) يظهر ان النظام لجأ الى هذا القول لما استصعب عليه تفسير ادراك المحسوسات تفسيراً مادياً صرفاً (انظر الاشعرى : مقالات ص ٣٨٢) •

(٢٨) ويفسر معمر الفعل الطبيعى للجسم بقوله : « لا يخلو ان يكون الجسم من شأنه ان يتلون أم لا - مثلاً - فان كان من شأنه ان يتلون فيجب ان يكون اللون لطبع الجسم فهو فعله ولا يجوز ان يكون لطبعه ما يكون تبعاً لغيره كما لا يجوز ان يكون كسب الشيء خلقاً لغيره - وان لم يكن طبع الجسم ان يتلون جاز ان يلونه الله فلا يتلون (الاشعرى : مقالات ص ٤٠٦) •

(٢٩) البغدادى : الفرق • ص ١٤٣ - راجع الجزء الاول • الباب

الثانى • الفصل ٥ فقرة ٥ •

الحركة ارادية - ثم حركة المفتاح تحرك القفل • وحركة القفل لا تصدر مباشرة من حركة اليد بل من حركة المفتاح فهى متولدة عن حركة المفتاح - وهكذا يفسر المعتزلة الاحساس - اعنى المعرفة الحسية - فأنهم يميزون فيها مرحلتين : الاولى وهى تأثير الجسم بواسطة اعراضه على الحس تأثيرا طبيعيا • والثانية وهى تولد الاحساس عن هذا التأثير • وهذا معنى قولهم ان الاحساس فعل متولد عن فعل آخر الا وهو التأثير الحسى •

ونحن نفهم حل المعتزلة هذا بواسطة التولد لانهم لا يعتبرون الاعراض اجساما لطيفة تبعث من الاشياء وتمر داخل الحس • اعنى انهم لم يأخذوا برأى ديموقريطس وابوقورس الحسى ، بل برأى من قاوم المذهب الحسى لاسيما برأى ارسطو •

أثر ارسطو :

لما لجأ معمر وبشر بن المعتز الى فكرة التولد لحل مشكلة المعرفة الحسية كانا متأثرين بدون شك برأى ارسطو فى هذه النقطة • فردهم للمذهب الحسى وعدم قولهم بان الاعراض اجسام لطيفة جاء من جراء نظرية ارسطو فى المادة والصورة • والمحسوسات تؤثر على الحس بصورها ولا بمادتها - هذا من جهة ومن جهة اخرى قال ارسطو ينبغى ان لا يكون العضو الحاس بالفعل لا هذا الاحساس ولا ذاك بل ان يكون كليهما بالقوة فأعتبر الحس قوة غير معينة والحس يتمثل بالمحسوس - وهنا قالت المعتزلة بتولد الاحساس من التأثير على الحس - أى يستحيل الى صورة المحسوس استحالة طبيعية فى العضو - لذلك قالت المعتزلة ان التولد فعل طبيعى للعضو الحاس - ومعنوية فى القوة

الحاسة • والاستحالة المعنوية قبول الحس صورة المحسوس دون مادته
كما يقبل الشمع صورة الحاتم دون معدنه (٣٠) - وهناك تمييز آخر
لارسطو بين العقل المنفعل والعقل الفعال ، العقل الفعال يجرد الصور
المعقولة ويتيح للعقل المنفعل ان يتحد بها كما يتحد الحس بموضوعه
- وعملية تجريد الصور عملية طبيعية يقوم بها العقل الفعال - حسب
ارسطو - لذلك اعتبر المعتزلة التولد عملا طبعيا يقوم به الحس في
تحويل المحسوس الى احساس •

ج - رأى ابي الهذيل : ادراك المحسوسات يكون نتيجة لتدخل آلهى :

ان ابا الهذيل مع تمييزه بين العرض والجوهر وعدم قوله بأن
الاعراض أجسام لطيفة ، لم يفسر الادراك الحسى تفسيراً سيكولوجياً
بحثاً ، مثل ما فعل من بعده معمر وبشر بن المعتز ، متأثرين برأى ارسطو
- يظهر ان ابا الهذيل وقف امام صعوبة تفسير ادراكنا للمحسوسات
أو بمعنى آخر : كيف نعلل تحويل ما هو مادي الى ادراك ذهنى ؟
لذلك لجأ الى حل يعتبر الاول من نوعه فى الفكر الاسلامى اذ قال
بتدخل الهى فى عملية ادراكنا للمحسوسات • ويذكر لنا الاشعري
رأى ابي الهذيل فى هذه المسألة قائلاً : « كان ابو الهذيل يقول ان
اللذة واللون والطعوم والاراييح والحرارة والبرودة والجبن والشجاعة
والادراك والعلم الحادث فى غيره عند فعله فذلك اجمع عنده فعل
الله » (٣١) فكان ابا الهذيل شعر بالهوة العظيمة الفاصلة بين الذهن
والجسم ولذلك لجأ الى القول بان الله هو المسبب لادراكاتنا

(٣٠) كتاب النفس لارسطو ٢ ف ٥ وم ٣ ف ٨ •

(٣١) الاشعري • مقالات ص ٤٠٢ •

ولاحساساتنا • وكم هذا الرأى قريب من الرأى الذى سيديده ديكرارت
بعد ما فصل بين النفس والجسم وقال ان الاتصال بينهما لا يكون الا
بواسطة الله ؟

وبعد هذا العرض لمختلف آراء المعتزلة فى تفسير المعرفة الحسية
ندرك الصلة الوثيقة بين رأيهم فى الاجسام ومسألة المعرفة • ولما كانت
آرائهم فى الاجسام تنحصر فى رأيين كبيرين : رأى النظام من جهة
القائل بان جميع الاعراض • ما عدا الحركة - اجسام لطيفة متأثرا
بمذهب ديموقريطس وابيقورس ، ومن جهة أخرى رأى باقى المعتزلة
القائلين بان الاعراض ليست بأجسام ، متأثرين بمذهب أرسطو ، لذلك
نجد حلين كبيرين لمسألة المعرفة الحسية : حل النظام الحسى وحل باقى
المعتزلة الذى جاء على وجهين : وجه قال به ابو الهذيل الذى شعر
بالفرق الطبيعى الموجود بين الذهن والجسم ولجأ الى الله فى تفسير هذه
المعرفة ؟ ووجه قال به باقى المعتزلة عندما دخلوا فكرة التولد وفسروا
بمقتضاها عملية المعرفة مرددين رأى ارسطو فيها • وفكرة التولد هذه
فكرة خاصة بالمعتزلة وهم اول من تكلم فيها فى الاسلام ، وكذلك
فكرة ابى الهذيل القائلة بتدخل الله فى تحويل المحسوس الى احساس
هى فكرة جديدة ايضا فى الاسلام وسيلجأ اليها فيما بعد من يقول
بالاشراق من فلاسفة الاسلام • نحن نجد مثل هذه الفكرة عند القديس
اوغسطين^(٣٢) ، كما واننا سنجدها فيما بعد عند مالبرانش ، ولكن
هل اطلع ابو الهذيل على هذا الرأى عند القديس اوغسطين ؟ هذا ما

(٣٢) انظر كتاب الفلسفة الاوربية فى العصر الوسيط للاستاذ
يوسف كرم ص ٣٥ و ٣٦ •

نشك فيه كثيرا •

٤ - وجه الشبه بين نظرية النظام ونظرية باقى المعتزلة :

بالرغم ما بيناه من اختلاف بين تفسير النظام للمعرفة الحسية تفسيراً مادياً يذكر بمذهب ديموقريطس واپوقورس ، وبين تفسير من قال بالتولد أو بفعل الهى ، نجد كلاماً للنظام حفظه الاشعرى يبين ان النظام لم يكن على رأى واحد فى هذه المسألة وانه ادرك مثل ما ادرك من قبله استاذة ابو الهذيل الصعوبة الكبيرة فى تعليل قلب التأثير المادى على الحس الى ادراك حسى اعنى الى تصور والتصور يختلف اختلافاً جوهرياً عن تأثير جسم مادى على الحس • لذلك نجد فى هذا الكلام الذى يذكره الاشعرى عن النظام فى موضوع التولد رجوعاً الى فكرة ابي الهذيل القائلة بفعل الله - الغير مباشر - فى مسألة المعرفة الحسية فيشبه النظام هذه المعرفة « بحجر يتحرك عندما يدفعه دافع وينحدر عند رمية الرامى به ويصعد عند زجة الزاج به صعوداً ؛ وكذلك الادراك من فعل الله بايجاب الحلقة ، ومعنى ذلك ان الله طبع الحجر طبعاً اذا دفعه دافع ان يذهب وكذلك سائر الاشياء المتولدة » (٣٣) فيكون الله طبع الحواس طبعاً اذا تأثرت بجسم ما ان تحول هذا التأثير الى ادراك حسى • فلم يعتبر النظام الادراك فعلاً مباشراً لله ، كما قال أبو الهذيل ، بل غير مباشراً له اذ ان الله - على رأى النظام - طبع الحس والذهن على ان يتأثر الحس بالاجسام وعلى ان يحول الذهن هذا التأثير الى ادراك وهذا الكلام فى جوهره قريب من قول معمر فى التولد وبدل على أثر ارسطو ايضاً ، ولكن الرأى الجديد عند ابي الهذيل والنظام هو

قولهما بفعل الله المباشر أو الغير مباشر ومن المعلوم ان ارسطو يلجأ الى مثل هذه الفكرة لتفسير المعرفة الحسية بل اعتبرها عملا طبيعيا للحواس وللعقل وغاية ما فى الامر فسر ابو الهذيل والنظام هذا الامر الطبيعى الموجود فى الحس بأنه صادر من الله •

تفسير النظام لمسألة المعرفة الحسية ، يدل على انه متأثر بعدة نظريات :
تأثر بمذهب ديموقريطس وبيقورس المادى ، كما وانه متأثر بمذهب ارسطو وبقول ابى الهذيل بفعل الله فى هذه المعرفة ؛ وهذا القول كما ذكرنا ، غريبا عن الفلسفة اليونانية •

ثم ان تفسير النظام هذا يشبه قول معمر وبشر بن المعتمر « بالتولد » اذ ان النظام يعترف بوجود « قابلية » وضعها الله فى الذهن تحول بمقتضاها التأثيرات الحسية الى ادراكات • ومعنى التولد لا يختلف فى جوهره عن قول النظام هذا لان التولد هو ظهور معلول عن علة تختلف عنه نوعا •

فكان مشكلة المعرفة الحسية لفتت نظر المعتزلة وجعلتهم يقفون عندها ويعيرونها اهمية كافية وحاولوا ان يحلوها حلا عقليا بقدر الامكان دون ان ينتهوا نهائيا الى المذهب المادى الصرف ولا الى المذهب الميتافيزيقى الصرف ولا الهى الصرف بل انهم وفقوا بين هذه المذاهب الثلاثة • وكانت محاولة جديدة من نوعها اذ انها ادخلت فى الفلسفة معنى جديدا الا وهو معنى « التولد » •

ويلاحظ ان تفسير المعتزلة هذا للمعرفة الحسية احتفظ به المتأخرون منهم مثل الكعبى فهو يقول : « الذى يجده الانسان من نفسه ادراكه للمسموع والمبصر بقلبه وعقله ولا يحس بصره المبصر

بل يحس المبصر ويسمع السامع لا الآذان ، وذلك هو العلم حقيقة ، ولكن لما لم يحصل له ذلك العلم الا بوسائط بصره سمى البصر حاسة والا فالدرك هو العالم وادراكه ليس زائدا على علمه « (٣٤) فالحواس لا تدرك - هي تتأثر فقط - وهذا التأثير يصبح مدركا بالعقل ، اعني ان التأثير المادى تولد عنه ادراكا ؛ وهذا هو الحل الذى صادفناه عند قدماء المعتزلة من ابى الهذيل لغاية معمر .

٦ - الحاسة السادسة

نظرت المعتزلة الى مسألة الحاسة السادسة على وجهين . الوجه الاول : هل يمكن الله ان يخلق حاسة سادسة يدرك بها الانسان الله يوم المعاد ؟ انكر جميع المعتزلة ذلك (٣٥) . اما الوجه الثانى فهو الذى تطرق اليه الجاحظ : فكان يجيب عن قول من قال هل يقدر الله ان يخلق حاسة سادسة لا نعقل كفيته لمحسوس سادس لا نعلم كفيته ؟ بانه وان كان لا نعلم كيفية ذلك المحسوس فقد علم انه لا يخلو من ان يدرك بالمجاورة أو بالمداخلة أو بالاتصال ، ولا بد لتلك الحاسة من ان تكون من جنس الحواس الخمسة كما ان حاسة البصر من جنس حاسة السمع (٣٦) . تقتصر وظيفة هذا الحس السادس على التأثير بالاشياء الخارجية كما هو الحال بباقي الحواس ، ورد الجاحظ هذا لا يوصد الطريق للبحث عن حواس أخرى خلاف الحواس

(٣٤) الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٣٤٣ .

(٣٥) الاشعري : مقالات ص ٣٤٠ . ملحوظة : راجع الجزء

الاول ، الباب الاول ، الفصل السابع الخاص برؤية الله .

(٣٦) نفس المصدر ص ٣٤٠

الحمسة ؛ وفعلا أثبت علماء النفس المحدثين وجود احساس بالحركة واحساس عضلى واحساس للتوجيه والتوازن واحساس بالتحرك فى العالم الخارجى واحساس خاص بالحرارة^(٣٧) ، ويلاحظ ان النظام كان قد تكلم بوجود حاسة سادسة نشعر بواسطتها بالذات الجنسية، وذكر أيضا حاسة سابعة ، قال بانها القلب^(٣٨) . فلا النظام ولا الجاحظ يعارضان فى وجود حواس لم نستدل عليها بعد فينا وتكون متميزة عن الحواس الخمسة المعروفة ، ولكنهما لا يقولان ان هذه الحواس التى يمكن اكتشافها تعارض والحواس المعروفة ؛ بل هى تتممها ، وتنحصر وظيفتها - مثل الحواس الاخرى - فى التأثير بالمحسوسات الخارجية أو الداخلية وفى ان توصل هذه التأثيرات الى المركز العصبى ، حيث تنقلب ادراكات حسية . وعلى ذلك لا يعترف المعتزلة بوجود حس خاص او بإمكان خلق حس خاص فينا ندرك بواسطته اللاماديات اعنى الارواح مثل الله ؛ فانهم جميعهم يستحيلون ذلك ، لان الحس من طبيعته ان يتأثر بشيء مادى محسوس ، والتحدث عن حس يدرك اللامادى هو حديث فيه تناقض . كيف يمكننا ان ندرك اللامادى بواسطة المادى ؟ استحال المعتزلة جميعهم ذلك ؛ ونحن نعلم انهم استحالوا رؤية الله فى دار القرار^(٣٩) .

(٣٧) الدكتور يوسف مراد : مبادئ علم النفس العام ص ٥٥ وما بعدها .

(٣٨) هورتن - Probleme S.206 (ذاكر ابن المرتضى : المنية والامل الفصل الخاص بالنظام) .

(٣٩) راجع الجزء الاول . الباب الاول . الفصل السابع .

٧ - غلط الحس أو خداع الحواس

غالبا ما يعجز الحس عن تمييز المحسوسات المتشابهة المتعاقبة الواحدة عن الاخرى؛ وهكذا نعتقد انها مستمرة متصلة متشابهة • وهذا لايعنى ان الحس نفسه هو الذى يخطأ ، لان من وظيفة الحس تسجيل التأثيرات التى تؤثر عليه ؛ فقط الحس يجعلنا نعتقد ان هناك اتصالا واستمرارا فى بعض الاشياء ؛ بينما يوجد فى الحقيقة تعاقب فيها • فمثلا نحن نعتقد ان ماء الفوارة يكون شريطا متصلا ، بينما فى الحقيقة لا توجد سوى نقط ماء متعاقبة تندفع من الفوارة بسرعة كبيرة ومتساوية • وكذلك الحال عندما نلف بسرعة كبيرة جسما مشتعلا ، ونعتقد اننا نرى شريطا مقفلا من النار بينما لا توجد فى الحقيقة سوى نقط مشتعلة ومتعاقبة بسرعة كبيرة منتظمة • وحاول النظام ان يطبق خداع الحواس هذا فى وجود الاجسام ، فقال : ان الاجسام ايضا غير باقية بل متجددة آنا فآنا مع ان الحس يحكم بخلافه « (٤٠) » ويقول ان غلط الحس هنا هو غلط فى الكل أى فى جميع احكام الجزئيات وهكذا الامر فى حكمنا على ماء الفوارة وشريط النار •

ولكن هل يغلط فعلا الحس ؟ يقول النظام ان « الرأى يتخيل ان هناك أمرا واحدا مستمرا » (٤٠) مع ان فى الواقع يوجد تعاقب • نعم ان سرعة تحرك الجسم المشتعل أو سرعة توالى قطرات الماء من

(٤٠) جلبى : شرح المواقف ص ٨٩ • ملحوظة : انظر الجزء الاول الباب الثانى الفصل الاول ص ١٣٩ والفصل الثالث ص ١٧٢ ، تجد فكرة الخلق المتجدد عند ديكارت وهو قال بها لانه لم يعتبر أنات الزمان مرتبطة ارتباطا ضروريا فقال ان الحفظ خلق متجدد • (انظر كتاب تاريخ الفلسفة الحديثة للاستاذ يوسف كرم ص ١٣٠) •

الفوارة يسبب تأثيرات متعاقبة على الحس لا يفصل بينها زمان كاف حتى يغيب التأثير ويبدأ التأثير الآخر ؟ وسرعة تعاقب الحركات هذه تجعلنا نعتقد ان هناك حركة فعلا على الشاشة البيضاء فى الخيالة ، ولكن النظام يرى سبب الغلط فى المخيلة ولا فى الحس اذ ان الحس يستحيل عليه الغلط • ويصدق ذلك فى حالة صحة الحس وفى حالة مرضه ؟ فمثلا نفس الطعام يبدو لنا لذيذا فى حالة الصحة ، ويبد لنا مرًا فى حالة المرض • والمرض خلل فى الجسم فلا يمكن والجسم فى حالة خلل ان يتأثر مثل ما كان يتأثر وهو فى حالة الصحة • فالحس يعبر عن التأثير الذى يتأثر به حسب حالته ، ويلاحظ النظام ضرورة وجوب تصحيح خطأ الحس بواسطة الخيال أو الحكم • وعلم النفس ، حديثا ، لا يتعارض ونظرية النظام هذه فى غلط الحس ، وقديما سبق ولقت ارسطو النظر الى خداع الحواس^(٤١) واتخذ الشكاك من غلط الحس حجة فى الشك بمعارفنا ، ولكن النظام يتابع ارسطو فى هذه المسألة ولم يقع فى الشك مثل ما فعل بيرون واتباعه •

يتضح لنا مما تقدم ان المعتزلة تعترف بأهمية الحواس فى تكوين المعرفة الحسية اعنى فى معرفتنا للعالم الخارجى ، والحواس فى نظرهم تترجم عن المحسوسات بواسطة التأثير عليها وكل حس يتأثر بنوع خاص من المؤثرات ، وسواء قالوا بأن الحواس تتأثر مباشرة باجسام

(٤١) انظر كتاب النفس لارسطو م ٣ ، وراجع كتاب تاريخ الفلسفة اليونانية (الطبعة الثانية) للاستاذ يوسف كرم ص ١٦٠

لطيفة تنبعث من الاشياء - على رأى النظام - أو بان الحواس تتأثر
باعراض الاشياء - على رأى باقى المعتزلة - فهناك مشكلة عويصة
وهى كيف ينقلب التأثير الحسى الى ادراك حسى ؟ بينا ان آراء المعتزلة
فى هذه المسألة كانت تبدو متباينة بالرغم من بعض الشبه الموجود بينها
فمنهم من قال بفعل الهى - مثل ابو الهذيل - ومنهم من قال بفكرة
التولد ، مثل معمر وبشر بن المعتز ، ومنهم من قال بان العقل فى مكانه
تحويل المحسوس الى معقول - مثل النظام - وهذه الآراء الثلاثة
تدل على ان المعتزلة كانت تميز تماما بين ما هو مادى وما هو عقلى ،
وبعد عرض آرائهم فى تحويل المحسوس الى معقول نبحث فى آرائهم
الخاصة بالمعرفة العقلية الصرفة اعنى المعرفة النظرية •

الفصل الثاني

المعرفة العقلية او النظرية

بجانب المعرفة الحسية تقول المعتزلة بمعرفة عقلية صرفة وتعتبر العقل قوة في امكانها ان تدرك الحقائق الفائقة على الحس كما انها تدرك الحقائق الاخلاقية الاساسية • ونبحث هنا رأى المعتزلة في طبيعة العقل ونوع المعرفة التى يدركها •

١ - تعريف العقل :

عرف ابو الهذيل العقل بأنه « القوة على اكتساب العلم »^(١) وبأنه ايضا « القوة التى يفرق الانسان بها بين نفسه وبين باقى الاشياء »^(٢) وانا نميز الاشياء الواحد عن الاخر بواسطة العقل ، والعقل الحسى انما نسميه عقلا بمعنى أنه معقول «^(٣) • نلاحظ أولا ان الجزء الاخير من التعريف يحاول فيه ابو الهذيل ان يميز العقل عن المحسوسات نفسها ؛ وهو يعترف للعقل بقوة تحويل المحسوس الى معقول • وسبق وعرضنا هذه النقطة فى الفصل الاول - ولكن ابا الهذيل لا يحصر وظيفة العقل فى تعقل المحسوسات بل قال انها اكتساب العلم • ونحن

تعلم ان العلم لا يقوم على الجزئيات بل على الكليات • فيكون معنى العقل عند ابي الهذيل قوة تعميم الجزئيات والوصول الى المعانى الكلية حتى يتكون العلم ، ثم هناك وظيفة اخرى للعقل يذكرها ابو الهذيل وهى ادراك العلاقات بين الاشياء ؛ ونحن نعلم ان العلاقات هى معانى مجردة ، فيتضح من هذا التعريف ان العقل قوة مستقلة عن الحس فى امكانها ادراك الكل المجرد ، والتعريف الذى يأتى به الجبائى لا يختلف فى جوهره عن تعريف ابي الهذيل • فيقول الجبائى : « العقل هو العلم » (٢) ونحن نعلم ان العلم فى رأى المعتزلة هو ادراك الكلى وليس فقط ادراك المحسوسات ، ولكن الجبائى لا يحصر تعريفه للعقل فى وظيفة العلم بل هو يذكر وظيفة خلقية يقوم بها العقل ويكتسب بمقتضاها قيمة معنوية • فيقول : « انما العقل سمي عقلا لان الانسان يمنع نفسه به عما لا يمنع المجنون نفسه عنه ؛ وان ذلك مأخوذ من عقال البعير وانما سمي عقاله عقلا لانه يمنع به » • ففى نظر الجبائى قيمة العقل تكون فى ارشاد الانسان فى عمله وفى ردعه عما لا يتفق وطبيعته البشرية • والجبائى يعارض العقل بالجنون ولم يعارضه بالغيرية لان الجنون اندفاع خال من كل مراقبة ؛ بينما الغيرية - ولو انها عمياء - تعمل حسب نظام معين ، فالجبائى يؤكد على وظيفة العقل الخلقية ولا يكتفى بالقول بانها قوة لاكتساب العلوم •

فى تعريفى ابي الهذيل والجبائى نجد تعريفا كاملا للعقل اعنى انه قوة ندرك بواسطتها العلم - أو بمعنى آخر المعانى الكلية والعلاقات - كما وانه قوة مرشدة للانسان فى أعماله • فيكون للعقل وظيفة نظرية

بحة ووظيفة عملية ؛ وهذا ما يذكرنا بتقسيم ايمانويل كنت ، ثم ان تعاريف باقى المعتزلة ، لا تخرج فى جملتها عن هذين التعريفين ؛ فيقول البغداديون مثلا ان العقل هو « القوة التى فى الانسان تمكنه من اكتساب العلوم » (٣) . وتعرف المعتزلة كلها العقل (النظرى) « بانه الفكر الذى يطلب به علم أو غلبة ظن » (٤) ، يتضح من كل ذلك ان المعتزلة متفقة فى قولها بوجود قوة خاصة فى الانسان لتكوين العلم وتوجيه العمل .

٢ - وظيفة العقل : تحصيل المعارف :

تعتبر المعتزلة المعرفة الحسية المرحلة الاولى للعلم ؛ وتليها المعرفة العقلية ؛ والعلم الحاصل من هذه المعرفة الاخيرة يحدث بالتوليد (٥) اعنى انه يحدث مباشرة بعد النظر . ولكن كيف يعمل العقل النظرى حتى ينتج هذا العلم ؟ وبمقتضى أى مبادئ يعمل هذا العقل ؟ هل توجد فيه مبادئ غريزية وبعض الافكار الكامنة والغير مكتسبة من التجربة ؟ قلنا ان المعتزلة لا يحصرون العلم فى الادراكات الحسية فقط بل يتكلمون عن معرفة اسمى من المعرفة الحسية . فسنحاول ان نوضح هنا موقف المعتزلة من هذه المسألة وسنتبع طريقة الحذف ، ذاكرين النظريات التى ردتها المعتزلة حتى يمكننا ان نستخلص فكرتهم فى نهاية الامر .

اولا : العلم ليس تذكرًا : ردا على افلاطون

تقول المعتزلة ان النظر « فعل للعبد واقع بمباشرة أى بلا

(٣) نفس المصدر ص ٤٨١

(٤) جلبى : شرح المواقف ص ١٥١

(٥) جلبى : شرح المواقف ص ١٥١ . والشهرستاني : الملل

والنحل ج ١ ص ٧٧

توسط فعل آخر « (٦) وتبنى المعتزلة على ذلك قولها بان المعرفة لا يمكن ان تكون تذكرا لان التذكر لا يحدث من نفسه بل بواسطة علة فارقة ، فلو كانت المعرفة النظرية مجرد تذكر لحصلت فينا بطريق الضرورة وبلا اختيار منا اعنى تكون من افعاله تعالى (٧) والمعرفة النظرية الحادثة بطريق التذكر تصبح معرفة ضرورية ولزم من هذا ارتفاع التكليف بالمعارف النظرية • ولما يرتفع التكليف تنهار كل الحياة الحلقية ولم يعد مجال للتكلم فى المسؤولية ولا فى الجزاء ولا فى العقاب • ولكن المعتزلة تنادى بالعدل ، وتعتبر مسألة المعرفة أساسا يعتمد عليه أصلهم الثانى ؛ اعنى ، العدل ، لقد قال افلاطون ان النفس لما تحل فى الجسم تنسى المعرفة الحقيقية التى كانت حائزة عليها فى عالم المثل ولم يقل انها تفقد تماما هذه المعرفة ، بل هى تبقى كامنة فى النفس وتظهر تدريجيا بواسطة التأثيرات الخارجية على الحواس • ولكن المعتزلة تعتبر كمون المعرفة ، أو وجودها فى حالة القوة فى النفس ، نوعا من الاضطراب يقف عائقا امام حرية الانسان فى المعرفة • واذا لم يكن الانسان حرا تماما فى ادراك المعانى الحلقية وفى العمل بمقتضاها أو فى عدم الخضوع اليها ، فكيف يمكن ان نعتبره مسئولا عن أعماله ؟ فهم يرون فى نظرية افلاطون القائلة بان العلم هو تذكر حدا من حرية الانسان فى تكوين معرفته ؛ لاسيما المعرفة الحلقية ؛ لذلك اعتبروا العلم متولدا (مباشرة) من النظر دون تدخل اى فاعل أو أى علة خارجة

(٦) جلبى : شرح المواقف ص ١٥٣ • والجرجانى : شرح المواقف ص ٥٤
(٧) انظر جلبى : شرح المواقف ص ١٥٣ والجرجانى اشرح المواقف ص ٥٤

عن النظر - اعنى عن العقل - ويلاحظ ان هذا العلم الذى يتكلم عنه المعتزلة هو ليست المعلومات العلمية المكتسبة بواسطة التجربة الحسية وبمساعدة العقل ؛ بل هم يعنون بهذا العلم المتولد من النظر ، الحقائق الاولى أو المبادئ الاولى المرشدة للانسان فى عمله •

ثانيا - العلم ليس غريزيا بل يتكون تدريجيا :

لا تقول المعتزلة بان معرفة الحقائق الاولى والمبادئ الاخلاقية غريزية فينا بل يقولون ان هذه المعرفة تتولد من النظر ، فبقى عليهم ان يحددوا لنا الحال أو الطور الذى يبدأ فيه النظر • ولما كان حسب رأيهم لكل طور من أطوار العقل ، نوع خاص من المعرفة ؛ نجدهم يقسمون المعارف مجموعات تتناسب كل واحدة وحال من حالات العقل ، اعنى وطور من أطواره ؛ وهذا ما قام به ابو الهذيل على النحو الاتي : وقال « المعارف ضربان احدهما باضطرار وهو معرفة الله ومعرفة الدليل الداعى الى معرفته ، وما بعدها من العلوم الواقعة عن الحواس أو القياس فهو علم اختبار واكتساب » (٨) والضرب الثانى من المعرفة ليس ضروريا بل هو اختيارياً ، بمعنى ان الناس يمكنهم ان لا يتفقوا عليه ؛ وعدم الاتفاق لا يضر فى جوهر الحياة العقلية والاخلاقية للانسان ؛ بينما الضرب الاول فهو ضرورى ويجب الاتفاق عليه ؛ اذ ان الحياة العقلية والاخلاقية متوقفة عليه •

ولكن اى الضربين من المعرفة اسبق على الاخر ؟ يجب ابو الهذيل قائلاً : « لا يكون البلوغ الا بكمال العقل ووصف العقل

(الكامل) فقال : منه علم الاضطرار ، ومنه القوة على اكتساب العلم « (٩) .
ونحن نعلم ان علم الاضطرار هو علم المبادئ الاخلاقية ، مثل معرفة الله
وتمييز الخير من الشر ، فكأن هذه المبادئ ليست غريزية في العقل
بل العقل يدركها عندما يكمل أو ينضج ؛ لانه يكفي للعقل الناضج
ان يفكر حتى يدرك هذه الحقائق ويعلمها بالاضطرار . ويشاطر
الجبائي قول ابي الهذيل هذا ويقول : « اليلوغ هو تكامل العقل والعقل
عنده هو العلم . والعلوم عنده منها اضطرار يدركها العقل بمجرد
النظر » (١٠) ويقول الجاحظ من جهته : « انه لا يجوز ان يبلغ احد
فلا يعرف الله » (١١) واجمعت المعتزلة على ان « معرفة الله واجبة
عقلا » (١٢) ويتمسكون في اثبات وجوبها بالعقل لا بالاجماع
والآيات « (١٣) .

المساعدة التي يحصل عليها العقل : اجمعت المعتزلة على ان
العقل في امكانه ان يصل الى معرفة الحقائق الاساسية لا سيما المبادئ
الخلقية ؛ ولكن في حالة عجز العقل عن ادراك هذه المعرفة ، فهناك عون
يأتي الى العقل بواسطة « ملك أو رسول أو ما اشبه ذلك » (١٤) على
حد قول الجبائي . ومتى وصلت هذه المساعدة الى العقل ، حينئذ يلزمه
التكليف ويجب عليه النظر . ويظهر ان معتزلة بغداد كانوا يعيرون

(٩) الاشعري : مقالات ص ٤٨٠ (١٠) نفس المصدر

(١١) البغدادي : الفرق ص ١٦٠

(١٢) جلبى : شرح المواقف ص ٧٧ . الجرجاني : شرح

المواقف ص ٦١

(١٣) الجرجاني : شرح المواقف ص ٦١

(١٤) الاشعري : مقالات ص ٤٨٠

هذه المساعدة أهمية كبرى ؛ ويقولون انها تلعب دورا مهما في معرفة المبادئ الرئيسية التي يسترشد بها الانسان ؛ فيقولون : « لا يكون الانسان بالغا كاملا داخلا في جد التكليف الا مع الحاطر والتنبيه وانه لا بد في العلوم التي في الانسان والقوة التي فيه على اكتساب العلوم من خاطر وتنبيه وان لم يكن مضطرا الى العلم بحسن النظر » (١٥) والمعروف ان التنبيه يكون بواسطة ملك أو رسول • هل نستنتج من هذين القولين - قول الجبائي وقول البغداديين - الذين يذكرهما الاشعري ، ان العقل - في رأى المعتزلة - لا يمكنه ان يدرك وحده المعرفة الاساسية اعني وجود الله والقانون الخلقى ؟ ام هل المعنى هنا التكليف الخاص بالحقائق الموصى لنا بها فقط ؟ ، نحن نعلم ان المعتزلة مجمعة على القول بان العقل يمكنه وحده ان يدرك ان للعالم صانعا وان يميز بين الخير والشر (١٦) وابو هلال العسكري يقول في هذا الصدد « ان قدماء المعتزلة اظهروا منذ البداية ميلا الى الاعتماد على العقل ويعترفون له بسلطان بجانب الايات المنزلة » (١٧) ، فعلى ذلك يمكننا ان نقول ان ما يذكره الاشعري عن الجبائي والبغداديين هو خاص فقط بالحقائق الموصى لنا بها ، مثلا ان الله أرسل رسولا ، وكذلك الحقائق التاريخية ، ولكن فيما يتعلق بالاصول الخلقية ، فان العقل يستطيع وحده

(١٥) المصدر نفسه ص ٤٨١

(١٦) راجع الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٥١ • البغدادى الفرق ص ٩٣ • الاسفرائيني : التبصير فى الدين ص ٣٨ • دى بور : تاريخ الفلسفة فى الاسلام ص ٥٦ وما بعدها الخ •
(١٧) ابو هلال العسكري : كتاب الاوائل (مخطوط • باريس رقم ٥٩٨٦ ص ١٩٥)

ان يدركها ، وهذا ما يتفق ومذهب المعتزلة القائل بسلطان العقل ، وهذا اصل من اصول الاعتزال يدور حوله الكلام فى العدل •

٣ - مراحل المعرفة العقلية :

لما ردت المعتزلة القول بوجود معانى غريزية فينا وقالت ان المعرفة تتكون تدريجيا بواسطة النظر وتبلغ هكذا الحقائق الاولى والاصول الاخلاقية ، بقى عليهم ان يحددوا هذه المراحل المختلفة ، وان يعينوا المرحلة التى يصبح فيها الانسان قادرا على معرفة الله والشيعة • كان ابو الهذيل أول من حاول تحديد هذه المراحل ؛ فقال ما مؤداه : فى الحالة الاولى يعرف الطفل نفسه ومعرفته تكون حسية ؛ يلاحظ ان له جسما ونفسا وانه يشعر بواسطة جسمه بالاحساسات ، ولا يذكر ابو الهذيل شيئا عن الالتزام الخلقي وعن المسؤولية فى هذه المرحلة الاولى ، اذ ان العقل لم يكتمل بعد ، والمسئولية لا تكون بدون نظر ومعرفة ؛ ثم فى الحالة الثانية التى تأتى مباشرة بعد الاولى « لا يلزم الطفل ان يأتى بجميع معارف التوحيد والعدل بلا فصل ولكن عليه ان يأتى مع معرفته بتوحيد الله وعدله بمعرفة جميع ما كلفه الله بفعله ، حتى ان لم يأت بذلك كله فى الحالة الثانية من معرفته بنفسه ومات فى الحالة الثالثة ، مات كافرا وعدوا الله مستحقا للخلود فى النار » (١٨) وفى هذه الحال الثانية على الطفل - وقد بلغ - « ان يعرف ما لا يعرف الا بالسمع من جهة الاخبار » (١٨) ، اما الحال الثالثة فهى خاصة بالمعرفة الواضحة للتوحيد والعدل ؛ ويدرك هذه المرحلة من المعرفة المتأملون ، فهكذا - حسب أبى الهذيل - تبدأ المسؤولية مع النظر اعنى فى المرحلة الثانية للانسان اذ

(١٨) البغدادي : الفرق ص ١١١ •

(١٨) نفس المصدر •

يكون عقله قد اكتمل • وقال بشر بن المعتمر أيضا بمراحل مختلفة تتطور فيها المعرفة عند الانسان وتكتمل ؛ ولكنه قال ان « الانسان لا يأتي بالمعارف العقلية (معرفة الله والشرعية) الا في الحال الثالثة مع معرفته بنفسه ؛ لان الحال الثانية حال نظر وفكر » (١٨) اعنى انها حال ممهدة للتالثة التى هى حال المعرفة العقلية ، لذلك يقول بشر : اذا لم يأت الطفل بهذه المعرفة فى الحال الثالثة ومات فى الحال الرابعة كان عدوا لله مستحقا للخلود فى النار •

وقال النظام من جهته « ان المفكر اذا كان عاقلا متمكنا من النظر يجب عليه تحصيل معرفة البارى بالنظر والاستدلال قبل ورود السمع » (١٩) ولا يكون الانسان متمكنا من النظر الا اذا نضج عقله • وحالة النضوج هذه أطلق عليها ابو الهذيل اسم الحال الثانية عند الطفل ، وسماها بشر بن المعتمر الحال الثالثة • وهنا نلاحظ كم الفكرة واحدة فى جوهرها عند المعتزلة ، وهذه الفكرة هى ان على العقل الناضج ان يدرك حتما المعارف العقلية اعنى معرفة الله والشرعية ، وهذا هو ايضا ما يذكره الجاحظ عندما يقول : « لا يجوز ان يبلغ احد فلا يعرف الله » (٢٠) فالبالغ فى رأى الجاحظ هو من بلغ الحال الثانية التى يتكلم عنها ابو الهذيل • واخيرا يقول الجبائى : « البلوغ هو تكامل العقل » (٢١) والعقل عنده هو العلم • والعقل فى نظر الجبائى قوة خاصة بالانسان يدرك بواسطتها الحقائق الاولية • وهذه القوة لا تقوم بوظيفتها الا اذا بلغت حدا معيناً من الكمال والنضوج وهذا لا يكون الا فى مرحلة معينة

(١٨ ، ٢٠) البغدادى - الفرق ص ١٦٠ •

(١٩) الشهرستانى : الملل ج ١ ص ٦٥

(٢١) الاشعرى : مقالات ص ٤٨٠

• من حياة الانسان

يتضح من كل هذه الاقوال المذكورة عن المعتزلة انهم لا يقولون بمعارف غريزية بل ان المعارف الاساسية المرشدة للانسان هي في متناول عقله الناضج • فمتى نضج العقل - ونحن نعلم ان نضوجه يكون في سن تختلف والافراد والمعتزلة لم تحددها بل تكلمت عن مراحل وحالات - اصبح لزاما عليه ان يدرك المعارف العقلية والا كان الانسان محاسبا على جهله بهذه المعارف ، ويتضح لنا ايضا ان المعتزلة كانت مهتمة كل الاهتمام بقيمة العقل المعنوية اذ انهم لا يعتبرونه قوة ندرك بواسطتها العلوم فحسب بل خصوصا قوة مرشدة للانسان في امكانها ان تدرك الاسس الخلقية قبل أى تنزيل، أو أى وحي؛ وان يعمل بموجب هذه الاسس فهم يحاولون تشييد الاخلاق على العقل ، وسيجد هذه المحاول ايمانويل كنط فيما بعد -

٤ - العقل طريق معرفة الله : الخوف العقلي والوجوب العقلي :

مما سبق نفهم بسهولة النتيجة التى وصل اليها المعتزلة لما قالوا « ان معرفة الله واجبة عقلا » (٢٢) والمعرفة العقلية لا تكون ممكنة الا بأكملال العقل كما عرضنا سابقا ، ويعرض الجرجاني تمسك المعتزلة بالعقل واعتمادها عليه فى معرفة الله فيقول : « انهم يتمسكون فى اثبات وجوب معرفة الله بالعقل ، لا بالاجماع والايات ، لانها واقعة للخوف الحاصل من الاختلاف - أى من اختلاف الناس - فى اثبات الصانع وصفاته وايجا به علينا معرفته • فان العاقل اذا اطلع على هذا الاختلاف الواقع فيما بين الناس جوز ان يكون له صانع قد اوجب عليه معرفته

فان لم يعرفه ذمه وعاقبه • فيحصل له خوف » (٢٣) فها نحن امام حجة اولى يحتج بها المعتزلة حتى يثبتوا وجوب معرفة الله بالعقل • فكأن العقل يشعر بخوف اذا قصر بالقيام بوظيفته أى اذا تجاهل - عندما يكون قد نضج - معرفة الله والشريعة ، ثم هناك حجة أخرى لوجوب هذه المعرفة وهى « ان العاقل اذا شاهد النعم الظاهرة والباطنة جوز ان يكون المنعم بها قد طلب الشكر عليها فان لم يعرفه ولم يشكره عليها سلبها عنه وعاقبه • فيحصل له من ذلك ايضا خوف وهو - اى الخوف - ضرر للعاقل » (٢٣) ان هاتين الحجتين اللتين يذكرهما الجرجاني تعبران عن فكرة واحدة • وهى فكرة الخوف : خوف عدم معرفة الله وخوف عدم شكره على نعمه • وهذا الخوف المزدوج مضر للعاقل ومؤذى له واذا امكنه ان يزيل هذا الخوف وجب عليه ذلك وجوبا عقليا لان « العاقل اذا لم يدفع ضرره مع قدرته عليه ذمه العقلاء باسرههم ونسبوه الى ما يكرهه » (٢٣) أى انه لا يدرك صالحه ، ومن لم يدرك صالحه لم يعد عاقلا •

فالوجوب العقلى يحتم على العاقل تبديد الخوف ، ولا يمكن ذلك الا بالاطمئنان العقلى ، وهذا الاطمئنان لا ندركه الا اذا انتهينا بعقلنا الى هذه النتيجة القائلة بوجود خالق للاشياء ومنعم لنا وبوجوب شكر المنعم على نعمه ، ونحن نعلم ان المعتزلة من اصحاب المذهب التفاؤلى (٢٤) وبينا كيف ان العقل الناضج - فى رأيهم - يمكنه ان يدرك المعارف

(٢٣) نفس المصدر

(٢٤) انظر الجزء الاول • الباب الاول • الفصل الثالث رقم

٥ ص ٧٤ وما بعدها •

العقلية وأهمها معرفة الله والشريعة ، لذلك لا عذر لمن يهمل هذه المعرفة وعقابه حق له •

٥ - البدهة والبدیهات :

زيادة على هذه المعارف العقلية - اعنى معرفة الله والشريعة - التى يدركها العقل وحده تقول المعتزلة ان هناك ايضا بعض البديهيات يدركها اعقل بواسطة الحدس ولا بالاستدلال • ويذكر الايجي وشراحه بعض هذه البديهيات • مثلا « الصدق النافع حسن والكذب الضار قبيح » قالوا (أى المعتزلة) يحكم/ بذلك بديهة العقل « (٢٥) وحكم هذه البديهيات حكم البديهيات الرياضية يقبلها العقل ولا يستطيع ان يبرهن عليها الا اذا لجأ الى برهان الخلف ، وكذلك البديهة الخاصة بحرية الاختيار عند الانسان ومؤداها : « ان العبد موجب بالاستقلال لافعاله الاختيارية متمكن من فعلها وتركها ؟ بيده زمام الاختيار فيها ، وهذا الحكم بديهي » (٢٥) وجميع المعتزلة متفقون على هاتين البديهتين ، وعليهما تعتمد كل الحياة الخلقية ، ولكن هناك بعض المبادئ الاولى لم يتفق عليها جميع المعتزلة ، فمثلا قال البعض منهم فقط ان الاعراض مستمرة الوجود فى أزمنة متطاولة وان للجوهر صفات فى حال العدم بينما قال البعض الاخر ان الجواهر لا تكتسب صفاتها الا عند الخلق (٢٦) ويلاحظ ان المعتزلة متفقون جميعهم على البديهيات الخاصة بالحياة الخلقية لاسيما فيما يتعلق بالمسئولية وبحرية الاختيار عند الانسان وبمسألة

(٢٥) الابجى : المواقف ص ١٩ وما بعدها وجلبى : شرح المواقف ص ١١٢ • والجرجاني : شرح المواقف ص ٤٠ وما بعدها • (٢٦) راجع الجزء الاول • الباب الثانى • الفصل الاول والفصل الثالث •

الخبر والشر ، اما فيما يتعلق بالمبادئ الاخرى الخاصة بعناصر الاجسام
وبأعراضها فاجماع كلمتهم عليها ليس ضروريا اذ ان هذه المبادئ
لا تمس اصول الاعتزال •

٦ - العلم - التقليد - الظن - الاعتقاد

لما قالت المعتزلة ان العلم يكتسب بالنظر فماذا يكون حينئذ مصير
التقليد والاخبار المتواترة ؟ انهم عرفوا العلم النظرى بانه « اعتقاد
الشيء على ما هو به » (٢٧) وهذا التعريف على رأيهم « غير مانع لدخول
التقليد فيه اذا طابق (اعنى التقليد) الواقع » (٢٧) فلا يؤخذ بالتقليد
الا اذا جاء مطابقا للعلم ، اعنى لما يدركه العقل بالبداهة ؛ وهذه المطابقة
تزيد فى قوة المعرفة العقلية وتصبح كدليل آخر على صحتها • واذا
خالط الشك بعض معارفنا العقلية نلجأ حينئذ الى التقليد ، ويكون عندنا
فى هذه الحال ظن صادق أو بمعنى آخر اعتقاد جازم « (٢٧) ويصبح
التعريف الكامل للعلم هكذا : اعتقاد جازم بما ادركناه بالضرورة
(اعنى بالعقل) أو بالدليل (اعنى بواسطة التقليد المتفق مع العقل) •
ويمكننا ان نستنتج من هذا التعريف النقط الآتية : تعتبر المعتزلة
العقل ، المقياس الوحيد للحقيقة ، والعقل هو الطريق الوحيد للمعرفة
الحقيقية ؛ ثم اذا كانت الاخبار المتواترة والتقليد لا تتخالف العقل فتقبل
كأخبار صادقة ، وفى حالة عجز العقل على الوصول الى معرفة جازمة
فهو يلجأ الى التقليد ليكون ظنا صادقا ؛ وأخيرا الاعتقاد يتبع النتائج التى
يصل اليها العقل ، أما بواسطة قوته وحدها ، اما معتمدا على التقليد •

(٢٧) جلبى : شرح المواقف ص ٤١ والجرجانى : شرح

٧ - العلم والجهل - نسبية معارفنا :

إذا كان العقل قادرا على ادراك بعض الحقائق فهذا لا يعنى انه قادر حتما على ادراك كل الحقائق • نعم ان هناك مواضيع لا بـد من ادراكها وهى المبادئ الاولى المرشدة لحياتنا الخلقية ، وفعلا العقل يدركها بدون صعوبة ، ولا غنى عنها فى الحياة • ولكن هناك حقائق يجوز ان يجهلها العقل أو ان يدركها ادراكا جزئيا • وهذا ما ذهب اليه ابو الهذيل وبشرىن المعتمر القائلان : « كل ما علمه الانسان فقد يجوز ان يجهله فى حال علمه من غير الوجه الذى علمه منه كالرجل الذى يعرف الحركة ولا يعلم انها لا تبقى وانها من فعل المختار وانها تحدث فى المكان الثانى وكالانسان الذى يعرف الاجسام ويجهل انها محدثة » (٢٨) فعلى ذلك لا يمكننا ان نقول ان معارفنا كاملة تامة بل انها جزئية نسبية • ولكن اذا كانت معارفنا جزئية هل يعنى ذلك انها غير يقينية ؟ أو بمعنى آخر هل يمكننا ان نعرف شيئا معرفة مطلقة لا شك فيها ؟ ذكرنا ان المعتزلة تثق بالعقل ثقة تامة لذلك كل ما هو مطابق للعقل فهو يقينى بالنسبة الى العقل • وفى العقل توجد بعض المبادئ الثابتة الجوهرية ترشده فى اكتساب العلم ؛ واهم المبادئ هو :

مبدأ عدم التناقض : ومؤداه ان الشئ لا يمكنه ان يكون وان لا يكون فى آن واحد وعلى وجه واحد • وهذا المبدأ مشتق من مبدأ الذاتية • ويأتى بعض المعتزلة ، مثل ابو الهذيل وبشرى بن المعتمر بأمثلة تدل على تطبيق هذا المبدأ فى حياتنا العقلية • فيقولون : « من المحال المتع ان يكون الانسان عالما بان الجسم موجود وهو يجهل انه موجود او يكون عالما

بأن الحركة لا تبقى وهو جاهل بأنها لا تبقى» (٢٩) فمثل هذه المعرفة يقينية ، اذ انها معتمدة مباشرة على العقل ومبادئه ؛ ويمكننا ان ندخل ايضا فى نطاق هذه المعرفة اليقينية المبادئ الاخلاقية مثل قولنا : « الصدق النافع حسن والكذب الضار قبيح » (٣٠) واذا امتنع التناقض فى الموضوع المعلوم يجوز ان يكون علمنا لهذا الموضوع ناقصا ، اعنى تكون معرفتنا له نسبية - فمثلا ليس بمحال ان يعلم الانسان الحركة موجودة ويجهل انها محدثة فى المكان الثانى وانها من فعل الله أو مما اقدر عليه الحيوان» (٣١) فعلمنا بوجود الحركة لا يتناقض وجهلنا بانها محدثة فى المكان الثانى مثلا - ان هذه الامثلة تدل بوضوح على ان المعتزلة تفرق بين العقل وبين المعرفة المكتسبة والجهل - فأنهم يعترفون بوجود مبادئ أساسية مرشدة للعقل ، ولا يجوز فى أى حال من الاحوال ان تكون معرفتنا متناقضة مع هذه المبادئ ، والمعرفة التى تتفق وهذه المبادئ تكون معرفة يقينية ، هذا من جهة ، ومن الجهة الاخرى المعرفة التى تأتينا عن طريق الحس تبقى ناقصة لانها متعلقة بالجسم ، والجسم عاجز ناقص ، ومن هنا نفهم تفضيل المعتزلة للمعرفة العقلية على المعرفة الحسية ، ويدخل فى نطاق المعرفة العقلية ، المبادئ الاخلاقية ، وفى نطاق المعرفة الحسية الكائنات الحادثة .

معرفتنا الجزئية موضوعها المحدثات : من طبيعة الكائنات المخلوقة

المحدثة الناقصة انها مركبة وعلمنا بها هو مجهود مطرد لمعرفة صفات وحقائق هذه المحدثات . فاذا علمناها من وجه وجهلناها من وجه آخر

(٢٩) نفس المصدر .

(٣٠) الايجى : المواقف ص ١٩

(٣١) الاشعرى : مقالات ص ٣٩١

فذلك يرجع الى تعقد تركيبها والى عجز الطرق التى تستخدمها فى معرفتها ولا سيما الى عجز حواسنا • ولكن يوجد خارج المحدثات كائن بالضرورة ؛ مطلق غاية فى البساطة والكمال وهو الله ، والعقل فى امكانه ادراك وجود هذا الكائن دون ان يفهمه أو ان يحويه فى معنى عقلى ، وما يذكره التجار فى هذا الصدد يوضح لنا كل ما يترتب من نتائج على هذا التمييز بين المعرفتين فيقول : « اما المحدثات فقد يجوز ان تجهل وتعلم من وجهين فى حال واحد واما القديم فلن يجوز ان يعرفه من يجهله على وجه من الوجوه واعتل فى ذلك بان زعم ان للمحدثات امثالا ونظائر وانها من جنس ونوع وجهات مختلفة كاليياض الذى هو نوع من انواع الالوان وله امثال ونظائر فقد يجوز ان يعرفه لوناً من لا يدري من أى أنواع الالوان هو » (٣٢) وفعلا لا يمكن ان نعرف القديم على وجه وان نجهله على وجه ، اذ ان ليس فيه أنواع واجناس وليس له نظائر وامثال ولا فيه اجزاء مثل ما هو الحال فى المحدثات بل القديم هو البسيط المطلق الكامل ؛ فاذا عرفناه على وجه ، عرفناه على جميع الوجوه ، ولكن نحن نعرف ان المعتزلة لا تقول الا بمعرفة وجود الله ولا تقول بإمكان معرفتنا لماهيته ، لذلك من العبث ان نتكلم عن معرفة جزئية فينا عن الله • لانه لا مفر من احد الامرين : الله اما موجود واما غير موجود • واذا كان موجودا فهو الكائن الكامل الحاصل على جميع الكمالات ووجوده لا يتميز عن ماهيته (٣٣) والنتيجة التى يصل اليها المعتزلة بخصوص معرفتنا لله هى نتيجة منطقية تستخلص

(٣٢) الاشعرى : مقالات ص ٣٩٢

(٣٣) راجع الجزء الاول • الباب الاول • الفصل الاول : فكرة

الله عند المعتزلة •

ايضا من تعريفهم لله وعدم تمييزهم فيه الماهية عن الوجود وعدم تمييز الصفات فيه تعالى فهو ليس مركبا ، لذلك كانت معرفتنا له كاملة ، اما معرفتنا للمحدثات فهي نسبية ناقصة لان المحدثات مركبة فيها انواع واجناس وامثال ونظائر على حد قول النجار ويذهب النجار الى ابعد من ذلك فيما يتعلق بمعرفة المحدثات فيقول : « قد يجوز ان يعرف الشيء بالخبر العام من لا يعرفه من جهة الحس والخبر الخاص وقد يجوز ان يعرفه بالخبر من لا يعرفه من جهة الحس ؛ والخبر العام هو قول النبي اعلموا لونا قد حدث في يومنا هذا ، والخبر الخاص هو قوله : اعلموا ان ذلك اللون بياض » (٣٤) . فالمعرفة عن طريق الخبر هي ايضا معرفة ناقصة ، لانه يجوز ان نتصور الشيء الذي نعرفه عن طريق الخبر ، ولما يظهر الى الحس نراه خلاف ما تصورناه ؛ لان طريق المعرفة في كلتا الحالتين مختلف : الطريق الاول هو الخبر ، والثاني هو الحس . اما فيما يتعلق بمعرفة القديم فهي قائمة على العقل وموضوعها بسيط كامل فلا يجوز معرفته معرفة جزئية .

ويذكر الكعبي الفرق بين المعرفة عن طريق الخبر والمعرفة عن طريق الحس قائلا : « ان من علم شيئا بالخبر ثم رآه بالبصر وقد تفرقه بين الحالتين ، الا ان تلك التفرقة ليست تفرقة جنس وجنس ونوع ونوع بل تفرقة جملة وتفصيل وعموم وخصوص واطلاق وتعيين والا فشعور النفس بهما في الحالتين واحد » (٣٥) فمعرفة المحدثات لا تكون دائما كاملة مطلقة اذ ان المحدثات ذاتها غير كاملة

(٣٤) الاشعري : مقالات ص ٣٩٢

(٣٥) الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٣٤٣

وسبل معرفتنا لها غير كاملة أيضا • وذلك بعكس معرفتنا لله بواسطة العقل فأنها معرفة كاملة مطلقة أو جهل كامل مطلق ، ولا يوجد وسط بين العلم والجهل بالكائن المطلق البسيط •

رأى النظام فى معرفتنا الجزئية لله :

يشاطر النظام رأى ابى الهذيل وبشر بن المعتمر فى معرفتنا الجزئية للمحدثات - اعنى يمكننا ان نعرف الشئ من وجه ونجهله من وجه آخر - ولكنه لا يشاطر رأيهما فيما يتعلق بمعرفتنا الكاملة لله بل أنه عم وجهه نظره فى المعرفة وطبقها ايضا على الكائن المطلق البسيط وقال : « ان القديم لا يعلم بعلم واحد - أى من وجه واحد - ولكن بعلوم كثيرة - أى من وجوه كثيرة - ولا يجوز انفراد بعضها من بعض ، فمثلا لا يعرف الله من يجهل انه يعرف الاشياء قبل كونها وان الابصار لا تقع عليه وان التحرك ليس بجائز عليه وانه احدث طعم البطيخ والحلواء ، وكل من علم ان الله احدثه فهو يعلم أنه ليس بجسم وان الابصار لا تقع عليه وانه خلق طعم البطيخ ورائحته • فمن جهل شيئا من ذلك فقد انسلخ من العلم بأن له محدثا وانه مربوب وانه له رباً » (٣٦) فحسب زعم النظام ، لا تكون معرفتنا عن الله كاملة بعلمنا انه تعالى موجود فحسب بل ايضا بعلمنا باننا تابعين لله فى وجودنا وبأنه يستحيل علينا ادراك ماهيته او رؤيته •

يبدو لنا ان موقف النظام هذا لا يختلف فى جوهره عن موقف ابى الهذيل وبشر الذين يعتبران كل علومنا لله التى يذكرها النظام وجهها واحدا ، اعنى يكفينا معرفة وجود الله - المطلق البسيط - حتى

نستنتج منها العلوم الاخرى التى يتحدث عنها النظام • ونحن نعلم ان المعتزلة لا تميز فى الله الوجود عن الماهية ، ولما كان الامر كذلك فيكفيهم معرفة وجه واحد - اعنى وجود المطلق - حتى تكون المعرفة كاملة شاملة - ثم نلاحظ ان النظام يحاول ان ينظر الى الله من اوجه عديدة مختلفة ويقول ان كل وجه من هذه الواجه يتطلب علما خاصا مع العلم بانه ينظر الى نفس الشيء من جهات مختلفة والاختلاف حاصل من الانسان فى هذه الحالة وليس من الله اذ انه تعالى غاية فى البساطة • والعلوم التى يذكرها النظام ما هى الا مجرد اعتبارات ذهنية لماهية واحدة كاملة (٣٧) •

اما فيما يتعلق بمعرفتنا للجزئيات فلا يقول النظام انه يجب ان تكون كاملة شاملة بل يمكنها ان تكون جزئية فهو يقول مثلا : « قد يجوز ان يعرف الحركة من يجهل انها لاتبقى ، وان الاعداد لا تجوز عليها » (٣٨) وبمعنى آخر يمكننا ان نعرف الحركة من وجه ونجعلها من وجه آخر • فالنظام متفق مع باقى المعتزلة فى القول بمعرفتنا الجزئية للمحدثات • ووجه الخلاف الوحيد الذى يختلف به عن باقى المعتزلة هو الخاص بمعرفتنا لله • يقول النظام انه يجب علينا معرفة البارى على أوجه ؛ ولكن ليس وجه الخلاف هذا هو خلاف فى اللفظ فقط ، وليس بالجوهر لان النظام بوصفه معتزليا لا يجوز ان يقول بتعدد الصفات فى القديم ، ولا بتمييز الماهية عن الوجود فيه ؛ فاذن معرفتنا للبارى من وجه واحد - اعنى معرفتنا انه موجود - تكون معرفة كاملة • ولكن غاية

(٣٧) راجع الجزء الاول • الباب الاول • الفصل الاول •

(٣٨) الاشعرى : مقالات ص ٣٩٣

ما فى الامر يريد النظام تحليل هذه المعرفة ليوضحها اذ انه لا يجوز له القول بوجود موضوع معين لكل وجه او اوجه معرفتنا لله والا يصبح النظام منفصلا عن الاعتزال والنظام بعيد جدا عن مثل هذا القول الذى تكفره المعتزلة •

٨ - كلام النفس :

لا تقول المعتزلة بوجود علم غريزى فينا ولكنها تقول ان عقل الانسان البالغ يدرك من نفسه المبادئ الاساسية التى ترشده فى اكتساب المعارف وفى العمل • وتلاحظ ان جل هم المعتزلة فى بحثهم فى العقل كان منصبا على قيمة العقل الخلقية وليس على قيمته فى تحصيل العلوم • وما يلفت نظر الباحث لاسيما فى هذه المسألة هو انهم يبحثون خصوصا فى قيمة العقل الخلقية ويعتبرونه المرشد الوحيد العام الامين لاعمالنا • والعقل بمثابة نور يضىء الطريق قبل ان يسلكه الانسان أو ان يعرض عنه ؛ لذلك كان هناك شبه حديث داخلى - لا بلغة معينة - تتحدث به النفس • وهذا ما يوضحه المعتزلة حين يقولون : « ان المفكر ، قبل ورود السمع يجد من نفسه خاطرين ، أحدهما يدعوه الى معرفة الصانع وشكر المنعم وسلوك سبيل المحاسن والخيرات والثانى يدعوه الى خلاف ذلك ثم يختار ما فيه النجاة ويجتنب عما فيه الهلاك • وذلك الخاطران الداعيان المحدثان المخبران عن كلام النفس وحديثها » (٣٩) • ثم يذكر المعتزلة وظيفة كلام النفس فى المعرفة النظرية فيقولون : « ان الانسان فى مراتب نظره واستدلاله يضع قولاً ويرفع قولاً ويقسم كليا ويبطل احد القسمين فيتعين له الثانى فتقسيمه هو بعينه حديث

النفس وتعيينه احد القسمين هو بعينه حكم العقل وربما اخذ القلم وكتب مجلدا من حديث فكره وشحن ديوانا من حديث نفسه ولسانه ساكت لا ينطق» (٣٩) وصدق من قال :

ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا
وهكذا نفذت المعتزلة الى جوهر عملية التفكير واعتبرتها صادرة من قوة العقل مباشرة ومسترشدة بنوره الطبيعي • ولكن مثل هذا الحديث الباطني لا يجدى تماما الا اذا ثبت في حدود معينة أى ان لغة النفس تحتاج الى لغة الكلام وهذا ما تنبه اليه ايضا المعتزلة •

الفكر واللغة :

ان هذا الحديث الباطني أو بمعنى آخر الفكر هو ما تعبر عنه اللغة • واللغة دلالة تدل على الفكر « ولكل عبارة خاصة مدلول خاص متميز عن سائر المدلولات » (٤٠) وتقول المعتزلة « ان دلالات العبارات على النطق تختلف بالامم والامصار بينما دلالة الاحكام على العلم دلالة العقل فلا يختلف ذلك بالامم والامصار » (٤١) فتميز المعتزلة تماما بين اللغة أو العبارة والاشارة والكتابة من جهة وبين مدلول اللغة من جهة أخرى • واللغات تختلف والامم ؛ ولكن مدلول اللغة واحد ومشترك بين جميع الامم لان الفكر واحد ؛ ويلزم على ذلك ان المبادئ العقلية الاساسية التى ترشد الناس واحدة ولو عبرنا عنها بلغات مختلفة « ثم ان مدلول العبارات مع اختلافها مدلول واحد فان المعنى الذى يفهم من قولك الله هو بعينه المعنى الذى يفهم من خذائ وتكرى وسرنا وند

(٣٩) الشهرستاني : نظرية الاقدام ص ٣٢٢ •

(٤٠) نفس المصدر ص ٣٢٣

الى غير ذلك من الالفاظ • فالكلام الذى فى نفس الانسان قول محقق ونطق موجود هو أخص وصف لنفس الانسان حتى نميز به عن ساير الحيوانات « (٤١) » ، ولو تصورنا شخصا أبكم أصم فانه لا يفكر بلغة معينة ولكنه بالرغم من ذلك يفعل ويفكر لان اللغة ليست الفكر ذاته بل هى أداة للتعبير عن الفكر ولتشيته وهذه الاداة متعارف عليها بين الشعوب والامم ؛ وفعلًا توجد بعض قبائل بهائية تستخدم الاشارات اليدوية فى حديثها • فالانسان لا يتميز عن الحيوان بالالفاظ التى يروح بها اعنى بالكلام المنطوق المسموع ولكن يتميز عن الحيوان بكلام النفس وتقول المعتزلة فى هذا الصدد : « ان احاديث النفس تمديرات للعبارات التى فى اللسان • الا نرى ان من لا يعرف كلمة فى العربية لا يخطر بباله كلام العرب ومن لا يعرف العجمية لا يطرأ عليه كلام العجم ومن عرف اللسانين ، تارة تحدثه نفسه بلسان العرب وتارة بلسان العجم فعلم على الحقيقة انها تقديرات واحاديث تابعة للعبارات التى تعلمها الانسان فى أول نشوئه والعبارات هى اصل لها منها تصدر وعليها ترد (٤١) » وبالرغم من الدور الكبير الذى تقوم به اللغة فى التعبير عن الفكر فان المعتزلة لا تعتبر اللغة ، اعنى النطق الذى فى اللسان ، أخص ما يميز الانسان عن الحيوان ولا تعرف الانسان بانه حيوان ناطق؛ وتقول : « ان الكلام ليس نوعا من الاعراض ذا حقيقة عقلية كساير الاعراض بل نطقه على النطق الذى فى اللسان بحكم المواضعة والمواطأة • والانسان قد يخلو عنه وعن ضده وتبقى حقيقة انسانيته فانه انما يتميز عن الحيوان بصورته وشكله لا بنطقه » (٤١) •

تكوين اللغة واصلها :

قال قدماء المعتزلة ان « الكلام حروف منتظمة وأصوات متقطعة دالة على اغراض صحيحة » (٤٢) وصار أبو الهذيل والشحام وابو على الجبائي الى « ان الكلام حروف مفيدة مسموعة مع الاصوات غير مسموعة مع الكتابة ؛ وصار الباقون من المعتزلة الى ان الكلام حروف منتظمة ضربا من الانتظام ؛ والحروف أصوات مقطعة ضربا من التقطيع » (٤٣) وتعتبر المعتزلة الحروف حادثة اذ انها تختلف والشعوب وانتهاوا الى القول بخلق القرآن وبحدوث حروفه (٤٤) ولما كانت اللغات اشارات متفق عليها بين الشعوب ومختلفة والامم ، وكان ذلك برهانا على حدوثها وعلى نقصها وعلى انها من اتاج الانسان • فموقف المعتزلة من هذه المسألة لا يتفق وموقف من قال بان الله هو أول من وهب الكلام للانسان ونطق بالاشياء امامه اعنى انهم لا يعتبرون اللغة صادرة عن وحي آلهى - والذي أدى بهم الى هذه النتيجة هو عدم اتفاق الناس على لغة واحدة بالرغم عن اتفاقهم فى التفكير أى فى العقل - لذلك تعتبر المعتزلة كلام النفس مشتركا بين جميع الناس اذ انه صادر من طبيعة العقل بينما اللغات المستخدمة فى التعبير عن كلام النفس مختلفة متقلبة متغيرة - وساعدت نظريتهم هذه فى الكلام قولهم بخلق القرآن وجاءت مثبتة لهذا القول ولو انهم استنتجوا خلق القرآن ايضا من فكرتهم عن الله كما

(٤٢) اليافعى : مرهم العلل ص ١٧٢ • الشهرستانى :

الملل ج ١ ص ٨٣

(٤٣) الشهرستانى : نهاية الاقدام ص ٣٢٠

(٤٤) اليافعى : مرهم العلل ص ١٦٦ • ملحوظة : راجع الجزء

الاول • الباب الاول • الفصل السادس الخاص بكلام الله •

سبق واوضحنا ذلك فى الجزء الاول • [الباب الاول الفصلان : ١ و ٦]
يلاحظ مما سبق ان المعتزلة تعتبر العقل قوة خاصة بالانسان ولكن
هذه القوة لا تعمل الا اذا بلغت درجة معينة من النضوج فحينئذ يمكنها
ان تدرك الحقائق الاساسية التى لا يستترشد بها الانسان فى اعماله
وفى تحصيل العلوم • واذا تكلمت المعتزلة عن وحى يساعد العقل فان
هذا الوحى يتعلق ببعض الحقائق المفيدة ، ولكنها ليست ضرورية ، ويمكن
الاستغناء عنها لمعرفة الشريعة وتمييز الخير عن الشر ؛ والدليل على ذلك
ان الشعوب التى لم يأتها وحى ، قادرة على معرفة الشريعة وتمييز فكرة
الخير • نعم ان الوحى يمدنا ببعض النور ويكشف لنا عن بعض ما يبقى غامضاً
للعقل ولكن المعتزلة لا تعتبر هذا النور ضروريا كل الضرورة فى حياتنا
الخلقية • وهكذا يعترفون بان العقل هو الذى يقوم بالدور الاساسى
والرئيسى فى حياتنا الخلقية - وهنا ندرك أيضا ان المعتزلة كانت مهتمة
كل الاهتمام بقيمة الاعمال الصادرة من الانسان العاقل الحر • وفى
نفس الوقت اعترفت للعقل بالمقدرة الى الوصول الى معارف يقينية •

ولما كانت المبادئ الاساسية التى يدركها العقل خاصة بكل كائن
عاقل فهى ضرورية وعامة ؛ وأول ما يدركها العقل تكون مجرد أفكار
ثم يلجأ الى اللغة ليثبتها وينقلها الى غيره • واللغة فى نظرهم من وضع
الناس يتفقون عليها كما يشاؤون • فاللغة لا تعتبر فى أى حال من الاحوال
كاملة ولا قديمة • واذا كان الوحى يعبر عنه بواسطة لغة من اللغات
فلا يلزم عن ذلك ان الوحى - كما هو مترجم بلغة من لغات الناس -
هو صفة للقديم لان القديم لا يلجأ الى لغات الناس - هذه هى النتيجة
المنطقية التى وصل اليها المعتزلة والتى جعلتهم يقولون بخلق القرآن •

الفصل الثالث

حرية الاختيار والارادة

لما قالت المعتزلة ان العقل يمكنه بما أوتي من نور ان يدرك المبادئ الخلقية والمبادئ المرشدة للمعرفة لزمها عن ذلك ان تقول بان الانسان يستطيع ان يسلك الطريقين اللذين يظهرهما له العقل ؛ طريقان متضادان : طريق الخير وطريق الشر . فللإنسان حرية الاختيار فيما يقرره - وحرية الاختيار هذه تبدو كبدية للمعتزلة ولكنهم لم يغفلوا البرهان عليها بحجج قوية - لان هذه الحرية هي في نظرهم مهمة واسباسية لدرجة انه اذا امتنعت لم يعد هناك مجال للتكلم عن المسؤولية ولا عن الحياة الخلقية عند الانسان . ويدافع المعتزلة عن قولهم بحرية الانسان بقدر ما يدافعون عن القول بوجود حتمية في الطبيعة^(١) ويقولون ان الاعمال الارادية تختلف جوهريا عن الافعال الطبيعية وعن افعال الجسم وان العمل الارادى خاص بالإنسان فقط اذ انه حائز على العقل وهو نور طبيعى يرشده فيما يقرر وينفذ - ولما كانت المعتزلة أقوى المدافعين عن القول بقدرة الانسان على اعماله أنهمها اعداؤها بالقول بخلق الانسان

لافعاله وبالقول بخالقين : الله والانسان^(٢) ولكن فى الحقيقة لم تعتبر المعتزلة الانسان خالقاً لافعاله ؛ بل مختاراً لها ، لان حرية الاختيار معناها تفضيل شىء على شىء ، وكلالشيئين ممكنان للانسان . ونحاول ان نوضح هنا رأى المعتزلة فى هذه الحرية ، وان نعرض البراهين التى أتوا بها لاثبات وجودها .

١ - الفرق بين الافعال الارادية وافعال الجوارح :

لقد سبق وذكرنا ماذا تعنى المعتزلة بالافعال المتولدة^(٣) وكيف انهم يقولون بوجود نظام حتمى فى الطبيعة تخضع اليه جميع حركات الاجسام اما فيما يتعلق بالافعال الصادرة مباشرة من الارادة الحرة فأمرها يختلف عن أمر باقى الافعال فى الطبيعة - نحن نعلم انه لا يوجد معلول الا وله علة ؛ وفى الطبيعة توجد علاقة ثابتة بين العلة ومعلولاتها ، وان العلة لا تنتج دائماً معلولها الاخير مباشرة ، بل يجوز ان يتولد هذا المعلول من علة صدرت عن علة بعيدة وزالت^(٤) ولكن العزم - وهو فعل الارادة - يصدر مباشرة عنها ولا يجوز ان يكون عزماً اذا غابت الارادة فالارادة ملازمة دائماً لاراداتها ؛ وهذا معنى قول ابى الهذيل « انه لا يصح وجود افعال القلوب (الارادات) من الانسان مع عدم القدرة

(٢) الشهرستانى : الملل ج ١ ص ٥٢ . البغدادى : الفرق ص ٩٠ وما بعدها . ومختصر الفرق للرسعنى ص ٩٦ .
الاسفرائينى : التبصير فى الدين ص ٣٨ . ابى حزم : الفصل ج ٤ ص ١٤٦ .

اليافعى : مرهم العلل ص ١٣٩ .

(٣) انظر الجزء الاول . الباب الثانى . الفصل الخامس ص ٢١٠ .

(٤) انظر الجزء الاول ص ٢١٣ وما بعدها .

والاستطاعة ولا مع موته «^(٥) اما فيما يتعلق بأفعال الجوارح فانها لا تتطلب دائماً وجود العلة الاولى لها ، بل ان جميع المعلولات تصدر حتما عن علة معينة يجوز ان تزول دون ان تقف معلولاتها بل كل معلول يصبح علة لمعلول آخر حسب قوانين ثابتة حتمية - بينما الفعل الارادى يصدر مباشرة من الارادة ولكن كل ما يترتب عليه من نتائج ومعلولات فهو خاضع لقوانين الحركة الطبيعية ، ويكون متولداً عن الفعل الاول الصادر مباشرة عن الارادة • ولعل هذا هو معنى قول الجبائى وابنه ابى هاشم الذى يذكره البغدادى فى شيء من الغموض اذ يزعم « انهما قالا ان أفعال القلوب فى هذا الباب كأفعال الجوارح فى انه يصح وجودها بعد فناء القدرة عليها ومع وجود العجز عنها »^(٦) والقدرة التى توجد مثل هذه الافعال هى الارادة ولا يشترط ان تكون الارادة حاضرة دائماً فى ظهور كل نتيجة من نتائج عزمها بل يكفى للعزم ان يبدأ فى التنفيذ حتى تظهر كل الافعال المترتبة عليه • اما اتهامهما بأنهما قالا انه لا يصح وجود افعال القلوب - اعنى العزم - يعد فناء القدرة عليها فهذا بعيد جداً من قول المعتزلة •

معنى « القدرة » :

لما قال ابو الهذيل ان أفعال القلوب لا تكون بدون « القدرة »

(٥) الشهرستانى : الملل ج ١ ص ٥٩ • البغدادى : الفرق ص ١١٠ ، يلاحظ ان البغدادى لم يذكر صيغة النفى المذكورة فى الشهرستانى ويقول : « قال ابو الهذيل : لا يجوز وجود افعال القلوب من الفاعل مع قدرته » • فى حين ان الشهرستانى يقول : « مع عدم قدره » ولا شك فى ان قول الشهرستانى هو الاصح •

(٦) البغدادى : الفرق ص ١١٠

فهو يعنى بالقدرة حرية الاختيار والارادة ولكن معنى القدرة أوضح عند بشر بن المعتمر القائل بان « الاستطاعة هى سلامة البنية وصحة الجوارح وتخليتها من الآفات وقال لا أقول ان الانسان يفعل بها فى الحالة الاولى ولا فى الحالة الثانية ، لكنى أقول : الانسان يفعل والفعل لا يكون الا فى الثانية » (٧) وما يذكره ثامة عن القوة قريب من قول بشر (٨) فالاستطاعة تعنى اذن الشروط التى يجب ان تتوفر فى الجسم حتى ينفذ مرادات الارادة ؛ وهذا ما يوضحه الجبائى وابنه أبو هاشم عندما يقولان « ان الاستطاعة قبل الفعل وهى قدرة زائدة على سلامة البنية وصحة الجوارح » (٩) وهذا أمر بديهي اذ انه يستحيل على فاقد الاستطاعة ان يبدأ فى تنفيذ ما عزم عليه • نعم يجوز ان يوجد عزم داخلى ولكن المعتزلة تبحث هنا الافعال الصادرة مباشرة من الارادة وهذه الافعال لا تكون اذا عجزت الاعضاء عن تنفيذها •

٢ - الفعل الارادى الحر هو فعل خاص بالانسان :

أ - الفرق بين الفعل الارادى والفعل المتولد : ان الفعل المتولد يحدث تبعا للقوانين الطبيعية بينما الفعل الحر لا يخضع لمثل هذه القوانين ولا يكون ضروريا • وتعريف الاسكافى لكسلا الفعلين يبين الفرق الجوهرى الموجود بينهما • فهو يعرف الفعل المتولد : « كل فعل يتهياً وقوعه على الخطأ دون القصد اليه والارادة له » ويعرف الفعل الارادى : « كل فعل لا يتهياً الا بقصد ويحتاج كل جزء منه الى تجديد وعزم وقصد اليه وأرادة له فهو خارج من حد التولد داخل فى حد

(٧) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٧٠

(٨) نفس المصدر ج ١ ص ٧٧ • (٩) نفس المصدر ج ١ ص ٨٣

المباشر» (١٠) وكان النظام قد عرف الفعل الارادى بقوله « ان قدرة العبد صالحة للمضدين » (١١) بمعنى ان هناك دوافع تدعو الانسان لعمل معين وفي نفس الوقت توجد موانع تحاول ان ترد الانسان عن الفعل ولما يختار الانسان احد الامرين يفصم النزاع القائم فى نفسه واختياره هذا دليل على حريته ، وهذا هو ايضا معنى قول الجبائى وابنه ابى هاشم القائلين بان الفعل الصادر من الانسان - اعنى الفعل الحر - هو فعل للعبد وخلق له » (١٢) لان العزم لا يصدر من غير الانسان وهو فعل خاص به وحده . لذلك قالت المعتزلة : « ان فعل العبد واقع بخلقه واختياره لا بخلق الله واختراعه » (١٣) . ويؤكد كل من معمر وتمامة والجاحظ على الفرق بين الفعل الارادى والافعال المتولدة بقولهم « ان الانسان لا فعل له غير الارادة وان سائر الاعراض افعال الاجسام بالطباع » (١٤) .

ويتضح من كل هذه الاقوال ان المعتزلة ميزت تماماً الفعل الارادى واعتبرته الفعل الوحيد الذى يصدر مباشرة من الانسان اذ انه الفعل الوحيد الخاضع مباشرة لعقل وأرادة الانسان بينما الافعال الاخرى المتولدة من هذا الفعل الاول تصدر حسب قوانين ثابتة اعنى انها تصدر بنوع من الآلية سواء صدرت من الجسم بعد ما بدأت فيه

(١٠) الاشعرى : مقالات ص ٤٠٩

(١١) الشهرستانى : الملل ج ١ ص ٦٦

(١٢) نفس المصدر ص ٨٤

(١٣) اليافعى : مرهم العلل ص ١٠١

(١٤) البغدادى : الفرق ص ١٣٧ . الشهرستانى ج ١

الحركة من فعل ارادى وسواء صدرت من الاشياء الاخرى فى الطبيعة بعدما يكون قد حركها فعل ارادى • فالمعتزلة تعتبر الفعل الارادى الفعل الوحيد للانسان ، أعنى الفعل الوحيد الذى يكون الانسان مسئولا عنه ولما كان هذا الفعل سببا فى افعال أخرى تتولد عنه فمسئولية الانسان تمتد أيضا الى هذه المتولدات •

ب - العزم هو الشرط الأساسى للفعل الارادى : لا توجد ارادة

بدون علم « والارادة هى ميل النفس الى فعل » (١٥) كما يقول الجاحظ والنفس لا تميل الا بعد ان تعرف وتختار وهذا ما يوضحه الكعبى بقوله « ان الارادة لو تحققت فاما ان تكون سابقة على الفعل أو حادثة مع الفعل فان كانت سابقة فهى عزيمة والعزم لا يتصور الا فى حق من يتردد فى شئ ، ثم أزمع عليه أو انتهى عن شئ ثم أقبل عليه » (١٦) • ويريد الكعبى ان يبين ان التردد صفة الكائن الناقص المفكر - اعنى الانسان - ولكن الله لا يجوز ان يتردد لذلك هو تعالى لا يعزم بعد تفكير • فقط عقل الانسان يمكنه ان يعزم بعد تردد - اعنى بعد تفكير - والتفكير هنا عبارة عن مقابلة افكار متضاربة ومتضادة بعضها ببعض لذلك كان الانسان وحده قادرا على العزم والافعال الارادية ولا يقدر عليها الله لانه فيه تعالى العلم والقدرة واحد كما وانهما ايضا الماهية وماهيته تعالى غاية فى الكمال (١٧) •

(١٥) الشهرستانى : نهاية الاقدام ص ٢٣٨

(١٦) نفس المصدر ص ٢٤٠

(١٧) انظر الجزء الاول • الباب الاول الفصول الخاصة بالعلم

والقدرة وتعريف الله •

٣ - براهين المعتزلة على حرية الاختيار عند الانسان :

أ - **الشعور بالحرية** : وهو اول برهان تقدمه المعتزلة فيقولون : «الانسان يحس من نفسه وقوع الفعل على حسب الدواعي والصوارف فاذا أراد الحركة تحرك واذا أراد السكون سكن ومن انكر ذلك جحد الضرورة • فلولا صلاحية القدرة الحادثة لايجاد ما اراد لما احس من نفسه ذلك» (١٨) ثم تميز المعتزلة بين الحركة الضرورية والاختيارية اما الاولى فانها واقعة حتما حسب قانون ثابت مستقلا عن قدرة الانسان واما الثانية فهي واقعة بقدرة الانسان لذلك هي تتطلب دواعي وصوارف نجد أثرها في الفعل نفسه بعد القيام به وتنفيذه ، وعندما توجد الدواعي والصوارف توجد حتما حرية الاختيار ويوجد عزم (١٩) فلما كانت دواعي وصوارف مختلفة تظهر امام الانسان وتسبب نزاعا حقيقيا فيه قبل ان يضع له حدا ولما كان الانسان يشعر بهذا النزاع القائم فيه وبقدرته على فصله باختياره احد هذه الدواعي أو الصوارف ، لزم عن ذلك - على حد قول المعتزلة - وجود حرية الاختيار عند الانسان والشعور بهذه الحرية برهان كاف عليها • ولكن المعتزلة لا تقف عند هذا البرهان الذي يمكن ان نطلق عليه الان اسم برهان سيكولوجي بل انها تعتمد على براهين أخرى تعتبرها قوية أيضا •

ب - **البرهان بواسطة التكليف** : تقول المعتزلة ان التكليف متوجه على العبد بهذين اللفظين : « افعل ولا تفعل » (٢٠) يلاحظ هنا ان هذا التكليف في رأى المعتزلة ، يصدر من العقل كما وانه يصدر من الله

(١٨) الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٧٩ •

(١٩) نفس المصدر بايجاز

(٢٠) نفس المصدر ص ٨٣

بواسطة وحى ، ثم ان مثل هذا التكليف يترتب عليه احتمالان : اما ان لا يتحقق من الانسان فعل أصلا فيكون التكليف سفها من المكلف ، ومع كونه سفها يكون متناقضا فان تقديره أفعل يامن لا يفعل (لانه لا يمكن ان يفعل ما أمر به أو ان يفعل خلاف ما أمر به بل يفعل ما هو مطبوع عليه) • ثم ان التكليف طلب والطلب يستدعى مطلوبا ممكنا من المطلوب منه واذا لم يتصور منه فعل بطلب الطلب • وأيضا فان الوعد والوعيد مقرون بالتكليف والجزاء مقدر على الفعل والترك فلو لم يحصل من العبد فعل ولم يتصور ذلك بطل الوعد والوعيد وبطل الثواب والعقاب فيكون التقدير افعل وانت لا تفعل ثم ان فعلت ولن تفعل فيكون الثواب والعقاب على ما لم يفعل • وهذا خروج عن قضايا الحس فضلا عن قضايا المعقول حتى لا يبقى فرق بين خطاب الانسان العاقل وبين الجماد ولا فصل بين امر التسخير والتعجيز وبين امر التكليف والطلب » (٢١) •

يتضح من قول المعتزلة هذا ان كل الحياة الحلقية معتمدة على حرية الاختيار عند الانسان وان الاوامر سواء صدرت من العقل أو من الله تصبح باطلة اذا انعدمت هذه الحرية وبدونها لا يمكن تعليل الثواب والعقاب ، نلاحظ هنا ان المعتزلة تستخدم برهان الخلف لاثبات حرية الاختيار عند الانسان ولتدل على سخافة التكليف وكل ما يترتب على الشريعة من جزاء • والمعروف ان برهان الخلف يستخدم لاثبات صدق بعض البديهيات من سخافة عدم التسليم بها عندما يعجز البرهان المباشر على ذلك • والمعتزلة تعتبر القول بحرية الاختيار عند

(٢١) الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٨٣ • واليافعى :

الانسان المكلف بديهية يقرها العقل ، وعليها وحدها تعتمد كل الحياة الخلقية اذ لا مفر من أحد الامرين : اما لا توجد حرية ولا حياة خلقية واما توجد حرية وحياة خلقية • وبعد ما قالت المعتزلة ان حرية الاختيار حقيقة نحس بها ويسلم بها العقل بداهة اتت بعد ذلك ببرهان ثالث اقتبسته من الامر الواقع •

ج - برهان بواسطة الامر الواقع ، أو بما هو متعارف بين الناس

تقول المعتزلة : « ودع التكليف الشرعى (اعنى اذا تركنا جانبا هذا التكليف ووجود شريعة) اليس المتعارف منا والمعهود بيننا مخاطبة بعضنا بعضا بالامر والنهى واحالة الخير والشر على المختار وطلب الفعل الحسن والتحذير عن الفعل القبيح ثم ترتيب المجازات على ذلك ؟ ومن انكر ذلك فقد خرج عن حد العقل خروج عناد • فلا يناظر الا بالفعل مناظرة السفسطائية فيشتم ويلطم فان غضب بالشتم وتألم بالطم وتحرك للدفع والمقابلة فقد اعترف بأنه رأى من المعامل شيئا ما والا فما باله غضب وتألم منه ؟ واحال الفعل عليه ؟ وان تصدى للمقابلة فقد اعترف بانه رأى من المعامل فعلا يوجب الجزاء والمكافأة » (٢٢) فكان المعتزلة تذكر هذا البرهان لتقنع به العامة وتثبت لها الحرية والمسئولية الخلقية • وهذا البرهان يعتمد على حقائق يستحيل انكارها كما وانه يعتمد على بديهيات عقلية : فحيث اننا نأتى بأحكام على اعمال الغير ونقول انها تستحق ثوابا أو عقابا لزم عن ذلك ان هذه الاعمال مختارة والفعل المختار يدل على وجود قوة الاختيار فى الانسان • فاذا حكمنا على افعال الغير حكمنا فى نفس الوقت على انها مختارة والا لا معنى لحكمنا هذا

الذى يصبح متناقضا • ولما كان هذا البرهان الثالث يعتمد ايضا على بديهية استخدمت المعتزلة برهان الخلف لاثبات صحته •

ونحن لا ندهش عندما نجد المعتزلة تحاول قدر المستطاع الدفاع عن حرية الانسان وتأتى بشتى البراهين وتستخدم اقوى طرق المنطق - اعنى برهان الخلف - لانها تفهم تماما انها تدافع عن اقوى ركن من اركان الحياة الخلقية كلها ، والمسألة واضحة تماما : هل الانسان قادر على أعماله أم هى مقدرة عليه ؟ هل هو مسئول عنها ام غير مسئول ؟ لا يوجد حل وسط لهذه المسألة • لذلك هبت المعتزلة الى الدفاع عن الركن الاساسى (الحرية) لاصلهم الثانى - اعنى العدل - ويفخرون بأنهم « أهل عدل » كما انهم يفخرون بانهم « أهل توحيد » • ولكن المسألة لا تنتهى بالبراهين على الحرية بل تتعدها وتصل الى نطاق آخر عندما يبحثون العلاقات بين العزم والتنفيذ •

(٤) العلاقة بين العزم والتنفيذ :

هل العزم يوجب حتما التنفيذ ؟ او بمعنى آخر هل تكون الارادة موجبة لمرادها ؟ قال قدماء المعتزلة مثل ابو الهذيل والنظام ومعمّر وجعفر بن حرب والاسكافى والشحام « ان الارادة التى يكون مرادها بعدها بلا فصل موجبة لمرادها » (٢٣) ويلاحظ الاسكافى « انه قد تكون ارادة غير موجبة (لمرادها) فاذا لم توجب وقع مرادها فى الثالث » (٢٣) اعنى ان المراد لم يكن موضوع الارادة المباشر بل هناك موضوع آخر هو المراد المباشر للارادة • وهذا هو ايضا رأى جميع المعتزلة ومؤداه

ان التنفيذ يتبع مباشرة العزم طالما لا يوجد هناك عائق يمنع التنفيذ ويجوز ان يكون هذا العائق خارجا عن الارادة او من الارادة ذاتها لما تمتنع هذه الارادة تمتنع عن تنفيذ مرادها لانها سبقت مرادا آخر على ما أرادته، وهذا معنى قول قدماء المعتزلة « ان الارادة الحادثة (أرادة الانسان) توجب المراد وخصصوا الايجاب بالقصد الى انشاء الفعل لنفسه نفسه» (٢٤)

وتعليل ذلك ان العزم ليس فعلا متولدا بل هو فعل صادر من الارادة المسترشدة بالعقل • ولكن تنفيذ العزم يولد افعالا • وبما ان العزم غير متولد بل انه فعل مباشر للارادة فهو يميل حتما الى التنفيذ والالم تعد الارادة ميلا حرا الى العمل • هكذا فهم الارادة قدما المعتزلة •

ولكن الاشعري يذكر ان بشر بن المعتمر والفوطى وعباد بن سليمان وجعفر بن مبشر والجبائي «قالوا ان الارادة لا تكون موجبة» (٢٥)

اعنى ان العزم لا يوجب التنفيذ حتى اذا لم يكن هناك أمر يعوق التنفيذ أو يؤخره ، ان هذا الاختلاف بين موقف قدماء المعتزلة وموقف المتأخرين منهم تكون له أهمية كبرى اذا كانت المسؤولية الخلقية مقصورة على الاعمال فقط اعنى على ما تنفذه من عزم • ولكننا نعلم ان المعتزلة تعتبر الانسان مسئولا ايضا عن نواياه اعنى عما عزم عليه حرا سواء نفذ هذا العزم أو لم ينفذه ، غاية ما فى الامر يمكننا ان نفهم من هذين القولين للمعتزلة ان القدماء منهم اعتبروا الفكرة قوة تدفع الانسان الى العمل اعنى ان فى كل عزم قوة لتنفيذه بينما اعتبر المتأخرون منهم العزم مجرد فكرة خالية من هذه القوة التى تدفع الانسان للتنفيذ

- ففى نظرهم العزم تصور او ادراك عقلى لا يوجب التنفيذ - فالفرق بين كلا الموقفين هو فرق سيكولوجى بين الادراك والعزم • قال الاولون ان العزم هو ميل قوى للتنفيذ يتحقق حتما اذا لم تعقه عوائق ؟ وقال المتأخرون ان العزم هو مجرد ادراك ذهنى يدعو الى التنفيذ دون ان يوجبه • ومن هنا نستطيع ان نفهم قول الجبائى « ان الانسان انما يقصد الفعل فى حال كونه وان القصد لكون الفعل لا يتقدم الفعل » (٢٦) ومؤداه ان العزم لا يكون عزمًا الا مع التنفيذ بينما يقول باقى المعتزلة : « ان الانسان يريد ان يفعل ويقصد الى ان يفعل وان أرادته لان يفعل لا تكون مع مراده ولا تكون الا متقدمة للمراد » (٢٧) هنا ندرك فرقا خطيرا بين الجبائى وباقى المعتزلة ، وهو ان الجبائى لا يعتبر العزم الا اذا نفذ ؟ فالمسئولية الحلقية لاتقع الا عند التنفيذ ؛ لان التنفيذ وحده يدل على وجود العزم ؛ بينما باقى المعتزلة تقول بوجود عزم حتى فى حالة عدم التنفيذ حينئذ تقع المسئولية الحلقية على العزم الغير منفذ ، اننا أمام مسألة دقيقة تتطلب تحليلا سيكولوجيا حتى نعرف اذا كان العزم الغير منفذ هو حقيقة آخر ما عزمنا عليه ام ان ما ردنا عن تنفيذه هو عزم آخر فضلناه على العزم الاول ونفذناه ويكون قول الجبائى حينئذ موضحا لحقيقة العزم الكامل ؛ واذا سلمنا ان هناك عزمًا لم تنفذه فيكون ذلك اما لوجود عائق خارجى ، ويحتفظ حينئذ العزم بقوة التنفيذ ويحققها عندما يرفع العائق واما لاننا استبدلنا هذا العزم بعزم آخر فلم يعد العزم الاول هو العزم الحقيقى ، واقوال المعتزلة فى هذا الموضوع

تدل على انهم بلغوا درجة كبيرة فى تحليل الحياة العقلية •

٥ - هل يقدر الانسان على خلاف المراد ؟

ان المعتزلة تميز فى الفعل الارادى وقتين : وقت العزم ووقت التنفيذ ، وتعتبر وقت العزم متقدما على وقت التنفيذ ، ما عدا الجبائى الذى اعتبر العزم والتنفيذ فى وقت واحد ، فعلى رأى باقى المعتزلة يمكننا ان نعزم على شئ فى وقت معين ويمر الوقت الثانى دون ان ننفذ هذا العزم أو لا ننفذه ، مثلا ؛ « اذا أراد انسان ان يتحرك فى أقرب الاوقات اليه فهو قادر على الحركة وعلى السكون ولو سكن فى الوقت الثانى كان يسكن بعد أرادة » (٢٨) ، فطالما لا يوجد ما يعوق العزم لينفذ وطالما لا يوجد عزم آخر يحل محل العزم الاول فهذا العزم الاول يميل حتما الى التنفيذ ، واذا بدا للانسان أنه يفعل خلاف ما اعتقده عزمًا اتخذته فى وقت معين ، فهذا دليل على ان هذا العزم هو ليس الاخير ، وعلى ذلك لا يمكننا ان نقول ان الانسان يقدر ان يفعل خلاف ما أراد اذ ان فعله يكشف عن آخر عزم له ، ويشبه بعض المعتزلة العزم الاخير المؤدى للفعل برجل ارسل نفسه من شاهق فى الهواء • فلا يقال انه يقدر على الذهاب ولا على الكف عنه » (٢٩) فانه سلك سبيلا عليه ان يتبعه حتما الى النهاية • والعزم الاخير هو ما يوجب التنفيذ حتما والالم يعد هو الاخير ، ثم ان هذا العزم ليس كل ما يقدر عليه الانسان بأرادته ، فمن عزم على فعل يمكن ان يعزم على غير هذا الفعل « الذى اوجبه بادخال نفسه فى علته الموجبة له » (٢٩) ، اغنى ان الارادة

(٢٨) نفس المصدر ص ٤١٦

(٢٩) نفس المصدر ص ٤١٨

ليست لها حدود فى اتخاذ العزم والعزم الواحد ليس هو كل الارادة •
ومن هنا نفهم لماذا قال الجبائى ان العزم والتنفيذ فى وقت واحد
بينما قال باقى المعتزلة ان العزم سابق على التنفيذ بوقت ، وذلك لان
الجبائى يتعرف على العزم من التنفيذ الذى يكون بمثابة برهان مادى
لوجود العزم لانه طالما الانسان لم ينفذ بعد يكون من الصعب تحديد
آخر عزم له ، اعنى العزم الذى سيكون مسؤولا عنه خلقيا اذ أن كل
عزم يمكنه التغلب عليه بعزم آخر • ولكن يقول باقى المعتزلة ان العزم
الاخير هو العزم الذى لا يتغلب عليه عزم آخر رغم انه لم ينفذ بعد •
والنية تكون هذا العزم الاخير غير المنفذ • وبما أنها عزم أخير فلها قيمة
خلقية •

نلاحظ هنا أيضا كم ان الاخلاق كانت تشغل بال المعتزلة حتى فى
المسائل التى تتعلق بالحياة النفسية ؛ وكانوا يبغون من تحليل هذه الحياة
الوصول الى تحديد قيمة خلقية لكل ما يقوم به العقل والارادة من فعل
ويمكن ان نقول ان وجهة النظر الخلقية كانت تتغلب احيانا على وجهة
النظر العلمية الصرفة ؛ فاذا وفت المعتزلة ببعض التفاصيل السيكولوجية
فى دراستهم للارادة مثلا فى محاولتهم تحديد وقت العزم ووقت التنفيذ
فكان ذلك لانهم يريدون تحديد المسؤولية الخلقية عند الانسان الحر
المختار • وفى نظرهم مسألة تحديد العزم والتنفيذ لها نفس الاهمية
التى للبراهين على اثبات حرية الاختيار عند الانسان • واذا رأيناهم
يفرقون بين الافعال الحرة والافعال المتولدة أو أفعال الطبيعة الحتمية
فكان ذلك لتحديد القوة التى يتمتع بها الانسان والتى تميزه عن باقى
الموجودات والتى تعتمد عليها كل الحياة الخلقية الا وهى حرية اختيار

ولولاها لما أمكن التكلم عن حياة خلقية ابدأ •

٦ - مصدر القول بحرية الاختيار عند المعتزلة :

كان ولا بد ان تثار مسألة حرية الاختيار عند الانسان بعد ما اتصل المسلمون بشعوب مختلفة متأثرة بثقافات مختلفة لاسيما بالثقافة اليونانية وبالديانة المسيحية وبالمناوية اللتان كانتا منتشرتين في الشام والعراق وبلاد فارس • وبعد اول اشتباك مع هذه الشعوب لم يكن موقف المسلمين واضحا جليا بالنسبة الى هذه المسألة الشائكة والمهمة • لاسيما ان المسيحيين واليهود والفرس الذين اعتنقوا الاسلام كانوا لا يزالون محتفظين بشيء من اعتقاداتهم القديمة وخصوصا اذا كانوا امام مسألة لا تزال طافية مثل مسألة الجبر والاختيار ، ثم يلاحظ ان من أسلم من هذه الشعوب أثر هو ايضا على الفكر الاسلامي الذي اصطدم لاول مرة بثقافات غريبة عليه • فنجد مثلا بعض المسيحيين الذين اسلموا ينشرون من حولهم الاعتقاد بحرية الاختيار عند الانسان بينما كان الاعتقاد بالجبر سائدا في ذلك العصر • ومن بين المدافعين عن القول بحرية الاختيار آنشد معبد الجهني والغيلان الدمشقي ، وكلاهما تلميذا لاحد مسيحي العراق ويدعى سوسن الذي كان قد اسلم ثم جحد الاسلام ورجع الى المسيحية^(٣٠) وكان معبد الجهني يتردد على حلقة الحسن البصري وكان لمعبد اتباع كثيرون في البصرة • واتصل واصل بمعبد واتباعه اذ ان القول بحرية الاختيار بدأ بجانب الحسن ، اما

(٣٠) الذهبي : ميزان الاعتدال (انظر احمد بك امين : فجر الاسلام ص ٣٤٩) • والاسفرائيني : التبصير في الدين ص ٤٠ شرح رقم ٤

غيلان الدمشقي فانه ابن أحد موالى عثمان بن عفان، وكان يعيش في دمشق وكان بليغا جدا (٣١)، أمر الخليفة بقتله لقوله بقدرة الانسان على أفعاله • وكل من يقول بهذه القدرة يسمى قدريا (بمعنى ان الانسان قادر على أفعاله) وكان حينئذ اتباع كثيرون للقدرية في البصرة وفي دمشق حيث كان عدد كبير من المسيحيين في خدمة الخليفة ومن بين هؤلاء المسيحيين نذكر يحيى الدمشقي (٣٢) •

فيكون واصل بن عطاء قد احتفظ بتعاليم معبد الجهنى وأصبح في البصرة أكبر مدافع عن القول بقدرة الانسان على أفعاله • كما وانه قاوم بشدة الاعتقاد المخالف للقدرة والقائل بالجبر • وكان الجهم بن صفوان - أحد موالى خرسان والمقيم حينئذ بالكوفة - أكبر المدافعين عن القول بالجبر (٣٣) وتحتج المعتزلة لقولها بحرية الاختيار ببعض الايات مثل : « انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا » (قرآن ٧٦ آية ٣) « وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » (١٨ - ٩) « وان هذا صراطى مستقيما فأتبعوه ولا تتبعوا السبل تتفرق بكم عن سبيله » (٦ - ١٥٢)

(٣١) امر الخليفة الاموى هشام بن عبد الملك (١٠٦ - ١٢٦ هـ) بقتله وبصلبه

(٣٢) ابن تيمية (يذكره أحمد امين في فجر الاسلام ص ٣٥١) ايضا القاسمى : تاريخ الجهمية والمعتزلة ص ٥٦

(٣٣) لذلك يطلق أسم الجهمية على الجبرية (نسبة الى الجهم بن صفوان) •

الفصل الرابع

طبيعة الانسان أو اتصال النفس بالجسم

تميز المعتزلة في الانسان عنصرين مختلفين : الجسم والنفس
وتعتبر التعقل والاختبار اهم وظيفة تقوم بها النفس - كما مر بنا ذلك -
ونعرض هنا التعاريف المختلفة للانسان التي جاءوا بها ، ونحاول ان
نوضح معانيها قدر المستطاع ، ثم نعرض تفسيرهم لاتصال النفس بالجسم .

١ - تعريف الانسان :

يمكننا ان نحصى مختلف تعاريفهم للانسان في ثلاثة تعاريف
رئيسية وهى اولا تعريف ابي الهذيل القائل : « ان الانسان هو
الشخص الظاهر المرئى الذى له يدان ورجلان وكان لا يجعل شعر
الانسان وظفره من الجملة التى وقع عليها اسم الانسان »^(١) ويقول
ابن حزم ان ابا الهذيل يعتبر « النفس عرضا كباقي اعراض الجس »^(٢)
سنوضح فيما بعد معنى هذا القول ، والتعريف الثانى هو تعريف النظام
القائل « ان الانسان هو الروح ولكنها مداخله للبدن مشاركة له وان

(١) الاشعرى : مقالات ص ٣٢٩

(٢) ابن حزم : الفصل ج ٥ ص ٤٧

كل هذا في كل هذا» (٣) • وأخيرا تعريف بشر بن المعتمر القائل :
« ان الانسان جسد وروح وانهما جميعا انسان وان الفعال هو الانسان
الذي هو جسد وروح » (٤) •

تبدو هذه التعاريف ، لاول وهلة ، مختلفة الواحد عن الآخر
فمثلا تعريف ابي الهذيل لا يذكر سوى الجزء المادى فى الانسان ، بينما
تعريف النظام لا يذكر سوى الجزء الروحى فيه وكأن بشرا يحاول
فى تعريفه ان يوفق بين التعريفين الاولين • ولكن عندما نبحث كل
تعريف على حدة تنجلي لنا حقيقة الامر •

أ - تعريف ابي الهذيل :

نميل فى بادىء الامر الى تفسير تعريف ابي الهذيل تفسيراً مادياً نعتقده
قريباً من قول الطبيب جالينوس اليونانى القائل بان النفس نتيجة
تناسق مختلف اجزاء الجسم اعنى انها كالنغم بالاضافة الى الالة
والاوتار (٥) • ولكن لو كان ابو الهذيل قال هذا القول فكيف يمكن
حيث ان نفس كل ما قاله فى المعرفة العقلية وفى الارادة والاختيار
الحر ؟ ان ابن حزم يذكر لنا فعلاً قولاً لابى الهذيل مؤداه « ان النفس
هى عرض» (٦) ولكن فى الحقيقة يعتبر ابو الهذيل الحياة نغماً ناتجاً
من تناسق اجزاء الجسم فى حين قال ابن حزم انها النفس والدليل على
ذلك ان ابا الهذيل يميز بين هذه الحدود الثلاثة : النفس والروح

-
- (٣) الاشعرى : مقالات ص ٣٣١ • الشهرستانى : الملل ج ١
ص ٦٢ • البغدادى : الفرق ص ١١٧ •
(٤) الاشعرى : مقالات ص ٣٢٩
(٥) افلاطون : محاوراة فيدون ص ٨٥ - ٨٦ •
٦ - الاشعرى : مقالات ص ٣٣٧

والحياة ويقول : « النفس معنى غير الروح والروح غير الحياة والحياة عرض » ^(٦) ويضيف على ذلك قائلا : « قد يجوز ان يكون الانسان فى حال نموه مسلوب النفس والروح دون الحياة • استشهد على ذلك بقول الله : الله يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت فى منامها (٣٩ : ٤٢) » ^(٦) ومن هنا يتضح لنا معنى قول ابى الهذيل بان الحياة - ولا النفس - عرض من اعراض الجسم بينما النفس (الروح) قوة متميزة عن الحياة وتقوم بوظيفة التعقل وعليها تعتمد كل الحياة الخلقية •

مصدر هذا القول

ومن هنا نفهم ايضا من اين استقى ابو الهذيل تعريفه هذا • انه تأثر بدون شك بالاطباء اليونانيين لاسيما بجالينوس ولكنه متأثر خصوصا بأفلاطون القائل بوجود انفس أو بالاحرى مبادئ ثلاثة فى الانسان تقوم بالافعال النفسية الثلاثة : الادراك والغضب والشهوة ، فأعتبر ابو الهذيل الحياة نتيجة تناسق اجزاء الجسم واعتبر عملية التعقل ناتجة من قوة أخرى خلاف الحياة ، الا وهى النفس ، فيكون مبدأ الحياة خلاف مبدأ التعقل والارادة •

ب - تعريف النظام :

سئل النظام : ما هو اغرب شئ فى العالم ؟ اجاب : الروح ^(٧) وفعلا عندما نحاول ان تبين حقيقة رأى النظام فى النفس نصادف صعوبة كبيرة فى ذلك • فنجد مثلا يعرف الروح بأنها « جسم لطيف مداخل لهذا الجسم الكثيف ويقول بان الروح هى الحياة المشابكة لهذا

(٦) الاشعرى : مقالات ص ٣٣٧ •

(٧) الجاحظ : كتاب الحيوان ج ٧ ص ٦١

الجسم • وزعم ان الروح جوهر واحد غير مختلف ولا متضاد • فهي ليست نورا ولا ظلمة وليست متميزة عن النفس ولا عن الحياة « (٨) • وينتهى النظام الى ان الروح لا ترى على الحقيقة وانما يرى الجسد الذى فيه الانسان (الانسان بمعنى النفس) » (٨) •

ان تعريف النظام للنفس بانها جوهر واحد يبدو مناقضا لقوله فى الجزء ؛ والمعروف ان النظام يقول ان لا جزء الا وله جزء (٩) هذا من جهة ومن جهة أخرى هو يقول ان الروح جسم لطيف مداخل لهذا الجسم الكثيف - فحتى لا يناقض النظام نفسه يلزمه ان يعتبر هذا الجسم اللطيف الذى هو الروح ، قابلا للتجزئة الى ما لايتهاهى من الاجزاء اللطيفة فعلا هذا ما وصل اليه النظام حسب ما يذكره عنه الايجي فى موافقه اذ يقول : « ان ما نسميه انا أو نفسى هو عند النظام اجسام لطيفة سارية فى البدن سريان ماء الورد فى الورد باقية من اول العمر الى آخره لا يتطرق اليها تمخلل وتبدل حتى اذا قطع عضو من البدن انقبض ما فيه من تلك الاجزاء الى سائر الاعضاء • انما المتخلل والمتبدل من البدن فضل ينضم اليه ويتفضل عنه اذ كل احد يعلم انه باق من أول عمره الى آخره ولاشك ان المتبدل ليس كذلك » (١٠) • ثم لما اعتبر النظام الروح العنصر الجوهرى فى الانسان ذهب الى « ان الانسان

(٨) البغدادى : الفرق ص ١١٧ و ١١٩ • الحياط : الانتصار ص ٣٦ وايضا كتاب البدأ والتاريخ لمطاهر بن المقديسى المنسوب لابي زيد أحمد بن سهل البلخى المتوفى ٣٢٢ هـ الذى نشره فى باريس سنة ٩٠١ C. Huart

(٩) انظر الجزء الاول • الباب الثانى • الفصل الثالث ص ١٦٥ وما بعدها • (١٠) الجرجاني : شرح المواقف ص ٤٥٩

هو الروح ، كما قال ان الانسان لا يرى على الحقيقة ؛ وانما يرى الجسد الذى فيه الانسان ؛ فالصحابة ما رأوا رسول الله وانما رأوا قلبا فيه الرسول « (١١) » • وينتهى النظام الى القول بان « الروح التى هى الانسان مستطيع بنفسه ؛ حتى بنفسه ؛ وانما يعجز لآفة تدخل عليه والعجز عنده جسم » (١٢) •

مصدر هذا القول :

وخلاصة القول يعتبر النظام الروح عنصرا مغائرا لعنصر الجسم وهذا قريب من قول أصحاب الذرة من اليونانيين مثل ديموقريطس ولوقيوس وابيقورس القائلين بان النفس مادية طبعا مؤلفة من أدق الجواهر ، فهى جسم نارى وأسرعها حركة وهى مبدأ الحركة فى الاجسام الحية ؛ والنظام يقول بان الروح جسم لطيف ؛ فجاء قوله ترديدا لقول أصحاب المذهب الذرى القديم • ولكن يتضح من باقى كلامه عن الانسان انه متأثر أيضا بالرواقية عندما يقول بان النفس هى أجسام لطيفة سارية فى البدن سريان ماء الورد فى الورد الخ • • • فهو لا يعتبر الروح جوهرًا واحدًا أو ذرة واحدة غير متجزئة ؛ بل يعتبرها أجساما لطيفة منتشرة فى الجسم ؛ وهذا قريب من قول الرواقين الذين اعتبروا المادة متجزئة بالفعل الى غير نهاية وقالوا « ان نفس الانسان هى نفس حار متحد بالمادة (اعنى بالجسم) ومنتشر فيها انتشار البخور فى الهواء والخمر فى الماء بحيث يؤلفان » مزاجا

(١١) البغدادى : الفرق ص ١١٧

(١٢) المصدر نفسه ص ١١٩ • الاشعرى : مقالات ٣٢٣ •

الخياط : الانتصار ص ٣٦

كلياً « فيوجدان معاً فى كل جزء من مكانهما دون ان يفقدا شيئاً من جوهرهما وخواصهما » (١٣) . ونلاحظ أيضاً ان النظام متأثر بافلاطون عندما يقول ان الروح مستطيع بنفسه ، حى بنفسه ، وانما يعجز لآفة . . والعجز عنده جسم . وهذا هو رأى افلاطون فى النفس التى يعتبرها سجينه فى الجسم . فيكون النظام قد حاول فى تعريفه للانسان ان يوفق بين المذهب الذرى القديم ومذهب الرواقيين ومذهب افلاطون وكأنه قد وجد نقطة تشابه بين هذه المذاهب الثلاثة المختلفة ونقطة التشابه هى ان هذه المذاهب تعتبر جوهر النفس متميزا عن جوهر الجسم . نعم ان المذهب الذرى القديم والمذهب الرواقي هما مذهبان ماديان ، ولكنهما يعتبران مادة النفس الطيف وأدق من مادة الجسم . ومذهب افلاطون مذهب روحى بمعنى انه يعتبر جوهر النفس مغايراً لجوهر الجسم ؟ ولكن الامر الذى لفت نظر النظام هو ان هذه المذاهب الثلاثة تميز بين الروح والجسم لذلك اعتبرها متشابهة تقريبا وأخذ من كل مذهب ما رآه جوهرياً فيه وانتهى الى هذا التعريف عن الانسان ويمكننا ان نلخصه فيما يأتى : الانسان هو روح وجسم والروح عبارة عن جسم لطيف ؟ منتشر فى أجزاء الجسم ؟ والروح منطبع بنفسه ، حى بنفسه ؟ ولكن الجسم آفة عليه - فالشطر الاول من التعريف مقتبس من المذهب الذرى القديم ، والشطر الثانى من الرواقية ، والثالث من أفلاطون .

توضيح لتعريف النظام :

ان النظام لايقول الا بعرض واحد وهو الحركة وكل ما هو عداها

(١٣) الاستاذ يوسف كرم : تاريخ الفلسفة اليونانية (الطبعة

الثانية) ص ٢٢٦ .

فانه جسم (١٤) ثم اعتبر النفس جسماً كما مر بنا وقال انها متميزة عن الجسد لانها الطف منه ولكن ماذا يكون مصير النفس اذا كانت هي جسم ؟ هل تنحل كباقي الاجسام الى اجزاء غير متناهية فى التجزء ؟ ويعتقد النظام انه حل هذه المشكلة عندما قال « ان الاجسام ضربان حى وميت وان الحى منها يستحيل ان يصير ميتاً والميت يستحيل ان يصير حياً (١٥) والنفس هي جسم حى فى رأيه • فتكون صفة الحياة الصفة التى تتميز بها النفس عن الجسد مع القول بان النفس جسم • ولكن بما ان جوهر النفس حائز على صفة غير موجودة فى باقى الجواهر » اعنى فى باقى الاجسام « هلا يدل ذلك على ان طبيعة جوهر النفس تختلف عن طبيعة جوهر باقى الاجسام ؟ ونعتقد ان النظام يرد بالاثبات على ذلك كما يتضح من قول البغدادى عندما يحاول ان يرشدنا عن المصدر الذى أخذ منه النظام قوله بالجسم الحى وبالجسم الميت فيقول البغدادى : « انما أخذ هذا القول من الثبوت البرهانية الذين زعموا ان النور حى من شأنه الصعود ابداً وان الظلام موات ثقيل من شأنه التسفل ابداً وان الثقيل الميت محال ان يصير خفيفاً وان الخفيف الحى محال ان يصير ثقيلاً ميتاً (١٦) ومن هنا ندرك معنى قول النظام بان الروح جسم لطيف ، فانها جسم ليس بالجسد • هي جسم من جوهره الحياة ، لذلك يختلف مصيرها عن مصير الجسد الذى من جوهره الموت • ونلاحظ من هنا انه كان متعسراً على النظام ان يدرك الروح كجوهـر غير مادى تماماً ؟ بل انه نظر اليها عبر المادة ، واعتبرها من مادة مختلفة عن مادة باقى الاجسام •

(١٤) انظر الجزء الاول ص ١٧٢ •

(١٥) البغدادى : الفرق ص ١١٩ (١٦) نفس المصدر

ج - تعريف بشر بن المعتمر :

اما تعريف بشر « بأن الانسان جسد وروح ، وانهما جميعاً انسان ، وان الفعال هو الانسان الذى هو جسد وروح » ، فانه يختلف جوهرياً عن تعريفى ابى الهذيل والنظام . ويدل على انه تأثر خصوصاً بأرسطو . فهو يميز فى الانسان عنصرين مختلفين ؛ ولكنهما غير مستقلين الواحد عن الآخر ، بل بأجمعتهما معا يكون الانسان ؛ وهذا قريب من رأى أرسطو الذى يعتبر النفس صورة الجسم والجسم مادة لهذه الصورة وكل كائن عنده مركب نقص من مادة أولى أو هيولى ومن صورة تجعل منه هذا الكائن بالذات . فلما قال بشر ان الانسان هو جسد وروح ، فهو لم يفصل تماماً بين هذين العنصرين ، مثل ما فعل النظام ، ومثل ما قال ابو الهذيل ؛ بل قال ان من هذين العنصرين يتكون الانسان ؛ وهذا القول بعيد كل البعد عن قول أصحاب المذهب الذرى القديم ، وعن قول افلاطون والرواقيين ، وقريب جدا من قول ارسطو فى الانسان الذى يعتبر اتصال الروح بالجسد اتصالاً جوهرياً ولا عرضياً ، مثل ما قال أفلاطون .

د - باقى التعاريف :

واذا كنا حصرنا تعاريف المعتزلة فى ثلاثة لنوضح المصادر المختلفة التى استقوا منها تعاريفهم هذه ، يمكننا الان ان نردها الى نوعين اثنين من التعاريف ، ونقول ان منهم من يعتبر اتصال النفس بالجسم اتصالاً عرضياً ، مثل النظام وأبو الهذيل ، ومنهم من يعتبر هذا الاتصال جوهرياً ، مثل بشر بن المعتمر . ويمكن ان نرد تعاريف باقى المعتزلة الى أحد هذين التعريفين . فمثلاً يقول معمر : « ان الانسان شئ غير

الجسد المحسوس وهو حى ؛ عالم ، قادر ، مختار ، وليس هو متحركا ولا ساكناً ولا متلوناً ولا يرى ولا يلمس ولا يحل موضعاً دون موضع ولا يحويه مكان دون مكان • ويقول ان الانسان (ومعنى الانسان عنده النفس كما هو عند النظام) فى الجسد مدبر ، وفى الجنة منعّم أو فى النار معذب ، وليس هو فى شىء من هذه الاشياء حالا ، ولا متمكنا لانه ليس بطويل ولا عريض ولا عميق ولا ذى وزن « (١٧) فيتضح من قول معمر هذا انه يعتبر النفس متصلة بالجسم اتصالا عرضيا ؛ وما يؤكد ذلك ايضا القول الذى يذكره عنه الاشعرى ومؤداه « ان الانسان جزء لا يتجزأ وهو المدبر فى العالم والبدن الظاهر آلة له - ويجوز على الانسان العلم والقدرة والحياة والارادة والكراهة • وانه يحرك هذا البدن بارادته ويصرفه ولا يماسه (١٨) فقول معمر هذا يدل على أنه تأثر باصحاب المذهب الذرى القديم وبافلاطون فيكون قريبا من قول ابي الهذيل والنظام • وقول جعفر بن بشر قريب أيضا من هذا القول ؛ فهو يعرف « النفس بأنها جوهر ليس هو هذا الجسم ، وليس بجسم ولكنها معنى بين الجوهر والجسم » (١٩) • وكذلك قول جعفر بن حرب بان « النفس عرض من الاعراض يوجد فى هذا الجسم وهو أحد الآلات التى يستعين بها الانسان على الفعل ، كالصحة والسلامة وما اشبهها ؛ وانها غير موصوفة بشىء من صفات الجواهر والاجسام » (١٩) وهكذا

(١٧) البغدادى : الفرق ص ١٤٠ • الحياط : الانتصار ص ٥٤

(١٨) الاشعرى : مقالات ص ٣١٨ و ٣٣١ • وابن حزم : الفصل

ج ٤ ص ١٤٨ •

(١٩) الاشعرى نفس المصدر ص ٣٣٧ •

يعتبر معمر والجعفران النفس جوهرًا متميزًا عن الجسم ومتصلاً بالجسم اتصالاً عرضياً •

ثم نلاحظ أن الجبائي يعود إلى التمييز بين الحياة والنفس الذي قال به أبو الهذيل ، عندما اعتبر الحياة عرضاً أو النفس قوة مختلفة عن الحياة • فيقول الجبائي « أن الروح جسم وانها غير الحياة والحياة عرض » (٢٠) وأضاف أن الروح لا تجوز عليها الاعراض ؛ فهو لم يعتبرها جوهرًا كباقي الاجسام •

فمن كل هذه التعاريف عن الانسان نلاحظ أن تأثير الأطباء اليونانيين وأصحاب المذهب الذري القديم وأفلاطون ، كان أقوى من تأثير أرسطو على المعتزلة • لم نلاحظ تأثير أرسطو إلا على بشر بن المعتز بينما كان باقي المعتزلة الذين وصلتنا تعاريفهم عن الانسان ، متأثرين خصوصاً بالمذهب المادى القديم وبأفلاطون - فقط نلاحظ أمراً مهماً عند هؤلاء الآخرين ، وهو أنهم جميعاً يحاولون أن يعبروا عن النفس كأنها جوهر لا يعتريه ما يعترى باقي الجواهر من فساد ؛ وذلك صوناً لحلودها حتى تنال جزاءها - فكل مسألة يبحثها المعتزلة تنتهى إلى نتيجة خلقية حتماً •

٢ - الجسم

لما قالت المعتزلة أن طبيعة النفس متميزة عن طبيعة الجسد وأسمى منها اعتبرت الجسم آفة عليها ؛ وهذا ما يقوله النظام عندما يعرف الجسم « بأنه آفة على النفس وجبس وضاعط لها » (٢١) ويضيف « بأن البدن

(٢٠) نفس المصدر ص ٣٣٣

(٢١) الأشعرى : مقالات ص ٣٣١

آلة وقالب للنفس» (٢٢) وهذا ما يردده باقى المعتزلة فيما يتعلق بالبدن - ونستثنى منهم بشر بن المعتز فقط اذ انه اعتبر اتصال الجسم بالنفس اتصالاً جوهرياً ، فلم يعد الجسم فى نظره حياً ولا آلة فقط للنفس •

ويترتب ايضا على تمييز المعتزلة بين النفس والجسم تمييزاً بين افعال كل منهما لقد سبق وبيننا كيف انهم يحصرون فعل النفس فى الفعل والارادة وقالوا ان هذا الفعل يصدر مباشرة من النفس • وما عدا التعقل والارادة فيردونه الى الجسم • ويقول معمر بهذا الصدد « ان فعل النفس هو الارادة فحسب [والمعروف ان التعقل يسبق الارادة] وما سوى ذلك من الحركات والسكنات والاعتمادات فهى من فعل الجسد » (٢٣) فتكون افعال الجسد خاضعة لقوانينه ، ويمكن قياسها • والمعتزلة تتول بوجود قانون حتمى فى الطبيعة ، وتعتبر الجسم خاضعاً لهذا القانون ، اذ انه مادى ؛ فالافعال التى تتولد فى الجسد من جراء فعل ارادى ، والافعال التى تتولد عن افعال الجسد ، تكون كلها خاضعة لنظام ثابت • غاية ما فى الامر اختيار الانسان حر ، وهذا الاختيار يوجه حركة الجسم فى اتجاه دون الاخر • والمعتزلة لا تعتبر هذا الاختيار خلقاً للافعال ، بل توجيهاً لها ؛ والحرية لا تحتم خلق الفعل بل توجيهه فى اتجاه دون الاخر ؛ وكلا الاتجاهين له قوانين حتمية • فاذا اختارت الارادة حركة فى الجسم دون حركة ، هى لا تخلق فى الجسم الحركة ، بل تدفعها فى اتجاه دون الاخر ، ومن ثم تسير الحركة وفق قوانين الجسم وتؤثر على اجسام اخرى وفق قوانينها ايضا • هذه هى الحرية

(٢٢) الشهرستانى : الملل ج ١ ص ٦٢

(٢٣) الشهرستانى : الملل ج ١ ص ٧٢ •

التى نادى بها المعتزلة وهذه هى الحتمية التى دافعوا عنها • وفى مذهبهم
الجسم خاضع لحتمية تامة •

٣ - اتصال النفس بالجسم :

يتضح من تعاريف المعتزلة للانسان انهم يعتبرون اتصال النفس
بالجسم اتصالا عرضيا • ما عدا تعريف بشر بن المعتز الذى يحمل فى
طياته ان هذا الاتصال جوهرى ؛ ولكن مهما يوجد من اختلاف بينهم
فى هذه المسألة ، فجميعهم متفقون على ان فعل النفس هو التعقل والارادة
وان النفس تؤثر على الجسم ، والجسم يتحرك حسب قوانين باقى
الاجسام ، كما انهم متفقون جميعا على ان المعرفة الحسية تأتى عن طريق
الجسم بواسطة الحواس • فهم يعترفون بتأثير الجسم على النفس ، وبتأثير
النفس على الجسم •

ولما كان الانسان فى رأيهم مكونا من عنصرين متميزين : النفس
والجسد ، فمصير الواحد لا يكون حتما مصير الآخر ، اعنى ان انحلال
الجسد لا يتبعه حتما انحلال النفس التى تخلد بعد انفصالها عن الجسد •
وخلودها فى رأى المعتزلة لا يستتج من نوع العمل الذى تقوم به وهو
التعقل والارادة فحسب ، بل ايضا من وجود شريعة وحرية الانسان فى
الخضوع اليها أو الخروج عليها ؛ اعنى ان الحياة الحلقية تحتم خلود
النفس حتى تنال جزائها • ولكن كيف تنال النفس هذا الجزاء بعد
انفصالها عن الجسد ؟ وهل تبعث الاجسام ؟ نجد الرد على هذا السؤال
عند الحياط الذى يذكر لنا رأى النظام قائلا : « لابد للارواح عند ابراهيم
(النظام) اذا أراد الله ان يوفىها ثوابها فى الآخرة ان يدخلها هذه
الاجسام من الالوان والطعوم والارايح ، لان الأكل والشرب والنكاح

وأنواع التعليم لا تجوز على الارواح الا بادخال هذه الاجسام عليها» (٢٤) • وهذا اعتراف صريح ببعث الاجسام لاهل النعيم • ويضيف الحياط قولاً آخر للنظام خاص ببعث أجسام أهل النار أيضاً ، هو « ان الله عز وجل يدخل على أهل النار من العذاب بقدر ما احتمله بنيتهم ، ولا يزيل عقولهم ولا يبطل حسهم ؛ لانه لو فعل ذلك بهم لم يجدوا ألم العذاب ولا شدة العقاب » (٢٤) ولما ذكر الحياط أن هذا « قول المسلمين جميعا » أراد ان يقول انه أيضا قول المعتزلة جميعا • ولكن الجسم الذى يبعث لاهل الحلدین ليس مثل هذا الجسم الذى كانت متصلة به النفس فى دار المحنة ، اعنى فى دارنا بل هو جسم يتصل بها حتى تحس بواسطته بلذة النعيم أو بألم العذاب •

ويستنتج مما تقدم ان المعتزلة تقول بوجود عنصرين مختلفين فى الانسان يؤثر الواحد على الآخر ؛ ولكن لكل عنصر وظيفة خاصة يقوم بها ؛ وظيفة النفس الارادة بعد التعقل ، ووظيفة الجسم ان يوصل الى النفس المؤثرات وان ينفذ افعال ارادة النفس • ثم ان مصير النفس غير مرتبط بمصير الجسم ، فهى لا تفنى بفنائها ؛ ولكنها لا تشعر بلذة أو ألم بدون الجسم ؛ لذلك انتهت المعتزلة الى القول ببعث الاجسام وبانضمامها الى النفس بعد تخليتها من الافات ، أعنى ان الجسم الذى يتصل بالنفس فى النعيم هو جسم مطهر نقى ولا بد ان يكون كذلك حتى تشعر النفس بلذة النعيم كما وانه لا بد من بعث اجسام لانفس النار حتى تشعر بألم العذاب فلا تحس النفس بدون جسم •

خاتمة الباب الاول

لما بحثت المعتزلة فى الانسان وقفت اما عنصريين اثنين وهما الجسم والنفس ، وحاولت ان تفسر فعل الواحد فى الآخر • ولكنهم سرعان ما لمسوا صعوبة المسألة • لمسوها اولا عندما حاولوا تحليل المعرفة الحسية ، وهى تبدأ فى الحس وتنتهى بالاحساس • كان من السهل عليهم التكلم عن الحس وعن التأثير عليه ، ولكنهم صدموا بمسألة تحويل المحسوس الى احساس ولما تعثر عليهم حلها بالملاحظة فقط ، لجأوا الى حلول ميتافيزيقية ؟ فقال بعضهم مثل ابو الهذيل ان الاحساس من فعل الله ؟ والبعض الآخر ان الاحساس فعل متولد من حركة الحس • واذا كانت المعرفة الحسية هى أول ما يدركه الانسان ، فانها ليست كل المعرفة ؟ وفعلنا نقول المعتزلة ان المعرفة العقلية أو النظرية ، يدركها العقل البالغ دون تدخل الحواس ؟ وهذه المعرفة اسمى من الاولى ، اذ ان موضوعها الشريعة والمبادئ العامة المرشدة للانسان فى الفعل والعلم • وعند هذه النقطة تقف المعتزلة لتؤكد عليها قدر المستطاع ، اذ انها تعتبر العقل أو بالاحرى المعرفة العقلية ، أخص خصائص الانسان وتقدمها على جميع طرق المعرفة الاخرى ، وتستخدمها مقياسا لها حتى للوحي • وانتهت المعتزلة الى ان الوحي لا يجوز ان يناقض العقل فى أى حال من

الاحوال • غاية ما فى الامر هو متمم للعقل واذا ظهر تناقض بين الوحى والعقل فللعقل ان يؤول الوحى ، ولا يجوز ان ينقاد العقل للوحى انقيادا أعمى • اهكذا أقرت المعتزلة سلطان العقل واستمدت منه النور المرشد للانسان ، واعتبرته المنارة الوحيدة الهادية الى بر السلام • وبعدما يرشد العقل الانسان ، يحتاج الى ارادة تختار حرة بين ما أمدها به من النور وبين ما يجذبها اليه الجسم من لذة وشهوة • وبعد الاختيار يلزم التنفيذ • وربطت المعتزلة بين هذه القوى الثلاث : العقل والارادة الحرة والتنفيذ • وأتت بالبراهين القوية لاثبات حرية الاختيار ، ثم بحثت بكل دقة العلاقة بين العزم والتنفيذ ؛ وبهما يكمل الفعل الارادى - ووصلت ببحثها هذا الى تحليلات لا تختلف عمقا عن التحليلات الحديثة الخاصة بدراسة قوى النفس • وقال بعضهم ان العزم هو فكرة تغلبت على باقى الافكار وتميل حتما الى التنفيذ اذ ان كل فكرة قوة تدفع الانسان الى تحقيقها ؛ وكم هذا القول قريب من قول علماء النفس المحدثين لاسيما فويه القائل بان كل فكرة قوة • واذا انتهى بعضهم الى هذا القول ، فهم لا يزالون يعترفون بان الانسان فى امكانه ان يغير عزمه بعزم آخر ؛ أى أنهم يعتبرونه حر الاختيار لغاية ما ينفذ فالافعال تتولد عن هذا التنفيذ والتولد يكون حسب قوانين حتمية فى الطبيعة •

وبحثهم فى العقل والارادة ، وهما أخص افعال النفس ، لا يجعلهم يغفلون عن حقيقة اتصال النفس بالجسم مع تفضيلهم طبعاً النفس على الجسم ، والقول بخلودها خصوصا • لانها تدرك الشريعة وتملك الحرية فى تنفيذها أو الامتناع عن تنفيذها • ولما كانت النفس لا تشعر ولا تحس

بدون الجسد ، انتهوا الى القول بالبعث وبانضمام أجسام نقية الى ارواح أهل الجنة يتذوقون بها النعيم وبانضمام أجسام الى أرواح أهل النار ، يشعرون بها بألم العذاب . ويتضح من معرض آرائهم فى الانسان ان هناك نقطة واحدة تشغل دائما أذهانهم ، وهى المسألة الحلقية . فلكى تقوم الاخلاق يلزمها أولا وجود شريعة وثانياً وجود عقل فى امكانه ادراك هذه الشريعة حتى قبل أى تنزيل ، وثالثاً وجود حرية فى هذا العقل ليفعل بمقتضى هذه الشريعة أو يناقضها ليكون مسئولا على فعله ؛ و يترتب على ذلك خلود الروح ووجود منظم أسمى للحياة الحلقية حتى يجزى كل نفس حسب استحقاقها . فكم مذهب المعتزلة هذا قريب من مذهب ايمانويل كنت الذى وصل الى نفس النتائج التى انتهت اليها المعتزلة عن طريق الاخلاق وليس عن طريق العقل النظرى !! ان كنت أحدث ثورة فى الفكر الحديث ، والمعتزلة احدثت ثورة فعلا فى الفكر الاسلامى فى بادىء أمره ؛ ولكنهم للأسف أتوا مبكرين ، قبل أوانهم . لذلك لم يفهمهم عصرهم وجحدهم . ولكن هذه الآراء كانت أكثر ما دهش اليه الغرب عندما عرضها كنت وهو لا يدري ان هناك مفكرين كانوا قد سبقوه فى مثل هذه المحاولة الجريئة التى قام بها ليشيد الميتافيزيقا على الاخلاق ، بعدما اتضح له استحالة تشييدها على العقل النظرى . وبعد عرضنا لآرائهم الاساسية فى الانسان لاسيما فيما يتعلق بحياته العقلية ، نبحت موضوع الشريعة التى يدركها العقل ، وما يترتب على تنفيذها أو عدمه من ثواب أو عقاب .

البَابُ الثَّانِي

الْمَخْرُوجُ

الفصل الأول

المسألة الخلقية

ان المسألة الخلقية تتبع حتما قول المعتزلة بقدرة الانسان على افعاله • هذا القول الذى دافعوا عنه بأقوى الحجج • ولكن يتسائل المرء اذا كان التحليل الدقيق الذى قاموا به فيما يتعلق بحرية الاختيار عند الانسان ، واذا كانت الحجج التى أتوا بها للدفاع عن هذه الحرية ، لم تكن متأثرة بالغاية التى كانوا يتوخونها ، وهى وضع أساس للمسألة الخلقية ؟ أم هل المسألة الخلقية تصدر صدورا منطقيا من تحليل المعتزلة للقوى النفسية ومن عثورهم ، فى سياق هذا التحليل على حرية الاختيار عند الانسان ؟ ان كل ما لدينا من نصوص يجعلنا نجزم بان اهتمام المعتزلة بالمسألة الخلقية هو الذى قادهم فى بحثهم السيكلوجى هذا • كما وان هذا الاهتمام أيضا هو الذى يفسر لنا وحدة مذهبهم وتماسكه ، وهو مذهب اتجاهاه اتجاه خلقى صرف • ويمكننا ان نقول اذن ان قولهم بحرية الاختيار يبرر وجود الشريعة والمسئولية والجزاء ، كما وان وجود المسألة الخلقية يبرر هو الآخر وجود حرية الاختيار فى الانسان • وتعتبر المعتزلة المبدأ القائل بحرية الاختيار اساسيا لدرجة انه لو انعدم لم يعد يمكننا البحث فى المسألة الخلقية والكلام بها ؛ كما وانه بدون المسألة الخلقية لم يعد يمكننا التكلم بحرية الاختيار • ومبدأ الحرية هذا متصل بأصل التوحيد عند المعتزلة ؛ ويمكننا ان نقول ان المسألة الخلقية

مشتقة من التوحيد ، اعنى فكرة الله عند المعتزلة ، اذ يعتبرونه تعالى كلى الكمال • واذا قرر واصل بن عطاء قاعدة القدر أكثر ما كان يقرر قاعدة نفى الصفات ، فذلك لانه كان يجتهد فى المحافظة على نقاوة الفكرة التى يجب ان تكونها عن كمال الله الامتاهى ، كما وانه اعتبر الانسان وحده مسئولا عن الشر وعما يترتب على افعاله من نتائج • فلا يمكننا ان نتكلم فى كمال الله دون ان نتكلم فى حرية الاختيار عند الانسان ، اذ انه توجد مسألة خلقية فى العالم : يوجد شر ويوجد عقاب كما يوجد خير يوجد ثواب • « والبارى حكيم عادل - على حد قول واصل - ولا يجوز ان يضاف اليه شر وظلم ، ولا يجوز ان يريد من العباد خلاف ما يأمر ويحكم عليهم شيئا ثم يجازيهم عليه • فالعبد هو الفاعل للخير والشر ، والايمان والكفر ، والطاعة والمعصية ، وهو المجازى على فعله والرب تعالى أقدره على ذلك كله • • ويستحيل ان يخاطب العبد بأفعل وهو لا يمكنه ان يفعل ، وهو يحس من نفسه الاقتدار والفعل ؛ ومن انكره فقد انكر الضرورة » (١) ففى قول واصل هذا نجد البرهانين القويين اللذين يقدمهما المعتزلة على حرية الاختيار ، وهما اولا برهان خلقى ومؤداه وجود الشريعة والجزاء ، والثانى برهان سيكولوجى وهو شعورنا بحرية الاختيار لافعالنا •

١ - العقل والمسألة الخلقية :

واذا كان الانسان قادرا على الاختيار ، يلزمه مرشد ليرشده فى اختياره ، وهذا المرشد هو العقل الناضج فى رأى المعتزلة (انظر الباب الاول الفصل ٤ رقم ٣ وما بعده) القائلين : « ان العقل يستدل به

حسن الافعال وقبحها « (٢) . ونجد فى تعريف الجبائى للعقل اعترافاً قوياً بوظيفة العقل الخلقية . فهو يقول : « العقل هو العلم الصارف عن القبيح الداعى الى الحسن » (٣) فلا يجوز ان يبلغ عقل الانسان دون ان يعرف « ان الله خالقه » (٤) على حد قول الجاحظ ، ودون ان يعرف الشريعة ، اعنى ان يميز بين الخير والشر . فتقول أذن المعتزلة بشريعة عقلية طبيعية يدركها كل عقل ناضج ؛ وهذه الشريعة عامة ، اذ انها فى متناول جميع العقول حتى قبل أى تنزيل (٥) .

٢ - مبدأ الالتزام الخلقى :

تركز المعتزلة هذا المبدأ فى الانسان نفسه ، وبالأصح تركزه فى العقل والحرية ، وما يذكره الجبائى وابنه أبو هاشم بهذا الصدد صريح : فيقولان : « لا يجب على الله شئ لعباده فى الدنيا اذا لم يكلفهم عقلاً وشرعاً . فاما اذا كلفهم فعل الواجب فى عقولهم واجتتاب القبائح وخلق فيهم الشهوة للقيح والنفور من الحسن ، وركب فيهم الاخلاق الذميمة فانه يجب عليه عند هذا التكليف اكمال العقل ونصب الادلة والقدرة والاستطاعة ، وتهيئة الآلة بحيث يكون مزيجاً لعللهم فيما أمرهم ؛ ويجب عليه ان يفعل بهم ادعى الامور الى فعل ما كلفهم به وازجر الاشياء لهم عن فعل القبيح الذى نهاهم عنه » (٦) . اذن فى استطاعة الانسان ان يدرك بواسطة عقله ما هو حسن وما هو قبيح كما وانه فى استطاعته ايضا ان

(٢) الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٣٧١ .

(٣) اليافعى : مرهم العلل ص ٣٢٧ .

(٤) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٨١ .

(٥) نفس المصدر ج ١ ص ٨٤ .

(٦) نفس المصدر ج ١ ص ٨٨ .

يختار بين الحسن والقيح • وكل الحياة الخلقية قائمة على هذين المبدأين :
 معرفة الشريعة وقدرة الانسان على تنفيذها أم عدم تنفيذها • ولا يجوز للانسان
 ان يحتج بجهله الشريعة لوجود عجز في الالة التي يعرف بواسطتها
 الشريعة (أعني ان العقل ليس عاجزا على ادراك الشريعة) • تعتبر المعتزلة
 هذه الحجة واهية ، ويقولون ان الله متى كلف الانسان وهبه النور الذي
 يساعده على ادراك الخير والشر ، والا لم يعد هناك معنى للتكليف • كما
 انه تعالى يهبه القدرة على فعل الخير والشر ؛ ولما يكلف الله الانسان
 بهذه الشروط عليه ان يشب أو ان يعاقب حسبما يكون الانسان اختار
 الخير أو الشر • ولما قال ثمامة : « ان من لم يضطره الله الى معرفته
 لم يكن مأمورا بالمعرفة ولا منهيها عن الكفر وكان ... كسائر
 الحيوانات التي ليست بمكلفة » (٧) فمعنى قوله هذا ان الحياة الخلقية
 - اعني مبدأ الالتزام الخلقى - يعتمد على العقل والحرية • واذا انتفى
 العقل اصبح الانسان كسائر الحيوانات ، مصيره مثل مصيرها • الامر
 الذي جعل تمامة يقول ان « عوام الدهرية يصيرون في الآخرة
 ترابا » (٧) اذ انهم لا يستحقون ثوابا ولا عقابا ، بما انهم لم يستخدموا
 عقولهم في حياتهم الخلقية • فالمعتزلة تجعل مسألة خلود النفس أو
 فنائها بعد الموت ، متعلقة بالمسألة الخلقية ، وهم يركزون كل المسألة
 الخلقية على العقل الناضج وعلى حرية الاختيار • فالنفس التي تكون
 قد اكتشفت الشريعة عقلا وتكون قد فعلت بمقتضاها أو تكون قد
 خالفتها ، هذه النفس وحدها تخلد حتى تنال ثوابها أو عقابها ، وخلاف
 ذلك لا يمكنهم تعليل خلود النفس • فخلود النفس ضرورة خلقية

عند المعتزلة ، وهذا القول قريب جدا لما سيقوله كنظ الالمانى فى القرن الثامن عشر والذى برهن على خلود النفس عن طريق الاخلاق وليس عن طريق وظيفة العقل وبساطته مثل ما فعل افلاطون وارسطو قديما •

٣ - الخير المطلق والشر المطلق :

لما قالت المعتزلة ان العقل يدرك القيمة الخلقية للافعال اعتبرت هذه القيمة مطلقة ، اعنى ان الافعال فى ذات حدها حسنة أو قبيحة ، والوحى لا يثبت للافعال قيمتها ، بل يخبر عنها فقط^(٨) • فلا يحدد الله جزافا القيمة الخلقية للعقل ، بل بالعكس هذه القيمة الخلقية صفة نفسية (ذاتية) للفعل اى انها مطلقة ، وغاية ما فى الامر يخبرنا الله عن هذه القيمة بواسطة نبي اذا وجد ضرورة لذلك فالعقل يدرك ضرورة الشر والخير فى ذاتهما ، فهو يدرك مثلا ان الصدق المفيد خير بنفسه ، اعنى انه خير بالذات وان الكذب الذى لا يفيد فائدة هو شر بنفسه اعنى انه شر بالذات^(٨) ويقولون ان هناك بعض الصفات الخلقية يدركها العقل نظرا ، وفعلما بما ان الخير والشر هما قيمتان قائمتان بذاتهما وضروريتان ، فيمكن ان تنماس بهما جميع الافعال بالنظر ، فمثلا تقول المعتزلة : العاقل اذا سنحت له حاجة وامكن قضاؤها بالصدق كما أمكن قضاؤها بالكذب ، بحيث تساويا فى حصول الغرض منهما كل التساوى ، كان اختياره الصدق أولى من اختياره الكذب ، فلو لا ان الكذب عنده على صفة يجب الاحتراز عنه والا لما رجح الصدق عليه^(٩) فالصدق حسن فى ذاته والكذب قبيح فى ذاته •

(٨) الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٣٧١ والممل ج ١ ص ٧٦ و ٨٤ •

(٩) نفس المصدر : نهاية الاقدام ص ٣٧٣ •

مصدر هذا القول :

فى محاوراة أوطيفرون لافلاطون نجد سقراط يسأل أوطيفرون هذا السؤال : « هل النقى محبب للالهة لانه نقى ام هو نقى لانه محبوب من الالهة ؟ فيضطر اوطيفرون ان يقول بالفرض الاول اعنى ان النقى محبب للالهة لانه نقى ، ولكن يعقب سقراط على هذا بقوله : « عندما طلبت منك ان تعرف لى النقى وجدتك اكتفيت بان تفرض لى احدى صفاته وهو انه محبوب من الالهة ، ولكنك لم توضح لى بعد ماهيته » (١٠) فكأن افلاطون اراد ان يقول ان الخير محبوب من الالهة لانه خير فى ذاته وانه لم يكتسب هذه الصفة من حب الالهة له - ويقول ارسطو بوجود اخلاق طبيعية يدركها العاقل بواسطة عقله - (١١) .

والامر الذى جعل المعتزلة يقولون بأن الخير خير فى ذاته والشر شر فى ذاته هو ليس فقط ان هذه الفكرة قديمة ، قال بها افلاطون وربما تكون قد بلغتهم عنه ؟ بل هناك سبب آخر يعلل هذا القول وهو

(١٠) انظر محاوراة أوطيفرون لافلاطون .

(١١) انظر الجزء الاول . الباب الاول ص ٩٧ و ٩٨ .

ملحوظة : يقول الاكوينى بوجود أخلاق يدركها العقل طبيعة وقبل أى وحى ويذكر « ان فى الانسان قانونا طبيعيا يمكن بواسطته ان يميز الخير من الشر » (المجموعة اللاهوتية ج ١ السؤال ٩١) - ولكن بعض اللاهوتيين فى العصر الوسيط مثل ابيلاز وجون دونس سكوت ، قالوا ان القانون الخلقى ما هو قانون الا بموجب الامر الاكلى وانه لو كان الله أراد ان يفرض قواعد خلقية غير القواعد الموضوعة لكنت تكون عادلة (انظر الفلسفة الاوربية فى العصر الوسيط للاستاذ يوسف كرم ص ٢٣٠) وفى العصر الحديث اعتبر ديكارت القواعد الخلقية مجرد ارادات آلهية - فكان قول الاكوينى قريبا جدا من قول المعتزلة .

معتمد على التوحيد كما فهموه • فانهم يعتبرون الله كلى الكمال (١٢) فهو تعالى يريد الخير بالضرورة واذا اوحى لنا بشرع فهذا الشرع خير فى ذاته وليس لان الله أراده اذ ان ارادة الله تميل حتماً نحو الخير - ولما كان فى استطاعة العقل ادراك الخير والشر ، فلا يجوز ان يأتى الوحي مخالفاً للعقل ، بل متمماً له - ومن لم يأتهم تنزيل يستطيعون ايضا تمييز الخير والشر بواسطة عقولهم الناضجة لان الخير تختاره ارادة خارجة عن العقل البشرى ، ولذلك صادفنا العقلاء يستحسنون انقاذ الغرقى وتخليص الهلكى ويستبجحون الظلم والعدوان « (١٢) •

حجج المعتزلة :

وتحتج المعتزلة لقولها بان القيمة الخلقية صفة نفسية للفعل قائلة : « لو رفعنا الحسن والقبيح من الافعال الانسانية ورددناها الى الاقوال الشرعية بطلت المعانى العقلية التى نستبسطها من الاصول الشرعية ، حتى لا يمكن ان يقاس فعل على فعل ، وقول على قول ، ولا يمكن ان يقال لم ولانه ، اذ لا تعليل للذوات ولا صفات للافعال التى هى عليها حتى يربط بها حكم مختلف فيه ، ويقاس عليها امر متنازع فيه • وذلك رفع للشرائع بالكلى من حيث اثباتها ورد الاحكام الدينية من حيث قبولها » (١٣) ومعنى ذلك انه لو لم يكن للفعل صفة خلقية ذاتية لتعذر الحكم على الافعال ، ثم اذا سلمنا بان الفعل يكتسب قيمته الخلقية من الاقوال الشرعية أو من الوحي ، تسائلنا لماذا وصفت الشريعة أو الوحي [الذى يصبح خارج نطاق العقل] هذا الفعل

• (١٢) الشهرستانى : نهاية الاقدام ص ٣٧٣

• (١٣) الشهرستانى : نهاية الاقدام ص ٣٧٤

بالحسن وذاك بالقيح ؟ فعبثا نحاول ان نجد خارج العقل مقياسا للحكم على قيمة الافعال الخلقية . لذلك انتهت المعتزلة الى ان الشرع يثبت فقط الحقائق التى يدركها العقل ، والاحكام الخلقية التى يطبقها العقل على الافعال ؛ ومن جهة أخرى هذا الشرع أو هذا الوحي لا يجوز ان يصدر من سلطة تعسفية لا رابط لها . لان العقل يتسائل دائما لماذا هذه السلطة وصفت هذا الفعل بالحسن ، ولم تصف ذاك (المناقض له) به ؟ فاذا أردنا ان نشيد الشريعة على اسس خلاف العقل والقيمة الذاتية للافعال ، لم يعد فى امكاننا ان نتسائل لم (نفعل ذلك) ولان ... فالسؤال عن القيمة الخلقية للفعل يصبح ممتعا ومستحيلا عقليا ، وايضا الجواب عليه .

فلا نبحت عن المقياس الخلقى للافعال فى الشرع نفسه ، بل فى ذات الفعل ، والعقل يمكنه ان يدرك القيمة الخلقية النفسية للافعال لان الحسن والقيح صفتان ملازمتان ونفسيتان للافعال . وقول الاسكافى الخاص بهذه المسألة - وهو يعبر ايضا عن رأى المعتزلة اجمعين - واضح جلى ، فهو يقول : « ان الحسن من الطاعات حسن لنفسه والقيح ايضا قبيح لنفسه ، لا لعله ، والطاعة طاعة لنفسها ، والمعصية معصية لنفسها » (١٤) وخلاصة القول ان المعتزلة لا تقول ان الافعال لا خلقية فى نفسها - اعنى انها ليست حسنة ولا قبيحة - وانها تكتسب قيمتها الخلقية من ارادة (الله) التى تختار عفوا بعض الافعال ، وتصفها بالحسن ، وتختار عفوا بعض الافعال الاخرى ، وتصفها بالقيح ، لا بل تؤكد المعتزلة على ان الافعال فى نفسها لها قيمة خلقية ، والعقل

فى امكانه كشف هذه القيمة •

فرض النظام : هل يجوز ان يأمر الله بما هو قبيح لنفسه ؟ :

يقول النظام : « كل معصية كان يجوز ان يأمر الله بها فهي قبيحة للنهى ؛ وكل معصية كان لا يجوز ان يبيحها الله فهي قبيحة لنفسها ، كالجهل به والاعتقاد بخلافه ، وكذلك كل ما جاز ان لا يأمر الله فهو حسن للامر به ، وكل ما لم يجر الا ان يأمر به ، فهو حسن لنفسه » (١٥) فكأن النظام يفترض وجود افعال تكتسب قيمها الخلقية من أمر الله أو من عدم أمر الله بها ، فاذا انهى عنها الله اصبحت قبيحة ، لان الله نهى الانسان عنها ، واذا امر الله بها اصبحت حسنة ، لانه أمر الانسان بها • ويلاحظ ان بجانب هذا الفرض يوجد قول آخر للنظام لا يختلف فى جوهره عما قالت به المعتزلة ، وهو ان هناك افعال قبيحة فى نفسها ، لا يجوز ان يبيحها الله ، كما وان هناك افعال حسنة فى نفسها لا يجوز ان ينهى الله عنها • غاية ما فى الامر يعرض هنا النظام فرضا خاصا ببعض الافعال التى تكتسب قيمة خلقية من جراء امر الله بها ، او نهيه عنها • ولم يذكر لنا الا شعرى أى مثال لفرض النظام هذا • ولكن مثل هذا الفرض يجب ان نبحث فيه على ضوء الاصول العامة للاعتزال • فاذا فحصناه على ضوء ما قاله النظام فى قدرة الله (١٦) وجدناه لا يتفق وهذا القول اذ ان النظام يقول ان الله لا يوصف بالقدرة على الظلم والكذب ، وعلى ترك الاصلح من الافعال الى ما ليس بأصلح • فلما كان الله مكلف بفعل الاصلح فكيف يمكنه

(١٥) نفس المصدر •

(١٦) انظر الجزء الاول • ص ٨٣ وما بعدها •

أن يأمر بالمعصية ؟ فيمكننا ان نفسر فرض النظام هكذا : اذا بدا لنا ان الله يأمر بمعصية أو ينهى عن فعل حسن ، ايقنا ان الانسان كان مخطئاً فى حكمه على قيمة الفعل الخلقية ، لان الخطأ يجوز على الانسان ولا يجوز على الله ؟ وجاء أمر الله أو نهيه تنبيهاً للانسان على خطأه . وهذا ما يتفق وما يذكره الحياط عن النظام القائل « بان الله مختار لفعله للعدل ولحكمه بالحق وللخير الذى يفعله بعباده يقدر عليه وعلى امثاله لا الى غاية . واحال ابراهيم قول من زعم ان الله يقدر على الظلم والكذب ، وهما لا يقعان الا من ذى آفة مجتلب لمنفعة أو دافع لمضرة ، والله عن هذه الصفة الدالة على حدث من وصف بها متعال » (١٧) ، وهذا ما يتفق ايضا وقول المعتزلة ومعهم النظام ، بان للافعال قيمة خلقية بنفسها ، وبان العقل فى امكانه ان يدرك هذه القيمة . فلما كان الله عادلا حكيما كيف يمكنه ان يقبل القيمة الخلقية لفعل ما ، وهذه القيمة نفسية للفعل ملازمة له ؟

ومن هنا تتضح لنا وظيفة الوحي : يثبت لنا الوحي القيمة الخلقية الحقيقة لبعض الافعال المشكوك فى قيمتها ، ولكنه لا يعطى اية قيمة خلقية للافعال ، لان كل فعل له قيمة خلقية ذاتية .

٤ - الوحي :

ان الشريعة العقلية تدرك مباشرة بواسطة العقل ، ولكن الشريعة النبوية - اعنى الوحي - لا تعرف الا بالسمع . رد الجبائى وابنه الشريعة النبوية « الى مقدرات الاحكام وموقنات الطاعات التى لا يتطرق اليها عقل ولا يهتدى اليها فكر » . وبمقتضى العقل والحكمة يجب على الحكيم

ثواب المطيع وعقاب العاصي الا ان التأقيت والتخليد فيه يعرف بالسمع» (١٨) فالوحى يوضح الشريعة العقلية ويكملها ، دون ان يهدمها أو يناقضها فى أى حال من الاحوال • والشريعة العقلية عامة شاملة لجميع الناس ، يدركونها عندما تنضج عقولهم ، وهى موجودة عند من لم يصله وحى ، كما وانها موجودة عند من وصله الوحى • غاية ما فى الامر هو ان الوحى يأتلى متمما وموضحا لهذه الشريعة العقلية الطبيعية ، واذا بدا الوحى مناقضا تماما لجوهر ما يقره العقل ، لزم حينئذ تأويل الوحى على ضوء العقل • وهكذا يصبح العقل فى نظر المعتزلة المقياس الوحيد الكامل الذى تقاس به القيمة الخلقية للافعال ، والمقياس الوحيد فى تأويل الوحى وتفسيره • ولما يشعر العقل بعجزه عن تحديد بعض الحقائق الخلقية ، يلجأ حينئذ الى الوحى ويستمد منه النور الكافى لذلك • فمثلا لا يحتاج الفعل الى وحى ليقرر وجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي ، ولكنه يلجأ الى الوحى لتحديد مدة الثواب أو العقاب • وهكذا نجد المعتزلة لا تعتمد الا على اساس واحد - وهو العقل - لتشييد الحياة الخلقية ، وأقرت بسلطانه فى الحكم على القيمة الخلقية للافعال • ولما كان الفعل مشتركا بين جميع الناس ، فالحياة الخلقية شاملة للجميع • ثم اعتبرت المعتزلة حكم العقل حكما مطلقا على الافعال ، اعنى ان الفعل له قيمة خلقية فى نفسه : هو حسن أو قبيح فى ذاته ، ولا يكتسب هذه القيمة من سلطة خارجة عنه ، فالوحى ينبه الانسان على هذه القيمة دون ان يمنحها للفعل • ويوضح هذه القيمة دون ان يناقض جوهر حكم العقل على الفعل •

وبعد ما أقرت المعتزلة قدرة العقل على إدراك الشريعة الطبيعية العقلية ، بقي علينا ان نعرض موقف الانسان تجاه هذه الشريعة ، لانه في امكانه ان يخضع اليها أو ان يعرض عنها ، اذ أن الحرية هي من الشروط الاساسية لقيام الحياة الخلقية •

الفصل الثاني

موقف الانسان من الشريعة

يقوم النزاع بين العقل الذى يدرك الشريعة والارادة التى تنفذ هذه الشريعة • ولكن الى أى درجة يوجد فعلا هذا النزاع ، ويكون الإنسان مسئولا خلقيا ؟ لم تجسر المعتزلة على ان تعطى ردا قاطعا على هذا السؤال ، اذ أنهم لا يعتبرون الافعال الخارجية مترجمة دائما ترجمة صحيحة للنيات • لذلك جاءت الاحكام الخلقية عندهم احكاما متعلقة بالنيات اكثر مما هى متعلقة بما هو ظاهر من الافعال • والثواب والعقاب يتبعان هذه الاحكام • وهذا ما نبهته هنا •

١ - المؤمن :

هو من يعرف الشريعة ويعمل بمقتضاها • وعرف النظام الايمان « بانه اجتناب الكبيرة »^(١) فلايمان يتطلب فعلا من جانب الانسان ، يتعد بمقتضاه عن الكبيرة • « وليس الايمان فى الصلاة وانما الايمان ترك الكبائر »^(٢) على رأى النظام • وكان واصل يعتبر الايمان « خصال

خير ، اذا اجتمعت سمى المرء مؤمنا ، وهو اسم مدح » (٢) فيكون
 الايمان ميل مكتسب للخضوع عادة الى الشريعة . وهذا هو ايضا رأى
 الجبائي وابنه فى الايمان (٣) والايمان فى رأى ثامة « هو عدم معصية
 الله » (٤) اذ ان الله هو رمز فكرة الخير المطلق الشامل على الشريعة
 العقلية والشريعة النبوية - والثانية متممة للاولى - وتعريف الجاحظ
 للمؤمن دقيق ، ومحدد لموقف الانسان المؤمن ، فهو يقول : « ومن
 انتحل دين الاسلام فان اعتقد ان الله تعالى ليس بجسم ولا صورة ولا
 يرى بالابصار وهو عدل لا يجور ولا يريد المعاصى ، وبعد الاعتقاد
 والتبين أقر بذلك كله ، فهو مسلم حقا ، وان عرف ذلك كله ثم يجحده
 وانكره أو دان بالتشبيه والجبر ، فهو مشرك كافر حقا » (٥) . يلاحظ
 هنا ان الجاحظ لا يذكر فى تعريفه للمؤمن الا الحقائق الاساسية التى
 يدركها العقل الناضج ، ويمكن ردها الى حقيقتين كبيرتين اثنتين
 وهما : التوحيد وقدرة الانسان على افعاله فالعقل كاف للانسان حتى
 يكون مؤمنا . ويستمر الجاحظ قائلا اذا لم يدرك العقل هذه الحقائق
 « ولم ينظر فى شىء من ذلك ، واعتقد الانسان ان الله ربه وان محمدا
 رسول الله فهو مؤمن لا لوم عليه ولا تكليف عليه غير ذلك » (٥) فكان
 الجاحظ يميز نوعين من الايمان ، الواحد هو ايمان بالعقل ، والاخر
 هو ايمان بالسمع . والخلق عنده صنفان ، منهم من يدرك التوحيد

(٢) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٥٥ .

(٣) نفس المصدر ج ١ ص ٨٤ .

(٤) الحياط : الانتصار ص ٨٦ .

(٥) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٨٠ .

ومنهم من يجهله والجاهل معذور ، بينما العالم بالتوحيد محجوج بمعرفته •
 ويتضح مما تقدم ان الايمان فى رأى المعتزلة هو ليس الخضوع
 الاعمى لبعض المحرمات الدينية ، وليس القيام ببعض الحركات التى
 يأمر بها الدين ، لا بل الايمان الحقيقى قوامه العقل والارادة : العقل
 لادراك الحقائق الاساسية ، والارادة للعمل بمقتضى هذه الحقائق • ومن
 لم يمكنه ان يصل الى هذه الحقائق ، وهى تلخص فى اثنتين : التوحيد
 والعدل (كما تنههما المعتزلة) وآمن بالله ورسوله عن طريق السمع
 فهو مؤمن ايضا ، ولكن ايمانه اضيق من ايمان الاول ، وتكليفه اقل
 من تكليف الاول الذى آمن بعقله • وايمان العقلاء واسع لانه يعتمد
 على العقل ، وتكليفهم كبير لان تكليف العقل اكبر من تكليف السمع •

٢ - الكافر :

الكفر هو معصية الشريعة ، والمعصية لا تكون الا من كائن حر
 مختار يخلق فى نفسه هذه الحالة • لذلك قال النظام « ان الكفر لم
 يكن كفرا ولا قبيحا الا بفاعله ومحدثه وهو الكافر • والله لم يخلق
 الكفر ، وانما كان بالله تقييح الكفر ، وهو الحكم بانه قبيح ، فاما نفس
 الكفر فالكفر لا بغيره » (٦) ، ومعنى ذلك ان المعصية أو الكفر
 قبيح فى ذاته ، ولا يقوم الكفر الا فى انسان ، لانه لا يكون الكفر
 الا اذا عصت الشريعة ارادة حرة مختارة ، فتخلق حينئذ الكفر فيها ،
 • والله لا يمكنه ان يخلقه فى الانسان • وتحليل حالة المعصية هذه التى
 يترتب عليها الكفر نجد ان المعصية لا تكون الا اذا استوفيت الشروط

الآتية وهي : وجود الشريعة ، ومعرفة هذه الشريعة ، وحرية العمل بمقتضاها أو معصيتها • ولما كان الله مكلفا بطبعه بفعل الخير المطلق ، وليس مختارا له ، فلا توجد فيه معصية ، فقط الكائن الحر في امكانه ان يعصى الشريعة ، لذلك قال النظام ان الله لم يخلق الكفر ، بل الكافر يحدثه فيه •

ويردد عباد بن سليمان رأى النظام في الكافر ، فيقول « لا يجوز للناس ان يقولوا ان الله خلق الكفر لان الكافر اسم لشيئين : انسان وكفره ، والله غير خالق لكفر الانسان » (٧) • بل الانسان هو الذى يصير كافرا بارادته ، كما وان الله غير خالق للايمان فى الانسان ، بل الانسان يصير مؤمناً بارادته • لذلك رفض عباد ان يقول ان الله يوحى الكفر الى الكافرين ، بل قال ان الله لا يأمر الكفار بالايمان طالما هم فى حالة الكفر ، كما وانه تعالى لا يمنع ابدا المؤمنين من ان يصبحوا كفارا ، طالما هم فى حالة الايمان • وهذا واضح بين ، لان الانسان لا يمكنه ان يأتى فى نفس الوقت جنسين متضادين من الافعال • ويضيف عباد على ذلك قائلا : اذا علم الله ان كافرا سيصبح مؤمنا ، فهذا الكافر يبقى على هذه الحال حتى يؤمن • كما وان من سيكون كافرا يبقى مؤمنا حتى الوقت الذى يصبح فيه كافرا • لذلك من لم يؤمن ابدا يبقى كافرا حتى موته ، كما وان المؤمن الذى لم يكفر ابدا يبقى مؤمنا حتى موته (٨) هكذا يحاول عباد ان يبين ان الانسان يصبح مؤمنا أو كافرا بأرادته الحرة •

(٧) البغدادى : الفرق ص ١٤٦ •

(٨) ابن حزم : الفصل ج ٤ ص ١٤٩ •

« ان من اظهر الكفر فهو كافر وعيدي ، ان كانت معه المعرفة والقصد ، والا فليس هذا الاسم له لازما »^(٩) وهذا كلام صريح واضح ، يدل على ان الكافر لا يكون هكذا الا بمعرفة الشريعة وبمعصيتها بمقتضى ارادة حرة تقصد المعصية . واذا لم تتم هذه الشروط فليس هناك كفر ولا معصية . ويوضح ثمانية هذا الرأى بقول يذكره الحياط ، فيقول : « الكفار عند ثمانية هم العارفون بما أمروا به ونهوا عنه القاصدون الى الكفر بالله والمعصية له فمن كان كذلك فهو كافر ، فأما من لم يقصد الى المعصية لله فليس بكافر عنده »^(١٠) ويضيف ثمانية قائلا : « اذا كان الله لعن اليهود والنصارى فى غير موضع من كتابه فمعنى هذا الاسم (اليهود والنصارى) انما يلزم القائل به بعد المعرفة ، فأما من قال به وليست معه معرفة فلا حجة عليه ولا يسميه يهوديا ولا نصرانيا ولا كافرا^(١١) فيكون الكفر معصية الشريعة بعد معرفتها ، ولا يكون هناك كفر ان لم تكن معصية . فلما كان الايمان معرفة الشريعة وقصد لتنفيذها ، كذلك يكون الكفر فى معرفة الشريعة وفى قصد لعدم تنفيذها . وما يذكره الحياط فى موضع آخر عن ثمانية يبين لنا تماما رأى المعتزلة فى الايمان . فيقول الحياط : « حكم ثمانية لمن اظهر الاسلام بانه مسلم ولمن اعتقد بقلبه ان كان باطنه كظاهرة فهو مؤمن ، وان كان بخلاف ظاهره فليس بمؤمن »^(١٢) . ويضيف الحياط انه على رأى ثمانية تماما .

ويتضح من هذه الاقوال ان الايمان فعل داخلى للانسان ، اعنى

(٩) الحياط : الانتصار ص ٨٧ . (١٠) نفس المصدر ص ٨٦ .

(١١) نفس المصدر . (١٢) نفس المصدر ص ٨٧ .

ان الانسان يؤمن بعقله وبأرادته ، والكفر لا يكون كفرا تماما الا اذا عرف الانسان الشريعة ورفض حرا تنفيذها • فلا يحكم على المؤمن أو على الكافر بمجرد ما يظهره من افعال ، لانه يجب ان تأتى هذه الافعال معبرة تماما عما فى القلوب حتى يكون حكمنا عليها صادقا ، والا فجاء حكمنا فاسدا مغلوطا • ولان المعتزلة فهمت الايمان والكفر هكذا لذلك نجدهم يمتنعون عن الحكم على كلا الفريقين المتنازعين فى حرب الجمل ولجأوا الى القول بالمنزلة بين المنزلتين ، اذ انه من المستحيل على الانسان الحكم على حالة ايمان او كفر انسان آخر بما يراه من اعمال خارجية •

٣ - الامر وحدود الطاعة :

تقول المعتزلة ان كل أمر بالشئ فهو مرید له ، والرب تعالى أمر عباده بالطاعة ، فهو مرید لها ، اذ من المستحيل ان يأمر عبده بالطاعة ثم لا يريد لها ، والجمع بين اقتضاء الطاعة وطلبها بالامر بها وبين كراهية وقوعها ، جمع بين نقيضين • وذلك بمثابة الامر بالشئ والنهى عنه فى حالة واحدة ، اذ لا فرق بين قول القائل : آمرك بكذا واكره منك فعله ، وبين قوله : آمرك بكذا وانهاك عنه • واذا وقع الاتفاق بان الله تعالى أمر عباده بالطاعة وجب ان يكون مریدا لها ، كارهها لضدها من المعصية ، واذا كان الامر بالشئ مریدا له كان الناهى عن الشئ كارهاً له « (١٣) • فاذا أمر الله بالطاعة فانه يريد بها والطاعة أمر حسن فى ذاته ، اما اذا قلنا مثلاً ان الله أمر ابا الجهمل بالايمان واراد منه الكفر ، ادى ذلك الى اقتضاء الايمان منه بحكم

الامر واقتضاء الكفر منه بحكم الارادة ، وهو محال « (١٣) فاذن يجب ان يتناسب الامر واستعداد ومقدرة من هو موجه اليه ، اذ ان ولا احد ملزم ولا مكلف بعمل المستحيل : فالجاهل غير ملزم بان يفعل حسب علم ينقصه • والله يثبت ولا يعاقب الا حسب معرفة وحرية الانسان •

وبعد ذلك نبحت الى اى احد يجب على الانسان ان يطيع الشرع اعنى ما هى درجة ايمانه وكفره • فيقول ابو الهذيل بهذا الصدد : « كل من أمر بشئ ففعله فقد أطاع الامر له ، وكل من نهى عن شئ ففعله فقد عصى الناهى له • ويقدم مثلاً لذلك ؛ فيقول : اذا ترك الدهرى المجوسية والنصرانية فانه مطيع بتركهما ، لانه أمر ان يتركهما • وهو عاص كافر بقوله بالدهر لانه قد نهى عنه « (١٤) فاذا ترك الدهرى امرين قد نهى عنهما ليس يعنى ذلك انه تقرب الى الله ، لا بل يبقى كافراً لانه لم يطيع امر الله بترك القول بالدهر • والنظام والمردار وجميع المعتزلة متفقون على قول أبى الهذيل هذا ، ويزيدون قائلين « انه لا يطيع الله جل ذكره الا من قد عرفه وتقرب اليه بطاعته » (١٥) فكأنه توجد حدود لمعرفة الشريعة وتوجد ايضا حدود للمسئولية •

وتحاول المعتزلة بعد ذلك ان توضح معنى المسئولية الخلقية ، فتميز بين ما جاز نسخه وبين ما لم يجز نسخه من الاوامر • فاذا أمر الله بما جاز نسخه واذا عصى الانسان هذا الامر فيكون قد عصى الله ،

(١٣) - الشهرستاني : نهاية الاقدام ص ٢٥٤ •

(١٤) الحياط : الانتصار ص ٧٤ •

(١٥) نفس المصدر ص ٧٥ •

ولكنها معصية نسبية • وإذا أمر الله بما لا يجوز نسخه ، وعصاه الانسان ، فتكون معصية لامر مطلق » (١٦) وتنوه المعتزلة هنا الى الشريعة النبوية (اعنى الوحي) والى الشريعة العقلية الطبيعية • ويجوز ان يأمر الوحي ببعض الافعال التى لا تأمر بها الشريعة العقلية ، فتكون المعصية فى هذه الحالة معصية نسبية ، ولا يكون العاصى كافرا • اما اذا عصى أمرا عقليا طبيعيا - لا يمكن نسخه - فتكون معصية مطلقة ، ويعتبر كافرا •

٤ - المعصية لا تكون دائما فى الفعل :

يقول الجبائى « انه يجوز ان يستحق الانسان الذم والعقاب الدائم لاعلى فعل ، ولكن من أجل انه قادر على عزم دون ان ينفذه » (١٧) • أو بمعنى آخر ، يذكر الجبائى الحال التى يؤخر فيها الانسان تنفيذ العزم • نرجع هنا الى ما قالته المعتزلة فى العلاقة بين العزم والتنفيذ (الباب الاول الفصل الثالث رقم ٤) : تميز المعتزلة بين وقت القدرة (أعنى العزم) ووقت الفعل • ولكن يجوز ان توجد اوقات كثيرة بين وقت القدرة ووقت الفعل • فالانسان يمكنه ان لا يفعل مع وجود القدرة على الفعل ويعمل بعضهم هذا التأخير فى الفعل بقولهم انه ناتج من عزم آخر يختلف عن العزم الاول الذى لم ينفذ ؛ وهكذا يكون العزم الجديد سببا فى عدم تنفيذ الفعل الاول ؛ وينتهوا الى انه طالما لا توجد موانع للفعل ، فالانسان يفعل ضرورة حسب العزم الاخير • هذا هو رأى

(١٦) الخياط : الانتصار ص ٢٩ •

(١٧) البغدادي : الفرق ص ١٧٠ - ابن حزم - الفصل ج ٤

فدماء المعتزلة مثل ابى الهذيل والنظام ومعمر والشحام والاسكافى وجعفر بن حرب • ولكن الجبائى يقول انه بالرغم من ان القدرة سابقة على الفعل فهذه القدرة يمكنها ان لا تفعل ، وذلك دون وجود موانع أو عوائق ؛ أو بمعنى آخر يجوز للانسان ان يقف عند حد العزم دون ان ينفذه • وحينئذ يعتبر عاصياً ؛ فالمسئولية الحلقية - حسب الجبائى - لا تقع فقط على الفعل ، بل على العزم ايضا حتى اذا لم ينفذ • وعلى هذا الاصل يستحق الانسان الذم فى الحالتين الإيتين :

اولا : فى حالة الامتناع عن الفعل : يقول الجبائى اذا أمر انسان بفعل ولم يفعله مع قدرته عليه وتوفر الآية فيه وارتناع الموانع منه ، فهو مستحق للذم والعقاب الدائم « (١٧) • فهذا الانسان لا يستحق الذم لفعل بل لامتناعه عن الفعل • مثلاً من يقطع عمدا الصلاة ، او لا يدفع الجزية ، مستحق للعذاب (١٨) ويعرض الجبائى الحالتين الإيتين :

١ - حالة انسان امتنع عن فعل أمر وأتى بمعصية ، مثل السرقة أو القتل أو الزنى • يقول الجبائى ان هذا الانسان يستحق عقابين ، الواحد لامتناعه تنفيذ ما أمر به ، والثانى لفعله المعصية • ٢ - حالة من امتنع عن فعل ما أمر به ، وفعل مثل افعال الانبياء ؛ يقول الجبائى انه يستحق الذم فى هذه الحالة لانه لم يفعل ما أمر به • فالامتناع عن تنفيذ أمر يستحق الذم حتماً ، ولو ان صاحب هذا الامتناع آتى بافعال تستحق المدح •

ثانيا : فى حالة الفعل : من يفعل ما نهى عنه يستحق الذم على

(١٧) البغدادى : الفرق ص ١٧٠ - ابن حزم الفصل ج ٤ ص ١٥٣ •

(١٨) ابن حزم الفصل ج ٤ ص ١٥٣ •

فعله ؟ مثلاً « الزانى وشارب الحمر والسارق والقاذف والمفطر فى شهر رمضان » (١٩) ويظهر ان الجبائى قد سئل عما اذا كانت هذه الافعال تستحق قسطين من الدم ، الاول لفعل الزنى والشرب والسرقة الخ ، والثانى لعدم فعل ما وجب على (المخالف) من ترك الزنى والسرقة الخ (١٩) ؟ لانه لو كان الامر كذلك لوجب كفارتان فى فعل واحد ، احدهما لفعل الزنى ، والثانية لعدم الامتناع عنه ؛ أو بمعنى آخر كل فعل ذم يكون فى الحقيقة أمرين مستحقين للدم ، الاول الفعل ذاته ، والثانى عدم تجنب هذا الفعل ؛ ولكن جاء رد الجبائى على هذا السؤال واضحاً ؛ فقال : « انما نهى الانسان عن الزنى والشرب والقذف الخ فاما ترك هذه الافعال فغير واجب عليه » (١٩) فعلى ذلك الاصل يكون كل من فعل ما نهى عنه لم يستحق الا ذمّاً واحداً لفعلته هذه ، اذ ان الشرع نهى عن فعل وقام به الانسان ، فهو عاص بفعله لهذا النهى فقط . والا أصبح مجال الدم واسعاً للغاية . وهذا ما ينوه عنه البغدادى عندما يذكر رأى الجبائى فى الموضوع ؛ فيقول البغدادى ما مؤداه : هل مختلف حركات الفعل تستوجب كل منها ذمّاً ؟ « قد وجدنا من المسييات ما يتولد عنه من أسباب كثيرة كاصابة الهدف بالسهم فانه يتولد عنها حركات كثيرة يفعلها الرامى بالسهم ، وكل حركة منها سبب لما يليها الى الاصابة . ولو كانت مائة حركة ، فالمائة منها سبب الاصابة ؛ فهل اذا أمر الله الرامى بالاصابة فلم يفعلها ان يستحق مائة قسط وقسطاً ، الواحد منها ان لم يفعل الاصابة ؛ والمائة لانه لم يفعل تلك الحركات » ؟ (١٩) ان كل هذه المشاكل التى ينو.

عنها البغدادى ، من السهل جدا حلها عند المعتزلة • يكفيننا ان نرجع الى ما قالته المعتزلة عن الفرق بين الافعال المتولدة والافعال الارادية (الباب الاول • الفصل الثالث رقم ٢) ؛ انهم لا يعتبرون الانسان مسئولا الا عن أفعاله الارادية • وفي المثال المذكور عن السهم لا يكون الانسان مسئولا عن رميه أو عدم رميه للسهم فقط ؛ اما كل باقى الحركات فهي متولدة عن الفعل الارادى الاول • لذلك قال الجبائى ان الفاعل لمعصية لا يستحق الا ذمًا واحدا عليها بالرغم عما يتولد عنها من أفعال عديدة •

الفرق بين العقاب والذم : يميز الجبائى بين الافعال التى تقع بجارحة مخصوصة ، مثل الكلام ؛ وبين الافعال التى لا تقع بجارحة مخصوصة ، كالزكاة والكفارة وقضاء الدين ورد المظالم • ان الافعال التى لا تقع بجارحة مخصوصة يمكن التعويض عنها بأفعال أخرى ، مثل الصلاة والحج بدلا من الزكاة • فيكون العقاب واجبا على الافعال التى تقع بجارحة مخصوصة ؛ والذم واجب على الافعال التى لا تقع بجارحة مخصوصة فى حالة عدم فعلها اذا كان الانسان قد أمر بها (٢٠) •

٥ - موقف من آتى بكبيرة (الفاسق) :

ان من يعصى الشريعة لا يفقد الايمان ، ولا يزال موحدا ؛ ولكن كل معصية تستحق حتماً عقاباً • فما هو حال الفاسق المسلم ؟ لا يبدو ان المعتزلة تهاونت فى أمره ؛ بل بالعكس يقول جعفر بن مبشر : « ان من فساق هذه الامة من هو شر من اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة • هذا مع قوله بان الفاسق موحد وليس بمؤمن ولا

بكافر» (٢١) ويقول الجبائي وابنه أبو هاشم ان من ارتكب كبيرة فهو فى الحال يسمى فاسقاً ، لا مؤمناً ولا كافراً ؛ وان لم يتب ومات عليها فهو مخلد فى النار (٢٢) . فيكون الفاسق الموحد فى نظر المعتزلة فى منزلة بين المنزلتين ، أى بين الايمان والكفر . فهم يميزون بين الايمان وهو اعتقاد راسخ بالتوحيد ، وبين الفسق وهو معصية الشريعة ، ولما كانوا يعتبرون الفسق عملاً يقوم به العقل والارادة الحرة ، ولا يقاس بالافعال الخارجية ، لذلك وجدوا انه من الصعب الحكم على حالة الفسق ، اذ ان النيات لا تظهر دائماً ، والمسئولية لا تقع الا على القصد - فقول المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين يعتمد على أساس سيكولوجى وخلقى وطيد : انهم اعتبروا الانسان مسئولاً فقط عن اراداته لان الفعل الارادى هو الفعل الوحيد الذى يصدر مباشرة من ارادة الانسان على ضوء العقل ؛ ولكن كل ارادة لا تنفذ حتماً ؛ لذلك لا يمكننا ان نحكم بواسطة الفعل الخارجى على ما قصدت اليه الارادة .

بحث بعض الكبائر :

ان الفسق معناه هنا معصية الشريعة وليس عدم الخضوع الى ما هو متفق عليه بين الناس من عادات ؛ وعدم الخضوع لما أجمع عليه قوم ، يكون سبباً لعقاب العاصى عقاباً يتفوقون عليه . وما هو كذلك ، أعنى من وضع الناس ، لا يعتبر فسقاً . لان الفسق معصية ما يحكم به العقل بانه الخير والحسن ، أعنى انه معصية الشريعة العقلية الطبيعية الضرورية العامة ؛ وعلى ضوء ذلك نعرض آراء المعتزلة فى بعض

(٢١) نفس المصدر . ص ١٥٣ .

(٢٢) الشهرستانى : الملل ج ١ ص ٨٣ .

الكبائر :

١ - **شارب الخمر** : يقول جعفر بن مبشر « ان اجماع الصحابة على ضرب شارب الخمر الحد وقع خطأ لانهم اجمعوا عليه برأيهم » (٢٣) في حين ان الشريعة العقلية لا تحرم شرب الخمر .

ب - **الزاني** : يقول جعفر بن مبشر : « ان رجلا لو بعث الى امرأة يخطبها ليتزوجها وجاءته المرأة فوثب عليها من غير عقد نكاح ولا ولي ولا شهود ، انه لا حدّ عليها ؛ لانها جاءتته على سبيل النكاح ؛ وأوجب الحد على الرجل ، لانه قصد الزنى » (٢٤) . فلا يعتبر جعفر المرأة زانية اذ انه لم يكن في نيتها الزنى ؛ والرجل هو وحده الزاني لانه كان في نيته الزنى . فالمعتزلة لا تحكم على ما هو ظاهر من الافعال ، بل تحاول ان تنفذ دائما الى النيات ؛ لان المسؤولية لا تقع الا على القصد ، وهذا ما يتفق وقولهم بان الارادة الحرة هي المسؤولة عن مراداتها .

ج - **السارق** : وفي السرقة يجب ان نأخذ بعين الاعتبار قصد السارق . وقيمة ما هو مسروق . ليس كل ما يسرق يضر صاحبه الاصلى . ولكن اذا أخذنا بهذا المبدأ أصبح من الصعب تحديد الحد الادنى للشيء المسروق ، حتى تكون هناك سرقة فعلا ؛ اذ ان الاموال ليست موزعة بالتساوى . ولحل المشكلة اتخذ بعض المعتزلة مقياسا من النظام الاجتماعى لتحديد الحد الادنى لقيمة الشيء حتى تكون هناك سرقة : مثلاً « يفسق ابو الهذيل سارق خمسة دراهم أو خائنهما ،

(٢٣) البغدادى : الفرق ص ١٥٣ .

(٢٤) البغدادى : نفس المصدر . الحياط الانتصار ص ٨٨ .

قياساً على مانع الزكاة ؛ ويفسق بشر بن المعتمر سارق عشرة دراهم « (٢٥) • ويزعم ابو الهذيل وبشر ان « السارق الذى أخذ أربعة دراهم ثم أخذ بعدها أربعة أخرى ، فقد فسق بمنعه الاربعة الاولى والاربعة الثانية ؛ فاما فى نفس الاخذ فلم يفسق » (٢٥) • ولكن النظام اتخذ مقياساً آخر خلاف الزكاة وهذا المقياس هو أقل مبلغ يصلح حتى يطلق عليه اسم مال ؛ فقال « ان رجلاً لو أخذ من مال يتيم مائتى درهم غير حبة ، لم يفسق ؛ وانه ان أخذ منه مائتى درهم سواء ، فسق وفجر وصار من أهل النار • وكان النظام يفسق خائناً مائتى درهم لقول الله « ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً انما يأكلون فى بطونهم نارا وسيصلون سعيراً » • والمال عنده لا يكون أقل من مائتى درهم « (٢٦) •

يبدو مما سبق ان المعتزلة كانت تحاول ان تلتطف من عادة قطع يدى السارق لذلك أخذوا يحددون الحد الأدنى للقيمة المسروقة حتى يعتبر العمل سرقة فعلاً • فاعتمد بعضهم على أقل مبلغ يدفع كزكاة وجعله حداً أدنى لمعاقبة سارقه ؛ بينما اعتمد البعض الآخر على تقدير أقل قيمة من المال يدفع عنها زكاة ، وكانت حينئذ مائتى درهم - وفى كلتا الحالتين أخذ المعتزلة بعين الاعتبار الضرر الناتج للغير من السرقة لتحديد السرقة ؛ ولما كان من المستحيل تقدير هذا الضرر فى كل حالة على حدة ، لجأوا الى نظام اجتماعى مالى وحددوا على ضوءه أقل مبلغ يعتبر مالا •

(٢٥) ابن حزم : الفصل ج ٤ ص ١٥٤ - الخياط : الانتصار ٩٣

(٢٦) الخياط : الانتصار ص ٩٣ - البغدادى الفرق ص ١٢٩

الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٦٦ - ملحوظة : كان من عادات العرب قطع يدى السارق لذلك حاولت المعتزلة تحديد الحد الأدنى للمبلغ المسروق حتى تكون هناك سرقة فعلاً يعاقب عليها •

اما اذا كان ما يأخذه السارق لا يسبب ضررا للغير فهو لم يفسق ؛
ولذلك قال جعفر بن مبشر : « ان أخذ حبة شعير أو طاقة تبين من الغير
فهذا مما لا يتمنعه الناس فيما بينهم فلا يوجب على أخذها وعيد •
ولكن ان أخذ ما يتمنع الناس أخذه مما قد حرمه الله ذاكرا لتحريمه ،
قاصدا الى ان يعصى ربه ، فهو فاسق فاجر ، ولا يعتبر منسلخا من
الايمان والاسلام » (٢٧) • فكأن المعتزلة لا ينظرون الى السرقة كمجرد
أخذ او سلب المال ؛ بل السرقة هي أخذ مال يضر صاحبه الاصلى •
وعلى ذلك حاولوا تحديد المال لتكون هناك سرقة •

د - القتل : « كان الفوطى يرى قتل محالفه فى السر غيلة وان
كأنوا من أهل ملة الاسلام » (٢٨) • وكانت المعتزلة تعتبر القتل جريمة
فى ذات حدها ؛ وذلك يتفق ومبدأهم القائل بان من الصعب معرفة قصد
الآخرين ، وان المسؤولية ليست فقط على الافعال الخارجية بل على النيات
والقصد • وسنبحث هذه النقطة بالتفصيل فى الفصل الخاص بآراء
المعتزلة السياسية - ولكن من الوجهة الحلقية نجد ان المعتزلة تحرم
القتل •

ويتضح من هذا البحث الوجيز الخاص ببعض الكبائر ان المعتزلة
تمتشد خصوصا بالشريعة العقلية للحكم على الكبائر ، ولا تنقيد

(٢٧) الحياط : الانتصار ص ٨٣ •

(٢٨) البغدادى : الفرق ص ١٥٠ ملحوظة : يقول البغدادى :
وأهل السنة يقولون فى الفوطى واتباعه ان دماءهم واموالهم حلال
للمسلمين وفيه الحمس وليس على قاتل الواحد منهم قود ولا دية ولا
كفارة بل لقاتله عند الله القربة والزلفى - وهنا القول بعيد كل البعد
عن رأى المعتزلة •

بالشريعة النبوية ، ثم لاحظوا انه من الصعب تحديد قصد الفاسق للحكم عليه ؛ لذلك لجأوا الى القول بالمنزلة بين المنزلتين ؛ وكأنهم يقولون وماذا يدرينان كان ما نسميه فاسقا ما هو الا عاص لبعض النظم الاجتماعية المتفق عليها ، أو لبعض الاغراض الشخصية ولم يعص قط شريعة عقلية ؟ .

٦ - التوبة :

ان الفاسق يمكنه ان يتوب عما أتمى به من معصية . كما وانه أتمى المعصية حرا مختارا يمكنه أيضا ان يختار التوبة ويندم على معصيته . والمعتزلة تضع شرطين أساسيين للتوبة ، حتى تكون صادقة : ١ - يجب ان تكون التوبة كاملة شاملة جميع الذنوب . و ٢ - يجب ان يوجد قصد صادق على التوبة . وما يذكره ابو هاشم الجبائي عن التوبة يوضح لنا موقف المعتزلة منها فيقول : « ان التوبة لا تصح مع ذنب ومع الاصرار على قبيح آخر يعلمه قبيحا أو يعتقد قبيحا ، وان كان حسنا » (٢٩) فيجب ترك القبيح لانه قبيح ، أو لاننا نعتقد قبيحا . ويضيف ابو هاشم قائلا : « ان التوبة من الفضائح لا تصح مع الاصرار على منع حبة عليه » (٢٩) يعنى ان التوبة يجب ان تكون كاملة شاملة كل فعل قبيح أو كل قصد قبيح ؛ فالتوبة الجزئية غير مجدية . لذلك هو يقول : « ان من قتل ابنا لغيره وزنى بحرمة » (٢٩) يكون قد فعل معصيتين ويلزمه توبتان . اما اذا تاب عن واحدة ، وأصر على الاخرى ، فكأنه لم يتب . ويدهش البغدادى

(٢٩) البغدادى : الفرق ص ١٧٥ - ابن حزم : الفصل

لقول ابى هاشم هذا ، ويوجه له هذا السؤال : « اذا كان التائب عن بعض ذنوبه قد ناقض وتاب عن ذنبه لقبحه ، وأصر على قبيح آخر فلم لا تصح توبته من الذى تاب منه ؟ » (٢٩) ومن سؤال البغدادى هذا نفهم ان المعتزلة كانت لا تعتبر التوبة جزئية ، بل يجب ان تكون شاملة كل قبيح حتى تكون فعالة ؛ لان الحياة الخلقية تكون وحدة غير متجزئة ؛ فلا يجوز ان يتوب تائب عن قبيح مع استمراره فى قبيح آخر ؛ ان هذا لا يبرأه من القبح - اما فيما يتعلق بالنية عند التوبة ، فيكفى ان تكون النية صادقة لتصح التوبة • ويذكر ابو هاشم حال من تاب عن قبيح وأصر على قبيح آخر يعتقد حسنا ؛ فيقول ان توبته صالحة اذ ان قصده حسن ، وهو يجهل ان القبيح الذى يصر عليه هو فعلا قبيح بل يعتقد حسنا (٢٩) ويقول بشر بن المعتمر « اذا تاب انسان عن كبيرة ثم راجعها عاد استحقاقه العقوبة الاولى ، لان توبته تقبل بشرط ان لا يعود » (٣٠) ولكن الانسان ضعيف من طبيعته ، فلا يجب ان نستنتج من قول بشر هذا ان كل من راجع كبيرة استحق عقاباً عليها ، وعلى كل ما مائلها من كبائر سابقة تاب عنها ، لان المعتزلة تشترط فى التوبة العزم على عدم مراجعة الكبيرة ؛ ولكن الانسان معرض للوقوع فى نفس الكبائر مرات ، فماذا يكون أمره اذا راجع الكبيرة ؟ يقول أبو بكر الاخشيدي « ان كل من تاب عن كبيرة وراجعها ثم تاب عنها ، فكل توبة عن كل واحدة مقبولة » (٣١) وذلك لان من يتوب

(٢٩) البغدادى : الفرق ص ١٧٥ •

(٣٠) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٧٠

(٣١) ابن حزم - الفصل ج ٤ ص ١٥٤ •

مرة يشترط فيه ان يكون عنده العزم الصادق على عدم مراجعة الكبيرة ،
المعتزلة تقاس بالنية والقصد خصوصا (٣٢) .

حالة من يصبح عاجزا عن مراجعة الكبيرة : توجد بعض الكبائر

التي تتطلب عضوا معينا للقيام بها . فماذا يكون حال من يتوب عن
كبيرة بعد فقد العضو الذي استعمله في هذه الكبيرة ؟ يقول ابو هاشم
« ان التوبة لا تصح عن الذنب بعد العجز عن مثله ، فلا يصح عنده
توبة من خرس لسانه عن الكذب ، ولا توبة من جب ذكره عن
الزنى (٣٣) ورأى أبى هاشم هذا يمكن تعليله هكذا : ما الذى يضمن
لنا عدم مراجعة الذنب اذا كان هذا الشخص لم يفقد العضو الذى زنى
به وكذب بواسطته ؟ لذلك اعتبر أبو هاشم توبة الفاسق بعد عجزه
عن مثل ما فسق به ، توبة متأخرة غير صالحة . اما اذا جاءت التوبة
قبل العجز فهي صالحة .

٧ - العوض والتفضل واللفظ :

يتألم الانسان عندما يرغم على الخضوع الى حكم جائر ظالم ، ومن
العدل ان ينال عوضا عن هذا الالم . ويقول الجبائى ان العوض مستحق
لالم متقدم (٣٤) . ولكن هذا العوض يكون لوقت ، ويقاس بالالم الذى
يكون قد تحمله الانسان . فالعوض خلاف السعادة التى يتمتع بها
أهل الجنة ولا تقاس بالامهم بل هى ثواب لفعالهم ، وليس لها حد (٣٥) .

(٣٢) رأى المعتزلة هذا قريب جدا من رأى المسيحيين فى التوبة .

(٣٣) البغدادي : الفرق ص ١٧٦ .

(٣٤) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٨٧ .

(٣٥) انظر الفصل التالى الخاص بالجنة والنار .

فالعوض نوع من التعويض يقدمه الله لمن تألم من جور الآخرين (٣٦) .
والعوض خلاف التفضل . « لان العوض مستحق والتفضل
غير مستحق » (٣٧) . والتفضل بمثابة هبة يمنحها الله لحلقه . لذلك
يفضلها الجبائي على التفضل ، اذ انها بمثابة تعظيم واجلال للمثاب يقرن
بالنعيم . وينتهى ابو هاشم الجبائي الى « ان التفضل لا يقع به انتصاف
من الله لان التفضل ليس يجب فعله مثل العوض » (٣٧) فلمؤمن الذى
يخضع للشرعية يستحق الثواب على فعله والسعادة فى الجنة . ولكن من
يتألم لاجل الشرعية فيستحق العوض زيادة على الثواب .

ويقول الجبائي ان الله يمنح لطفاً لعبده ليساعده ليؤمن ؛ ولكنه
يضيف ان « من آمن مع اللطف لكان ثوابه أقل لقلة مشقته ، ولو
آمن بلا لطف لكان ثوابه أكثر لعظم مشقته » (٣٧) . وهذا القول
يتفق والاصل الذى بنت عليه المعتزلة الاستحقاق . فهم يقولون ان
العقل باستطاعته ادراك الشرعية ، والإنسان حر فى العمل بموجبها او
فى مخالفتها ؛ لذلك كان من العدل ان من عرف الشرعية بمشقته ،
اغنى بواسطة اجتهاده ، كان له ثواب أكبر من الذى آمن بلطف من
الله . ولكن هناك مسألة لم نستوضحها عند المعتزلة بعد وهى : هل
الله يمنح لطفه جزافاً لمن يشاء ؟ أم هو يمنحه لمن اجتهد فى الوصول
الى معرفة الشرعية ولم يتمكن ؟ - نعتقد ان الفرض الثانى هو الذى
يتفق أكثر مع مبادئ المعتزلة ؛ ونلاحظ ان لو صح هذا الفرض ايضاً -

(٣٦) فعلى هذا الرأى يكون للشهداء عوض بجانب النعيم الذى
يتمتعون به فى الجنة .
(٣٧) الشهرستانى : الملل ج ١ ص ٨٧ .

— اعنى ان الله يساعد المجتهد بمنحه لطفاً من عنده — فتكون حال من نال هذا اللطف أقل من حال من وصل الى معرفة الشريعة بمشقته فقط •

لما كان الانسان العاقل فى مكانه ادراك الشريعة ، وفى مكانه الخضوع اليها أو مخالفتها ، فمن العدل ان ينال ثواباً من عمل بها وعقاباً من خالفها • ولكن فى عالمنا لا يتناسب الجزاء مع قيمة الافعال الخلقية ؛ غالباً ما تغيب عنا المقاصد والنوايا • ولذلك لزم القول بحياة آجلة فى عالم آخر يستقر فيه النظام الخلقى ؛ وهذا الشعور بالحاجة الى جزاء خلقى عادل هو الذى جعل المعتزلة تقول بوجود الجنة والنار ؛ لان لولاهما لاصبح من المستحيل علينا ان نفهم كل المسألة الخلقية ؛ لانه ما فائدة الشريعة بدون جزاء ؟ • ونلاحظ هنا ان موقف المعتزلة من المسألة الخلقية قريب جداً من الموقف الذى سيقفه كقط الالمانى عندما يبرهن على خلود النفس بواسطة شعورنا بالحاجة الى جزاء يتفق وما نستحقه من جزاء خضوعنا للشريعة أو مخالفتنا لها ؛ وكذلك وجود الجنة والنار أمر ضرورى حتى تنال كل نفس ما استحقته ؛ والا فلا يمكننا ان نفهم المسألة الخلقية ؛ حتى ولا يكون لها وجود • وهذا خلاف ما نشعر به ويقول به العقل العملى •

الفصل الثالث

الجنة والنار

ان المسألة الحلقية - مثل ما وضعها المعتزلة - تحتم وجود الجنة والنار ، حتى ينال الانسان ثوابه أو عقابه حسب ما يستحق على أعماله . ولكن هل ينال الانسان جزاءه مباشرة بعد انفصال النفس عن الجسد ، أم هو يناله يوم البعث ، حينما تتحلى الانفس بأجسام مطهرة لتذوق لذة النعيم أو أجسام مخصوصة لتحمل عذاب النار ؟ لذلك تتسائل المعتزلة هل الجنة والنار مخلوقتان مع العالم ، أو هما ستخلقان عندما يصبحان مكانين ضروريين لاهل الخلدین ؟ هذا من جهة ومن جهة أخرى لما كان الثواب والعقاب تستحقهما ارادة حرة في أفعالها ، ولما كانت هذه الارادة تكف عن العمل في الجنة وفي النار ، فماذا يكون حينئذ حال أهل الخلدین لما لم يعد في استطاعتهم القيام بأى فعل ، اما لزيادة استحقاقهما في النعيم ، واما للتخفيف عن آلامهما في النار ؟ سنحاول هنا ان نستطلع رأى المعتزلة في هاتين النقطتين : أعنى خلق الجنة والنار من جهة ، وحال أهل الخلدین ، من جهة أخرى . والمعتزلة بحثت هاتين النقطتين على ضوء العقل الصرف .

١ - هل خلقت الجنة والنار مع العالم ؟ :

لما كانت الجنة المكان الذى ينعم فيه الصالحون ، والنار المكان الذى يتألم فيه الطالحون ، تسألت المعتزلة : هل الله خلق مع العالم هذين المكانين قبل ان يكون هناك صالح وطالح ؟ أم هل هما يخلقان لما يصير هناك من يستحقهما ؟ تقول المعتزلة ان فى يوم البعث يدخل كل انسان فى المكان الذى يكون قد استحقه^(١) لذلك زعم أكثر المعتزلة انه من العيب ان نقول ان الجنة والنار خلقتا مع العالم ، أو انهما خلقتا الان اذ انهما لا تشغلان الا بعد وقت • ونفهم حينئذ لماذا كان القوطى يكفر « من قال ان الجنة والنار مخلوقتان (الآن) »^(٢) اذ لا فائدة فى وجودهما ، وهما جميعا خاليتان ممن ينتفع ويتضرر بهما «^(٣) وكان يقول ان الله سيخلقهما يوم البعث « والحساب »^(٤) • وهذا هو أيضا رأى أكثر المعتزلة - ولكن يبدو ان البعض منهم - حسب قول البغدادى ، وهو لم يذكر اسمائهم ، « شكوا فى وجودهما اليوم ، وانهم لم يقولوا بتفكير من قال انهما مخلوقان »^(٥) والجبائى على هذا الرأى - ويلجأ عباد بن سليمان الى حجة عقلية ليرد القول بان الجنة والنار مخلوقتان حاليا ؛ فيقول : « اذا كان هذان المكانان موجودين لوجدا اما فى عالم الكواكب واما فى عالم العناصر واما فى عالم آخر ، وهذه الاحتمالات الثلاثة مردودة ، لان الكواكب لا يمكن خرقها ولا لحمها فلا يمكن

(١) الايجى : المواقف ص ٣٧٥ •

(٢) البغدادى : الفرق ص ١٥٠ •

(٣) الشهرستانى : الملل ج ١ ص ٧٨ •

(٤) الايجى : مواقف ص ٣٧٥ •

(٥) البغدادى : الفرق ص ١٥٠ •

لاى مخلوق ان يخرقها • واذا قلنا ان هذين المكانين موجودان فى عالم العناصر ، فهذا يتطلب القول بالتناسخ ، ونحن نرد هذا القول ردا تاما • ولا يوجد خارج عالم الكواكب عالم آخر ، لان فلك الكواكب مستدير ، واذا وجد عالم آخر كان هو أيضا مستدير ولزم القول حينئذ بوجود فراغ بين فلك الكواكب وهذا العالم الاخر ، وذلك مستحيل ^(٦) ويؤول ابو هاشم بن الجبائى هذه الآية « عرضها السماوات والارض » تأويلا حرفيا ليثبت ان الجنة والنار لم تخلق قبل يوم البعث • ويقول : من المستحيل ان تتصور مثل هذه الابعاد للجنة قبل فناء السماوات والارض ، اذ ان مداخلة الاجسام مستحيلة ^(٧) وتستنتج المعتزلة من هذا ان الجنة لا تخلق الا بعد فناء الارض والسماوات ، اعنى بعد فناء هذا الكون • فهكذا ترى المعتزلة ان القول بوجود الجنة والنار قبل يوم البعث قول لا يقبله العقل ، لانه لا بد ان تشغل الجنة والنار مكانا غير موجود الان فى عالمنا ولا فى عالم الكواكب ايضا ؛ ثم لو افترضنا وجود هذا المكان فانه سيكون خاليا حين يوم البعث •

٢ - أهل الخلدن :

ستكون الجنة مكان ثواب والنار مكان عقاب • ولا يستحق الثواب الا من ادرك الشريعة وعمل بموجبها حرا ، ولا يستحق العقاب الا من ادرك الشريعة وخالفها حرا • والانسان لا يدرك الشريعة الا عندما ينضج عقله (انظر الباب الاول • الفصل الثانى رقم ٣ و ٤) ولما كان

(٦) الايجي : مواقف ص ٣٧٥ •

(٧) نفس المصدر ص ٣٧٦ •

الامر كذلك فماذا يكون مصير من لم تنضج عقولهم ولم يدركوا الشريعة ، مثلا الاطفال والمجانين ؟ يجب ثمامة على هذه المسألة قائلا : « ان الآخرة انما هي دار ثواب أو عقاب وليس فيها لمن مات طفلا ولا لمن لا يعرف الله بالضرورة طاعة يستحقون بها ثوابا ولا معصية يستحقون عليها عقابا ، فيصيرون حينئذ ترابا اذ لم يكن لهم حظ في ثواب ولا عقاب » (٨) وزعم ايضا ان « اليهود والنصارى والمجوس يصيرون يوم القيامة ترابا لانهم غير عارفين ولا قاصدين لله الى معصية على العمد لها ، قزال عنهم بذلك - عند ثمامة - اسم الكفر ، وزال عنهم الوعيد بزوال اسم الكفر عنهم ، لان الحكم بالوعيد تابع للاسم عند ثمامة » (٩) . ولكن موقف الجبائي يبدو أقل شدة من موقف ثمامة تجاه الاطفال والمجانين واليهود النخ . وهذا ما يتضح لنا من المناقشة التي دارت بينه وبين الاشعري : « سأل الاشعري الجبائي عن ثلاثة أخوة أحدهم تقى والثاني كافر والثالث صغير ، ماتوا كذلك . كيف حالهم في الآخرة ؟ » فقال الجبائي : التقى في الدرجات العلا والكافر في الدرجات والصغير من أهل السلامة - فقال الاشعري : ان ارادة الصغير أن يذهب الى درجات التقى هل يؤذن له ؟ فقال الجبائي : لا . لانه يقال له ان أخاك انما وصل الى تلك الدرجات بطاعته ، وليس لك مثلها - فقال الاشعري : فان قال : التقصير ليس مني لاني ما ابقنتى وما أقدرتني على الطاعة - فقال الجبائي : يقول الله : علمت انك لو بقيت لشقيت وصرت مستحقا للعقاب - فقال الاشعري : فان قال الكافر : اله العالمين كما علمت حاله

(٨) البغدادى : الفرق ص ١٥٧ .

(٩) الحياط : الانتصار ص ٨٧ .

فقد علمت حالى ، فلم راعيت مصلحته دون مصلحتى ؟ - فانقطع الجبائى - (١٠) لاشك فى ان هذه المسألة صعبة وهى كما تقول المعتزلة من « لطيف الكلام » اذ انهم يجتهدون فى التوفيق بين عدل الله ولطفه من جهة وحرية الاختيار عند الانسان من جهة أخرى - وتدافع المعتزلة عن هذه الحرية ، اذ انها من أصولهم الرئيسية • والانسان لا يستحق ثوابا أو عقابا الا اذا كان حرا ؛ فبدون هذه الحرية يستحيل تعليل مسألة الثواب والعقاب • ومن هنا نفهم معنى قول الجاحظ « بان الله لا يدخل النار أحدا وانما النار تجذب أهلها الى نفسها بطبعها ، ثم تمسكهم فى نفسها على الخلود » (١١) ويمكن ان نضيف الى قوله هذا « ان الجنة تجذب أهلها الى نفسها بطبعها وان الله لا يدخل أحدا الجنة » (١٢) •

فيتضح من هذا الكلام ان الله لا يختار جزافا أهل الخلدن ، بل ان الانسان يستحق بفضل ارادته الحرة ، الجنة أو النار حسب ماأتى من أفعال - فمعرفة الشريعة لازمة ، وحرية الاختيار ضرورية حتى يثاب أو يعاقب الانسان • ويستنتج المعتزلة من ذلك ان من لم يعلم الشريعة « الطبيعية العقلية » لا يستحق جزاء ، اذ انه لم يأتى بمعصية كما وانه لم يخضع الى شريعة • ولكن من حاله هكذا هل سيصير ترابا يوم البعث ؟ أو بمعنى آخر ليس له بعث ؟ أم سيكون فى مكان ما

(١٠) اليافعى : مرهم العلل ص ١٢٨ - ملحوظة : ان ما يذكره الجبائى عن (أهل السلامة) يذكرنا « باليمبوس » عند المسيحيين وهو مكان تطمئن فيه انفس الاطفال دون ان تشاهد الله •

(١١) البغدادى : الفرق ص ١٦١ - الشهرستانى : الملل

هاذا مطمئناً؟ ان جميع المعتزلة ليست على رأى واحد فى هذه المسألة •

٣ - حال أهل الجنة :

ان الارادة الحرة لم تمتد تفعل فى الجنة • لذلك يستحيل على أهل الجنة ان يفعلوا • ويعلل ابو الهذيل ذلك بقوله : « ان الدنيا دار عمل وأمر ونهى ومحنة واختيار - ولذلك كانت الدنيا دار ألم وعذاب - ولكن الآخرة دار جزاء ، وليست بدار عمل ولا دار أمر ولا نهى ولا محنة ولا اختيار • فأهل الجنة فى الجنة يتمتعون فيها ويلذون ؛ والله تعالى المتولى لفعل ذلك النعيم الذى يصل اليهم وهم غير فاعلين له » (١٢) •

ويفسر ابو الهذيل ذلك بقوله : « لو كانوا فى الجنة مع صحة عقولهم وابدانهم يجوز منهم اختيار الافعال ووقوعها منهم ، لكانوا مأمورين منهيين • ولو كانوا كذلك لوقعت منهم الطاعة والمعصية ، ولكانت الجنة دار محنة وأمر ونهى ، ولم تكن دار ثواب ، وكان سبيلها سبيل الدنيا • وقد جاء الاجماع بان الدنيا دار عمل وأمر ونهى ، والآخرة دار جزاء ، وليست بدار أمر ولا نهى وهذا الاجماع يوجب ماقلت » (١٣) لذلك كان يثبت ابو الهذيل بكل شدة ان أهل الجنة لا يفعلون أى حركة بل يتذوقون اللذة والسعادة ؛ فهم ليسوا « كالحجارة » بل هم « أحياء عقلاء فهماء » (١٤) • فقط لم يعد يريدون • « وتجمع فيهم اللذات كلها : اللذات الجسمية واللذات المعنوية ويصرون فى الجنة باقين بقاء دائماً وساكنين سكونا باقياً ثابتاً

(١٢) الحياط : الانتصار ص ٧٠ •

(١٣) نفس المصدر ص ٧١

لا يفنى ولا يزول ولا ينفذ ولا يبيد» (١٤) وفعلا لن يعودوا فى حاجة الى العمل ، اذ انه لن ينقصهم شىء مطلقا ، لانهم سيكونون فى حالة السعادة الكاملة .

٤ - لا توجد درجات فى الجنة :

لما كانت الجنة المكان الذى يثاب فيه من فعل بمقتضى الشريعة ، اعتبرت المعتزلة هذا المكان مكانا للثواب المطلق ليست فيه درجات يختلف فيها نعيم أهله . وهم لا يميزون بين أهل الجنة ؛ بمعنى انه ليس هناك من استحقها أكثر من الآخر ؛ فكل من استحق الجنة استحق فعلا نعيمها بأكملها ، اذ ان الجنة هى مكان السعادة المطلقة ؛ فلا توجد درجات فى هذه السعادة . لذلك قال النظام « ان من تفضل الله عليهم بالجنة لا يكون لبعضهم على بعض درجة فى التفضيل . وزعم انه ليس لابراهيم بن رسول الله فى الجنة تفضيل درجة على درجات اطفال المؤمنين » (١٥) .

٥ - أهل النار

تقول المعتزلة ان الله لا يفعل الشر أبدا ولا يظلم واحدا من مخلوقاته - اما أهل النار فانهم اختاروا احرارا عقابهم . ولا يستحق العقاب الا الكائن العاقل الحر . فالعقاب ليس ظلما يفعله الله « لان

(١٤) الحياط : الانتصار ص ٩ - الاشعري : مقالات ص ٤٧٥ و ٤٨٥ - الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٥٨ - ابن حزم : الفصل ج ٤ ص ١٤٧ - ابن أبى حديد : شرح نهج البلاغة القسم السادس ص ١٢١ - البغدادي : الفرق ص ١٠٥ .
(١٥) البغدادي : الفرق ص ١٣١ .

الله لم يفعل شرا بوجه من الوجوه» (١٦) على حد قول عباد بن سليمان - «ولا يضر أحدا في باب الدين» (١٦) على حد قول الجبائي - ويستحيل على الله ان يظلم ، اذ انه الكمال المطلق (انظر الجزء الاول . الباب الاول ص ٨٢ وما بعدها) . فعذاب أهل النار عدل وصلاح ؛ فهو عدل لانه الشبيه يجذب الشبيه اليه ؛ اعني ان النار تجذب أهلها الى نفسها بطبعها » كما قال الجاحظ (١٧) وهو صلاح لان في عذاب أهل النار منفعة ومصلحة لمن يفكر . ويقول الاسكافي « ان في عذاب جهنم خير في الحقيقة ومنفعة وصلاح ورحمة ، بمعنى انه نظر لعباده اذ كانوا بعذاب جهنم قد رهبوا من ارتكاب الكفر » (١٨) . فاذن وجود العقاب لمن يستحقه رحمة ومنفعة من لدن الله ؛ حتى يعتبر به الكائن الحى ويفهم انه عليه ان يتعد عن المعصية . لذلك قالت المعتزلة ان الله لا يظلم أحدا بل ان العاصي هو الذى يؤذى نفسه عندما يستحق العذاب كجزاء على معصيته . ويقارن عباد بن سليمان بين عذاب أهل النار والامراض والاسقام (١٩) كما وان الامراض والاسقام ليست شرا فى ذاتها ، كذلك عذاب أهل النار ليس شرا فى الحقيقة . وتفسير ذلك ان الامراض والاسقام لا توجد الا بالنسبة الى حالة نعتبرها حالة منتظمة ، ولكن الحالة المرضية فى ذات حدها هى أيضا حالة منتظمة اذ انها حاصلة من اضطراب أو خلل فى الجسم أو فى أحد اجزاء الجسم ؛ وهذا الخلل له سببه ؛ والمعروف ان كل خلل فى الجسم يتبعه خلل فى

(١٦) الاشعرى : مقالات ص ٥٣٧

(١٧) البغدادى : الفرق ص ١٦١

(١٨) الاشعرى : مقالات ص ٥٣٧

(١٩) نفس المصدر .

وظائف هذا الجسم يطلق عليه اسم حالات شاذة ؛ بينما
هى حالات تتفق وحالة الخلل الموجود فى الجسم •
وكذلك الامر بعذاب أهل النار فانه حالة منتظمة بالنسبة
اليهم ، لان العاصى سبب اضطراباً فى نفسه ، وهذا الاضطراب أو
الخلل فى الحياة الخلقية ، تتبعه حتما حالات تتفق وآياه ، أعنى ان هذا
الخلل يتبعه حتما عذاب • فتصبح هكذا النار وكل ما فيها من عذاب
المكان الطبيعى المنتظم لمن عصى الشريعة حرا • وعذاب النار يصبح
هكذا نتيجة حتمية ومنطقية للشريعة ؛ فلم يعد العذاب ظلماً من لدن
الله بل عدلا •

حال أهل النار :

تقول المعتزلة : كما ان أهل الجنة سيخلدون فيها ، وسيكونون فى
حال نعيم دائم وحال سكون ، كذلك الفساق سيخلدون فى النار ،
ومن دخل النار لا يخرج منها^(٢٠) • ويقول ابو الهذيل ان حركات
أهل النار تنقطع ، وانهم يسكنون سكوناً دائماً^(٢١) • وذلك لنفس
الاسباب التى ذكرها واحتج بها فى قوله بانقطاع حركات أهل الجنة ؛
ولكى يشعر أهل النار بالعذاب يلزمهم اجسام قل ما هو الحال لاهل
الجنة الذين يتمتعون بواسطة أجسامهم ؛ ولذلك يقول الجبائى « ان
الله يضر ابدان الكفار بالعذاب فى جهنم وبالالام التى يعاقبهم بها »^(٢٢) •
ومتى شعر البدن بالالام فكل الكائن يشعر به أيضا •

(٢٠) نفس المصدر ص ٤٧٤ •

(٢١) نفس المصدر ص ٤٧٥ •

(٢٢) نفس المصدر ص ٣٨ •

٦ - هل الجنة والنار خالدتان ؟ :

بما ان أهل الجنة وأهل النار سيكونون فى حال سكون مطلق يتذوق فيها الاولون جميع اللذات ، والآخرين الالام المستحقة لهم ، فهذه الحال لا تنتهى الا اذا ادخل الله فى العدم أهل الخلدین . ولكن كيف يمكن تعليل رجوع أهل الخلدین الى حال العدم ، والمعتزلة تقول ان الله عادل بعدل مطلق ؟ ولما ينتزع هو من الكائن العاقل حالا استحقتها هذا الكائن فيكون الها ظالماً . فلا تقبل المعتزلة القول بان الله فى امكانه ان يرد الى العدم أهل الخلدین ؛ غاية ما فى الامر يجوز لله ان يعدم الكائنات التى ليست لافعالها أية قيمة خلقية ، ولم تستحق عليها ثواباً ولا عقاباً . ولكن الكائنات التى أتت بأفعال لها قيمة خلقية فلا يجوز اعدامها ، اذ ان افعالها العاقلة الحرة والخلقية كانت خلقا لها ، وتبقى لها . فمن العدل ان تدوم حالة السعادة فى الجنة وحالة الالم فى النار ، اذ ان هاتين الحالتين مكتسبتان لافعال صدرت من كائن عاقل حر تعتبره المعتزلة كخالق لهذه الافعال ، لان الفعل الحر خلق لارادة حرة . فيستحيل القول بانعدام أهل الخلدین ؛ وذلك لسببين : الاول لانه يكون منافياً لعدل الله ، والثانى لانه لو حصل هذا الانعدام فيكون معناه ان الافعال التى نسميها حرة لم تعد صادرة من ارادة الانسان ؛ وهذا خلاف ما تدافع عنه بشدة المعتزلة ، ولكنها تصبح حينئذ افعالا صادرة من علة أخرى أعنى من الله والاجسام المادية الخاضعة للحتمية المطلقة . واذا سلمنا بان ليس هناك أفعال صادرة من الانسان بواسطة عقله وحرية فلم يعد مجال للكلام عن استحقاق الثواب أو العقاب وحينئذ تنهار كل المسألة الخلقية . ومن هنا نفهم لماذا قال ابو الهذيل « ان أكل أهل الجنة وشربهم

وجماعهم وتزاورهم وجميع لذاتهم باقية مجتمعة فيهم لاتفنى ولا تنقضى ولا تزول ولا تبيد» (٢٣) ويحتج ابو الهذيل بهاتين الايتين : « أكلها دائم وظلها » و « خالدين فيها أبدا » • وقال جعفر بن مبشر « ان تأبيد المذنبين فى النار من موجبات العقول » (٢٤) وكذلك تأييد أهل الجنة فى الجنة • وقول جعفر هذا يدلنا الى أى درجة كانت المعتزلة تعتبر المسألة الخلقية قائمة على العقل • لقد ذكرنا آنفا ان الشريعة فى نظرهم ، فى تناول العقل الناضج قبل ان يأتيه الوحي ؛ فكل ما يترتب على هذه الشريعة من نتائج ، مثل ثواب أهل الجنة وعقاب أهل النار - وحتى تخليدهم فيها - فى تناول العقل • فقط رأى بعضهم ان التخليد لا يقره العقل اذا لم يأتى الوحي منها بذلك •

ان المعتزلة تفسر كل المسألة الخلقية تفسيرا عقليا • انهم اعتبروا حرية الاختيار الاصل الضرورى للحياة الخلقية ، وقالوا ان العقل الناضج يمكنه ان يدرك الشريعة • ولما يعزم الانسان بأرادته على عمل يكون بمثابة خالق لهذا العمل ؛ انه لا يخلق العمل من حيث مادته ، بل هو يوجهه فى اتجاه من اختياره هو • ويصبح مسئولا عن هذا الاختيار • واذا جاء الاختيار مطابقاً للشريعة ، استحق الانسان ثوابا عليه ، واذا جاء منافياً للشريعة ، استحق عقاباً عليه - فالثواب والعقاب يصبحان

(٢٣) الحياط : الانتصار ص ١٢ - الاشعري : مقالات ص ٤٧٤ و ٤٨٥ - الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٥٨ - ابن حزم : الفصل ج ٤ ص ١٤٧ - البغدادى : الفرق ص ١٠٥ - هذا هو أيضا قول المردار انظر الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٥٧ •
(٢٤) البغدادى : الفرق ص ١٥٣ •

حالتين يكتسبهما الكائن العاقل الحر المختار ، وهما ليسا بلطف يمنحه الله للانسان ؛ بل ان الله ملزم بمقتضى عدله ان يثبت أو يعاقب من يستحق الثواب أو العقاب • ولما كان الثواب والعقاب حالتين خاصتين بأهل الخلد ، فلا يجوز لله ان يضع لهما حدا ، اذ انه تعالى لم يخلقهما بكل معنى الكلمة ، بل الانسان استحقهما بأفعاله الحرة •

فيمكننا ان نلخص الاخلاق عند المعتزلة فى النقاط الاتية : أ - ان عقل الانسان فى امكانه ان يدرك الشريعة قبل أى تنزيل • ب - الانسان حر فى ان يخضع الى الشريعة أو ان يعصها • ج - فيستحق ثوابا أو عقابا • د - ان عدل الله مطلق وهو لا يعمل جزافا ؛ ان الله لا يختار عفوا أهل الجنة ولا أهل النار ؛ بل ان كليهما يختار الحالة التى يستحقها • هـ - ان مكان الثواب (أعنى الجنة) ومكان العقاب (أعنى النار) لا يخلقان الا يوم البعث ؛ و - هذان المكانان خالدان ، اذ انه يستحيل على الله بما عرف عنه من عدل ، ان يفنى ما استحقه الانسان العاقل الحر •

فهما نحن أمام علم أخلاق مشيد على العقل الصرف ، ومعتبر العقل اساساً للواجب • ويستنتج من هذا الاصل كل النتائج والتطبيقات التى تذكرنا بالاخلاق القائمة على العقل عند بعض الفلاسفة المحدثين لاسيما عند ايمانويول كنط •

واذا كانت وظيفة العقل هى الرئيسية عند المعتزلة ، فهذا لا يحط من قدر رسالة الرسول أو النبى • ولكن رسالته محصورة فى تبليغ الانسان ما أوحى به هو • واذا قام خلاف ظاهرى بين الفاظ الوحي والشريعة العقلية ؛ تقول المعتزلة انه يجب تأويل الوحي على ضوء

الشريعة العقلية • كما وانهم يقولون ان الوحي متمم للشريعة العقلية
دون ان يناقضها كل التناقض • ولما كان النبي انسانا كباقي البشر
خاضعا للامر المحتم عليهم أعنى الموت ، تصبح مسألة تعيين من يخلفه من
ادق المسائل ونحن نعرض آرائهم بهذا الشأن في الباب الذى
خصصناه للسياسة •

الفصل الرابع

الرسول والوحي

١ - الرسول والمعجزات :

ان مهمة الرسول محدودة واضحة ؛ عليه ان يبلغ الناس الرسالة التي أوحى الله بها عليه . وهذه الرسالة تعبر عن ارادة الله وعن أحكامه . وتقول المعتزلة انه لا يجوز ان تناقض الشريعة العقلية تناقضاً جوهرياً ؛ ولكن ليس الناس في حاجة الى بعض العلامات الدالة على صدق رسالة الرسول ؟ هلا يجب على الرسول ان يثبت صدق رسالته ببعض الحوارق والمعجزات ؟ لما كانت المعتزلة لا تقول الا بسلطان العقل فهم كانوا دائماً على حذر من المعجزات ، ويميلون خصوصاً الى عدم قبولها . فنجد مثلاً النظام « ينكر ما روى في معجزات النبي من انشقاق القمر ، وتسييح الحصا في يده ، ونبوع الماء من بين أصابعه ، كما انه أنكر أعجاز القرآن في نظمته »^(١) ويقول المردار « ان الناس قادرون على مثل القرآن فصاحة ونظماً وبلاغة »^(٢) . وذهب النجار في شكه في

(١) البغدادي : الفرق ص ١١٤ - الاسفرائيني : التبصير في الدين ص ٤٤ .

(٢) الشهرستاني : الملل ج ١ ص ٧٥ - الاسفرائيني : التبصير ص ٤٧ .

المعجزات الى ان قال : « قد يجوز ان تظهر المعجزات على الكذابين الذين يدعون الالوهية ولا يجوز ان تظهر على الكذابين الذين يدعون النبوة ، لان من يدعى الالوهية ففى نيته ما يكذبه فى دعواه ، وليس من ادعى النبوة فى نيته ما يكذبه انه نبي » (٣) فيتضح لنا من مختلف هذه الاقوال انه لا يشترط فى النبى ان يأتى بالمعجزات حتى يثبت صدق رسالته • ولكن اذا كان الامر كذلك ، فكيف يمكن ان نميز الرسول من باقى البشر ؟ لما اتخذت المعتزلة العقل مقياساً لكل الحقائق ولما قالت بسلطانه ، ووضعت الوحى على محك العقل ، فأصبح من البديهي عندهم ، ان يشكوا فى المعجزات ، وان يستغنوا عنها لاثبات صحة رسالة الرسول ، طالما هذه الرسالة سيتمتعها العقل • وشكهم فى المعجزات لا يقل عن شكهم فى السحر ؛ وقولهم فيه « هو انه التمويه والاحتيال ، وليس يجوز ان يبلغ الساحر بسحره ان يقلب الاعيان ولا ان يحدث شيئاً لا يقدر غيره على احداثه » (٤) • والنتيجة التى تنتهى اليها المعتزلة هى أن كل ما يقدر عليه انسان فالآخرون ايضا قادرون عليه • ولا تعتبر المعتزلة الانسان قادرا على عمل المعجزات من طبيعته واذا اتى الانسان بمعجزة فهذا يدل على ان الله منح الانسان قوة مخصوصة لعمل هذه المعجزة (٥) ولكن لما كان مذهب المعتزلة معتمدا على العقل الصرف ، ولما كانت المعجزات تفوق نطاق العقل ، لذلك نجد المعتزلة ينظرون اليها بعين الحذر والشك •

(٣) الاشعري : مقالات ص ٤٣٨ •

(٤) نفس المصدر ص ٤٤٢ •

(٥) راجع الجزء الاول الباب الاول • الفصل الثالث رقم ١١ •

٢ - صفات الرسول الخلقية :

تعتبر المعتزلة الرسول كباقي الناس ، يمكنه ان يأتي بذنوب ، ولكنها تقول « ان كل ما يقع من النبي من ذنب فصغير مغفور لا يوجب عليها وعيدا ولا يزيل ولايته ولا يوجب عداوة ؛ وقد أخبره الله بأنه قد غفر له ما تقدم من ذنبه ، وما تأخر ، وان الله قد عاتبه في سورة عبس وفي قصة الاسارى بدر » (٦) اما اذا قصد النبي الى الاداء عن الله والاخبار عنه بما أمره بأدائه الى خلقه ، وباخبارهم اياه ، فليس يجوز عليه الغلط والخطأ في ذلك ، لان الله قد أوجب على الخلق طاعته فيما أمرهم به ، وتصديقه فيما أخبرهم به عن ربهم ؛ فلم يكن الله ليأمرهم بتصديق من يجوز عليه خطأ ، ولا بطاعة من لا يؤمن منه الغلط » (٦) ومعنى ذلك ان النبي لا يجوز عليه الخطأ في رسالته واما فيما عدا هذه الرسالة ، فهو غير معصوم ؛ ولكن بما ان الله اصطفاه من بين الناس فهذا دليل واضح على ان ذنوبه كلها مغفورة له .

٣ - شفاعة الرسول :

لما كانت مهمة الرسالة تبليغ الرسالة الالهية للناس ليس الا ، قالت المعتزلة انه لا يجوز للرسول ان يتشفع للفساق أو للكافر ؛ بل قال بعضهم انه يتشفع للمؤمنين ان يزدادوا في منازلهم من باب التفضيل (٧) . وهذا أمر طبيعي يتفق ومذهب الاعتزال القائل بان المؤمن هو من آمن بأرادته ، والكافر من كفر بأرادته (انظر أعلاه الفصل الثاني رقم ١ و ٢) ؛ ومن رأيهم انه اذا تشفع الرسول للكافر حتى

(٦) الحياط : الانتصار ص ٩٤ .

(٧) الاشعري مقالات ص ٤٧٤ .

يصبح مؤمناً ، لم يعد لهذا المؤمن فضل ولا يستحق ثواباً على ايمانه هذا لذلك اعتبرت المعتزلة شفاعة الرسول جائزة فقط للمؤمنين ، حتى يزدادوا فى منازلهم ، أى فى منزلة الايمان بالله • وهذا القول يتفق تماماً مع مبدأهم القائل بان الانسان يصبح كافراً بارادته ، ومؤمناً بارادته ، ولما يطلب المؤمن شفاعة الرسول فهو يطلبها بارادته واما الكافر ، فمن الطبيعى انه لا يطلب الشفاعة طالما هو فى حالة الكفر ؛ ولما يطلبها لم يعد كافراً بل يكون قد أصبح مؤمناً بأرادته ، وتصبح حاله حال المؤمن الذى يطلب هذه الشفاعة • ففرض المعتزلة هنا يتفق وقولهم بحرية الاختيار عند الانسان ، وبقدرة العقل على ادراك الشريعة وبان حالتى الايمان والكفر هما كسب للانسان •

٤ - هل يجوز الخطأ على الامة فيما تنقله عن نبيها ؟ :

تقول المعتزلة « ان الخطأ غير جائز على النبى فيما يبلغه عن ربه ، ولا فيما جعله حجة فيه ، وكل واحد من الامة سواء ، فجائز عليه الخطأ ، ولكن الامة بأسرها لا يجوز عليها الخطأ فيما تنقله عن نبيها ، لانها حجة فيما تنقل عنه ، فليس يجوز الاقرار بان الامة يجوز عليها بأسرها ارتكاب المعصية ، لان الامام احدها ، والمعصية لا تجوز عليه^(٨) • وهذا ما يفسر لنا قول النظام القائل « بان الاجماع ليس بحجة فى الشرع ، وكذلك القياس فى الاحكام الشرعية لا يجوز ان يكون حجة ، وانما الحجة فى قول الامام المعصوم »^(٩) • وقال ايضا

(٨) الحياط : الانتصار ص ٩٤ و ٩٥ •

(٩) الشهرستانى : الملل ج ١ ص ٦٤ •

« انه ليس يعدل خبر الله وخبر رسوله خبر احد » (١٠) والامر يبدو بديها للمعتزلة ، لان الشريعة الموحى بها هي من عند الله ، وهو تعالى يوحى مباشرة للرسول ، فالرسول خير من يبلغ الرسالة للناس ومن بعد الرسول يكون خليفته الشرعى (الامام المعصوم) هو خير من يحفظ هذه الشريعة ، ويبلغها للناس (١١) وحجة النظام فى ذلك هي « ان الخبر المتواتر مع خروج ناقله عند سامع الخبر عن الحصر ومع اختلاف همم الناقلين ، واختلاف دواعيهم ، يجوز ان يقع كذب هذا (الخبر) » (١٢) ، لذلك يفضل النظام خبر الواحد الموثوق به ، والذي هو حجة فى نقل هذا الخبر ، على خبر الجماعة أو خبر كل الامّة . ولما ينوه النظام عن هذا الواحد الموثوق به ، فهو يعنى بدون شك النبى والامام الشرعى من بعده (١٣) . لان فى رأى النظام ، الامام وحده معصوم عن الخطأ فيما ينقله عن النبى . وما يذكره النظام هنا لا يختلف فى جوهره عما قاله استاذہ ابو الهذيل الذى زعم « ان الحجة عن طريق الاخبار فيما غاب عن الحواس من آيات وفيما سواها لا تثبت بأقل من عشرين نفساً فيهم واحد من اهل الجنة او اكثر » (١٤) . لا يكون الانسان من اهل الجنة الا اذا ادرك الشريعة العقلية وخضع اليها ، وهذه الشريعة لا تختلف فى جوهرها عن الشريعة النبوية . فالمسألة ترجع الى تعريف هذا الصالح الذى هو من اهل الجنة ، والى

(١٠) الخياط : الانتصار ص ٥٢ .

(١١) انظر آراء المعتزلة السياسية فى الباب الثالث من هذا الجزء .

(١٢) البغدادي : الفرق ص ١٢٨ .

(١٣) بحثنا هذه النقطة فى الباب الثالث .

(١٤) البغدادي : الفرق ص ١٠٩ .

ايجاده • ولما كان الصالح يدرك الشريعة العقلية ويقبل الشريعة النبوية ، فهو يحافظ حتما عليها ، ويلغها للآخرين كما وصلت الى الرسول •

ويتضح لنا من موقف المعتزلة هذا انهم يريدون ان تكون الشريعة النبوية حجة على شرط ان تكون محفوظة عند امام شرعى ، استلمها بطريق شرعى من امام آخر شرعى ، وهكذا حتى يصلوا الى النبى الذى هو قد استلمها من الله مباشرة • والامام الشرعى هو المحافظ الوحيد على هذه الشريعة ، وهو معصوم من الخطأ فى نقلها وفى تفسيرها^(١٥) فاذا اظهر بعض المعتزلة ميلا الى على فيكون ذلك نتيجة لقولهم بان الشريعة لا تكون حجة الا اذا صانها امام معصوم شرعى • وكانوا يعتبرون عليا هذا الامام ، ولكن اعتبر بعضهم الخلفاء الراشدين الثلاثة أئمة شرعيين معصومين ، فعلى ذلك كانت الشريعة محفوظة مصانة من كل خطأ • ونحن نوضح فى الباب الثالث من هذا الجزء مختلف آراء المعتزلة الخاصة بالامام •

(١٥) موقف المعتزلة هذا يذكرنا بعقيدة المسيحيين الكاثوليك بان البابا معصوم عن الخطأ فيما يتعلق بتعاليم المسيح والكنيسة •

هاتمة الباب الثاني

تعتبر المعتزلة الحياة الحلقية قائمة على العقل ، وتقول ان العقل عندما ينضج يدرك طبيعة القانون الحلقى ، اعنى الشريعة العقلية ، والخير والشر اللذان يدركهما العقل هما مطلقان فى ذات حددهما • ثم ان الوحي أو الشريعة النبوية تثبت فينا الشريعة العقلية ، وتذكرنا بها اذا غفلنا عنها ، أو تتممها ، ولكنها لا تناقضها فى أى حال من الاحوال • ولما يدرك الانسان الشريعة يكون حرا فى الخضوع اليها ، أو فى معصيتها ، وهكذا يصبح الانسان بفضل اختياره لافعاله ، مختاراً لجزائه • ولما كان العقل يحتم وجود جزاء : ثواب أو عقاب للافعال الحرة ، لزم القول بوجود مكان ينال فيه كل انسان ما استحقه من جزاء ، فخلود النفس يصبح ضرورة اخلاقية يقرها العقل • ولكن هذا الخلود لا يكون الا لمن استحق ثوابا أو عقابا ، ونجد المعتزلة مترددة فى القول بخلود انفس الاطفال والذين لم يدركوا الشريعة عقلا • اما الوحي فلا يجوز ان يناقض الشريعة العقلية ، والرسول الذى اصطفاه الله ليلبغ الرسالة للناس ، عليه ما على الناس من امر محتوم ، فقط له منزلة خاصة عند الله ، لذلك غفر له الله ما أتى به من ذنوب وهى صغيرة • ولكن الامة فى حاجة الى امام يسوسها من بعد الرسول • واذا لم يكن هناك نص يدل على الامام ، فيختار من بين من هم اصلح للقيام بهذه المهمة الخطيرة • وهذه النقطة الاخيرة هى التى نبحثها فى الباب الثالث والاخير من هذا الكتاب •

الباب الثالث

السياحة

آراء المفكرة السياسية

ان كل مجتمع انساني محتاج الى رئيس يديره والى دستور وقوانين تنظم شؤونه • واذا كانت المجتمعات الحديثة تشعر بحاجتها الى رئيس أو الى حكومات تتولى شؤونها الحيوية من اقتصادية وسياسية وقضائية وتربوية الخ •• فان الاسلام وهو فى بداية عهده ينظر الى الرئيس كمدير لشؤونه الدينية والدنيوية ولا غرابة فى ذلك لان الامة ملتفة حول عقيدة دينية توضح للمؤمن سلوكه فى دنياه نحو ربه ونحو غيره من البشر • ولما كان الاسلام « ديناً » و « عملاً » – والصلة بينهما وثيقة متبادلة لزم الجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية بقيادة رئيس واحد هو « الامام » • والمهمة الملقاة على عاتقه جد خطيرة فيجب ان لا يتولاها الا من هو أهل لها – ولكن من أين يستمد الامام سلطته ومن يحق له انتخابه ؟ وما هى مكانة الشرع المنزل ؟ وهل للعقل البشرى الحق بان يفسره حسب ما اوتى من معرفة ونور ؟ ان الدساتير والقوانين المعمول بها فى كثير من المجتمعات الانسانية الحديثة هى من وضع الانسان حيث انها قابلة للتغير والتبدل حسب مقتضيات المكان والزمان • اما الشرع المنزل فليس هو من تقنين الانسان ولكنه موجه له وهو يدركه بواسطة عقله • والتنزيل كامل فى جوهره ولكنه غامض فى

بعض نصوصه فهل للعقل حق الاجتهاد فى الوصول الى فهم جوهر التنزيل ؟ •

نحن اذن بصدد مسألتين أساسيتين : الاولى خاصة بمنابع سلطة الامام ، والاخرى خاصة بالدستور المنزل للامة • وقد جابهت هاتان اعطاء أجوبة متنوعة تتباين بتباين نزعاتهم ومصالحهم وتكوينهم • وليس المشككتان الاسلام منذ أوائل عهده فحاول المجتمع الاسلامى ومفكروه هنا مجال بحث الحلول المتضاربة التى قدمتها الفرق الاسلامية من « شيعة » و « خوارج » و « مرجئة » لهاتين المشككتين ويكفيها القول ان المعتزلة عند ظهورهم جابهوا هاتين المشككتين اللتين كانتا تواجهان العالم الاسلامى كافة • فأخذت المعتزلة تبجّهما بشكل يتفق واتجاهها الفكرى العام وهو اتجاه عقلى صرف •

١ - آراء المعتزلة فى الامامة :

قبل التعرض الى اقوالهم فى مسألة الامامة نذكر ان الاصول الخمسة التى يجب ان يأخذ بها كل معتزلى هى (التوحيد) و (العدل) و (الوعد والوعيد) و (المنزلة بين المنزلتين) و (الامر بالمعروف والنهى عن المنكر) • والاختلاف بين المعتزلة لا يجوز ان يقوم الا فى الفروع ومسألة الامامة فى نظرهم مسألة فرعية واختلاف الآراء فيها لا يعد هدمًا للمذهب أو خروجًا عليه •

وبالرغم عن ندورة المصادر التى وصلتنا عن المعتزلة - لا سيما فيما يتعلق بمسألة الامامة - استطعنا بعد الجهد استخلاص آرائهم المتباينة فى هذه المسألة فليس للمعتزلة رأى واحد فى هذا الموضوع الخطي ان الاكثرية منهم يشاطرون الشيعة فى قولهم بان « لا امامة الا بالنص

والتعيين « والاقلية منهم يشاطرون أهل السنة في قولهم بان الامامة ينالها من هو أهل لها •

ويلاحظ ان الملطى^(١) لا يفرق بين هذين الرأيين عند المعتزلة ويجعلهم جميعاً على رأى واحد اذ يقول : هم سموا أنفسهم معتزلة وذلك عندما بايع الحسن بن على معاوية وسلم اليه الامر اعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس وذلك انهم كانوا من أصحاب على ولزموا منازلهم ومساجدهم وقالوا : « نشتغل بالعلم والعبادة فسموا بذلك معتزلة » وفى موضع آخر يسمى الملطى معتزلة بغداد الزيدية وهم القائلون بامامة المفضول مع وجود الافضل وان علياً أفضل الناس بعد الرسول لا يسبقه بالفضل أحد من الائمة^(٢) • ولكن يتضح من كتب الملل ككتاب المقالات للاشعرى والملل للشهرستانى والفرق بين الفرق للبغدادى والتبصير فى الدين للاسفرائينى وفرق الشيعة للنوبختى الخ ••• ان واصل بن عطاء والاصم وهشام الفوطى والجبائى وابنه ابا هاشم كانوا على رأى أهل السنة وباقي المعتزلة كانوا على رأى آخر قريب من رأى الشيعة الامامية •

٢ - المعتزلة القائلون بالرأى السنى :

يذكر البغدادى موقف المعتزلة الاولين من مسألة الامامة قائلاً :
وقرت عيون الرافضة المائلين الى الاعتزال بطعن شيوخ المعتزلة فى

(١) ابو الحسن محمد بن أحمد الملطى المتوفى ٣٧٧ هـ • فى كتاب التنبيه والرد على أهل الاهواء والبدع ص ٢٨ •
(٢) الملطى ، نفس المصدر ص ٢٧ •

امامة علي بعد شك زعيمهم « واصل » في شهادة على واصحابه » (٣) ففكرة انتخاب الامام بالاغلبية واسناد الامامة لمن هو الاصلح فكرة أصيلة في الاعتزال - وواصل بن عطاء كان مترددا في صحة خلافة علي اذ يقول في الفريقين من أصحاب الجمل وأصحاب صفين « ان أحدهما لا بعينه مخطيء » وكذلك قوله في عثمان وقاتليه وخاذليه ان أحد الفريقين فاسق لا محالة كما ان احد المتلاعنين فاسق لا بعينه وأقل درجات الفريقين انه لا تمبل شهادتهما كما لا تقبل شهادة المتلاعنين فلا يجوز قبول شهادة على وطلحة والزبير (٤) • ويوضح أبو بكر الاصم (٥) رأى واصل فيقول ان الامة لا تعقد الا بالاجماع على الامام • وقصد بقوله هذا الطعن في امامة علي لان الامة لم تجتمع عليه لثبوت أهل الشام على خلافه الى ان توفاه الله • فأنكر الاصم امامة علي مع قوله بامامة معاوية لاجتماع الناس عليه بعد قتل علي (٦) واتجاه الاصم اتجاها سني صريح وهو أيضا اتجاها هشام الفوطي القائل ان الامة اذا اجتمعت كلمتها وترك الظلم والفساد احتاجت الى امام يسوسها واذا عصت وفجرت وقتلت امامها لم تعقد الامامة لاحد في تلك الحال (٧) فكانه أراد الطعن في امامة علي لانها عقدت له حال الفتنة وبعد

(٣) البغدادي ، الفرق بين الفرق ص ١٥٠ •

(٤) الشهرستاني ، الملل والنحل ج ١ ص ٥٦ •

(٥) ابو بكر الاصم من اصحاب عثمان الطويل أحد أصحاب واصل بن عطاء رأس المعتزلة •

(٦) البغدادي - الفرق ص ١٥٠ •

(٧) البغدادي : الفرق ص ١٥٠ - أصول الدين ص ٢٧١ الشهرستاني

الملل ج ١ ص ٧٨ •

قتل خليفة سبقه^(٧) فحسب رأى الفوطى لا يمكن للامة فى حالة اضطرابات داخلية ان يكون لها امام شرعى لان الاضطراب دليل على انقسام الرأى • ولكن هل هذا الانقسام يعنى ان كلا الطرفين المتنازعين على خطأ وان كل امامة تعقد فى هذه الحالة غير شرعية ؟ وهل يمكن رد الامور الى نصابها دون وجود رئيس على أحد الطرفين ؟ ان رأى هشام هنا نظرى أكثر مما هو عملى • ولكن يتضح من قوله بوجوب اجتماع كلمة الامة عند اختيار الامام ان القوة هى مسند الامامة ، وسنبحث هذه النقطة فى مسألة جواز القيام ضد السلطان • ويساق هشام الفوطى فى رأيه أبو على الجبائى وابنه أبو هاشم القائلان ان الامامة بالاختيار^(٨) • وبديهى ان مثل هذا القول يتضمن ان الامام لن ينتخب الا بالاكثرية الساحقة اذ انه لا يختار الا من انحازت اليه الاكثرية • والاكثرية تعتبر قوة •

فيلاحظ مما تقدم ان الاقلية القائلة باختيار الامام هم من معتزلة البصرة • ولما حددوا وجوب اختيار الامام فى وقت السلم واجتماع كلمة الامة على هذا الاختيار اعتبروا امامة ابى بكر شرعية وشكوا فى امامة على فالامة - على رأيهم - هى صاحبة السلطة فى اختيار الامام والامامة لا تكون شرعية الا باجتماع الامة عليها •

٣ - المعتزلة القائلون بالرأى الشيعى :

وهم الاكثرية اعنى جميع معتزلة فرع بغداد ومعتزلة فرع البصرة

(٧) البغدادى - الفرق ص ١٥٠ أصول الدين ص ٢٧١

الشهرستاني - الملل ج ١ ص ٧٨ •

(٨) الشهرستاني - الملل ج ١ ص ٨٨ •

عدا من ذكرنا من المخالفين واتجاه هؤلاء شيعى زيدى • ولكن نلاحظ تضاربا فى رأى فيما يختص باتجاه النظام فلذلك نعرض رأيه على حدة •

أ - اتجاه النظام

يقول الشهرستانى ان النظام كان يقول : « لا أمانة الا بالنص والتعيين ظاهرا مكشوفاً • وقد نص التعيين على عليّ فى مواضع واطهره اظهارا لم يشتهه على الجماعة ، الا ان عمراً كتم ذلك وهو الذى تولى بيعة أبى بكر يوم السقيفة^(٩) • ولكن نلاحظ ان النوبختى يظهر لنا رأى النظام على خلاف ما يذكره الشهرستانى • فيقول ان النظام قال : الامامة تصلح لكل من كان قائماً بالكتاب والسنة لقول الله عز وجل ان أكرمكم عند الله أتقاكم^(١٠) وزعم ان الناس لا يجب عليهم فرض الامامة اذا هم اطاعوا الله واصلحوا سرائرهم وعلايتهم فلمهم ان يكونوا كذا الا وحكم الامام قائم باضطرار يعرفونه عنه فعليهم اتباعه^(١١) فحسب ما يذكره النوبختى هنا عن النظام لا يكون اتجاه هذا الاخير اتجاهاً شيعياً أمامياً كما ذكر عنه الشهرستانى بل هو اتجاه زيدى وهذا ما يوضحه لنا النوبختى عندما يبين موقف الناس من ابى بكر فيقول : « قال النظام فى عقد المسلمين الامامة لابي بكر انهم أصابوا فى ذلك وانه كان أصلحهم فى ذلك الوقت بالقياس والخبر • اما القياس فانه لما وجد ان الانسان لا يعتمد الى الذل لرجل ولا يتابعه فى كل ما قال الا من ثلث طرق اما ان يكون رجلاً له عشيرة تعينه على استعباد

(٩) الشهرستانى : الملل ج ١ ص ٦٤

(١٠) النوبختى - كتاب فرق الشيعة ص ١٠ •

(١١) المصدر نفسه •

- الناس ورجل عنده مال فيذل الناس له لماله أو دين برز فيه على الناس •
 - فلما وجدت ابا بكر اقلهم عشيرة وافقرهم علمت انه انما قدم للدين •
 - واما الخبر فاجتماع الناس عليه ورضاهم بأمته (١٢) •
- ولما كان النظام أخذ الاعتزال عن ابي الهذيل العلاف القائل
بامامة المفضول على الفاضل والذي سنذكره فيما بعد ، يمكننا القول اذن
ان النظام شاطر رأى استاذه في الامامة ويكون خبر النوبختي أقرب
الى الصحة من خبر الشهرستاني بالرغم مما عرف به الاخير من النزاهة
والاعتدال في سرد الاخبار •

ب - اتجاه باقى المعتزلة - الاتجاه الزيدى :

يوضح الملطى موقف معتزلة بغداد بكلام لا يترك مجالاً للشك
عندما يقول « ان الفرقة الرابعة من الزيدية هم معتزلة بغداد يقولون
بقول جعفر بن مبشر الثقفى وجعفر بن حرب الهمداني
ومحمد بن عبدالله الاسكافي هؤلاء أئمة معتزلة بغداد هم زيدية
يقولون بأمامة المفضول على الفاضل ويقولون ان عليا افضل
الناس بعد الرسول لا يسبقه بالفضل احد من الامة » (١٣) وما يذكره
النوبختي قريب من هذا القول عندما يقول ان طائفة من المعتزلة
شدت عن قول اسلافها فزعمت ان النبى نص على صفة الامام ولم
ينص على اسمه ونسبه وهذا قول احدثوه قريباً (١٤) ويبدو ان
النوبختي كان يعنى معتزلة بغداد هؤلاء اجمعين فى قوله هذا • وكلامه

(١٢) النوبختى : كتاب فرق الشيعة ص ١٠ •

(١٣) الملطى : كتاب التنبيه ص ٢٧ و ٣٣ •

(١٤) النوبختى : فرق الشيعة ص ٨ •

صحيح لان واصلا والاصم من اسلاف المعتزلة كانا يقولان بالرأى السنى ولم يذكر ان الخلافة بالنص فيكون معتزلة بغداد قد شذوا فعلا عن قول اسلافهم •

ولكنهم لم يتكروا هذا القول ابتكارا وانما وصل اليهم عن بعض معتزلة البصرة • لقد قال ابو الهذيل (١٥) وهو من معتزلة البصرة بانعقاد الامامة للمفضول مع وجود الفاضل وكأن يجعل ابا بكر افضل من عمر والاخير افضل من عثمان • ويعود معتزلة بغداد الى فكرة ابي الهذيل هذه فيحاولون تعليل خلافة ابي بكر ويذكر لنا الملطى حجتهم فى هذا الصدد كما يلى : زعم معتزلة بغداد « ان امامة المفضول جائزة مع وجود الفاضل والبرهان على ذلك ان النبى ولى عمرو بن العاص على فضلاء المهاجرين والانصار فى غزوة ذات السلاسل وقالوا ايضا لو ان رجلا عالما قارئاً وآخر دونه فى العلم والقراءة قدم فصلى المفضول بهم وصلى الفاضل خلفه جاز ذلك بعد ان يكون هذا الدون يعلم معالم الصلاة والقراءة قالوا فكذلك يبايع المفضول على الفاضل اذا علم انه يقوم بالامامة ويؤدى حقها ويعلم علمها • قالوا فكذلك فعل أصحاب الرسول رأوا ابا بكر وان كان على افضل منه يصلى لهم فولوه ورضى بهم على وتابعهم » (١٦) •

جاء رأى معتزلة بغداد مطابقا لقول الزيدية • فكانت محاولة

(١٥) يلاحظ ان ابا الهذيل كان يخطى معاوية ولا يقول بامامته (الاشعرى مقالات الاسلاميين ص ٤٥٧) فيكون اتجاه ابي الهذيل اتجاها زيديا وهذا هو اتجاه معتزلة بغداد •
(١٦) الملطى : كتاب التنبيه ص ٢٧ •

منهم لعدم تكفير ابي بكر ولايجاد حل وسط بين الشيعة الامامية وبين اهل السنة • ولاشك ان في تمسك معتزلة بغداد بالقول بان هنالك نصا معينا للامام ذكره النبي (ص) يجعل منهم جماعة موالية للشيعة ولكن غير قائلة بأن النص متعلق بعلي • ويتضح ذلك مما ذكره الملطي اذ انه يطلق لفظ الزيدية على معتزلة بغداد ويذكر انهم يقولون بوجود الفاضل ، وبتقدم المفضل عليه باجماع الامة • فيكون معتزلة بغداد قد ادخلوا شرطا اساسيا في انعقاد الامامة للمفضل • وهذا الشرط هو « اجماع الامة » ولكن هل المفضل يلزم الرأى السننى المرتكز على قوله تعالى : « ان اكرمكم عند الله اتاكم » ؟ اذا كان الامر كذلك فلم يعد هؤلاء المعتزلة زيدية مثل ما ذكره عنهم الملطي • والمعروف ان الزيدية قالت ان الامام يجب ان يكون من ذرية فاطمة الزهراء - فيكون هنالك شرطان يجب توفرهما فى الامام الشرعى • الشرط الاول : كونه من ذرية الزهراء والشرط الثانى : اجماع الامة عليه •

اما فيما يخص الخلفاء الراشدين الثلاثة فمعتزلة بغداد لا تكفرهم لان عليا ايدهم ولكنها لا تقول بخلافة معاوية لانه غير مستوف لاحد الشرطين الاساسيين اللذين يجب توافرهما فى الامام الشرعى • يتضح مما تقدم ان هناك رأيين متعارضين للمعتزلة : رأيا سننيا واضحا يمثلها واصل بن عطاء والاصم والفوطى والجبائى وابنه ابو هاشم • ورأيا شيعيا يمثلها باقى المعتزلة لاسيما معتزلة بغداد • فالفرق بين الرأيين يتعلق بشخص الامام نفسه • بينما يقول الرأى السننى انه لا يشترط فيه نسب ولا قرابة للنبي « حتى لو كان عبدا

حبشيا » يقول الرأى الثانى بشرط يعتبرونه اساسيا « كما اوضحته الزيدية » ذلك انه يكون الامام من ذرية الزهراء •
 انها لمحاولة جريئة تلك التى قام بها معتزلة بغداد للتوفيق بين الشيعة الاثنى عشرية القائلين بوجوب القرابة النسبية للنبي وبين السنة القائلة باجماع الامة بدون تحديد شخص الامام • فتقول المعتزلة : نعم يجب ان يجتمع رأى الامة ولكن الاجتماع على امام فاضل ، وافضل الائمة على وسلالته أو احد اقرباء النبي الفضلاء •
 ولما كانت هذه هى آراء الكثرة من المعتزلة فى الامام فهم يذهبون بها الى اقصى حد فيفحصون على ضوءها شرعية اخروج على السلطان •

(٤) هل يجوز الخروج على السلطان ؟••••

هناك فكرة واحدة تستحق الذكر مما عرضناه سابقا من اقوال المعتزلة فى مسألة الامامة وهى انهم جميعا يعيرون وزنا لاجماع الامة فهذا الاجماع هو الذى يعين الامام على رأى البعض « وهم القائلون بالرأى السنى » ويثبت الامام الفاضل حسب رأى البعض الاخر « وهم القائلون بالرأى الشيعى » ففى نظرهم جميعا يكون لاجماع كلمة الامة اهمية كبرى • والاجماع فى رأيهم لا يعنى الجميع بدون استثناء بل الاكثرية • فأذا تحققت هذه الاكثرية وكانت على هدى حق لها ان تكون هى السائدة • ويذكر الاشعرى بايجاز موقف المعتزلة من السلطان الذى لم تستوف فيه شروط القيام بمهام السلطة ، فيقول : تقول المعتزلة : « اذا كنا جماعة وكان الغالب عندنا انا نكفى مخالفينا عقدا للامام ونهضنا فقتلنا السلطان

وازلناه واخذنا الناس بالانقياد لقولنا فان دخلوا فى قولنا الذى هو التوحيد وفى قولنا فى القدر والا قتلناهم» (١٧) .

ان هذا القول بالرغم من ايجازه يشمل الشروط التى يجب ان تتوفر للقيام بالثورة ضد السلطان كما انه يوضح موقف الفرقة الغالبة من الناس بعد قلب السلطان . تحدد المعتزلة شرطين اساسيين للثورة على السلطان والخروج عليه . اولاً : يجب الامكان والقدرة على هذا الخروج ، ثانياً : لا يكون الخروج الا مع امام عادل ، اعنى : يجب ان تكون القوة فى خدمة العدل . ولكن من هو الامام العادل ؟ يعرفونه بانه هو من يتولى انفاذ الاحكام وقطع السارق والحدود (١٨) كما وان الامام العادل يمكنه ان يفرض من يقوم مقامه فى ذلك . فالامام العادل حسب المعتزلة هو المحافظ على الشريعة المنزلة والمدافع عن التوحيد والعدل (١٩) وهذا معناه ضمنا انه لا يمكن ان يكون الامام عادلا الا اذا كان معتزلى العقيدة (٢٠) فمن لم يستوف هذا الشرط وكان قد انتزع الحكم بالقوة عد غاصبا له وكان على خطأ ووجبت مقاتلته . ويجب قبل القيام بهذه المقاتلة ضمان النتيجة والتأكد منها . والنتيجة مضمونة لمن كان على هدى ومعه الاغلبية الساحقة اعنى القوة . وهكذا تكون المعتزلة قد حلت

(١٧) الاشعري : مقالات الاسلاميين ص ٤٦٦ .

(١٨) نفس المصدر ونفس الصفحة .

(١٩) يطلق على المعتزلة اسما « أهل توحيد » و « أهل عدل » .

(٢٠) يلاحظ ان ثلاثة من الخلفاء العباسيين وهم : المأمون والمعتصم

والواثق (اعنى من ١٩٨ الى ٢٣٣ هـ) اعتنقوا الاعتزال رسميا .

والحنة قامت فى أيامهم .

مشكلة قيام الثورات حلا اساسه العدل والقوة^(٢١) فالقوة وحدها لا تكفى لانه لايمكن ان نقول ان كل من ساند ثورة أو معركة هو حتما على حق لان النصر خالفه أو بمعنى آخر ليس الحق دوما مع القوة . ولذلك ربطت المعتزلة شرط القوة بشرط العدل حتى تكون الثورة شرعية .

وبعد قلب السلطة يجب اقناع الناس بنقطتين اساسيتين جوهريتين هما اولاً : التوحيد ومعناه عند المعتزلة رد كل شبه بين الله والمخلوقات ونفى كل الصفات عنه تعالى وردها جميعاً الى الذات اعنى ان العلم والقدة والارادة هى نفس الذات وليست صفات متميزة فيها . ثم نفى رؤيته تعالى فى دار القرار والقول بان كلامه محدث ليس بقديم . والنقطة الثانية هى القدر ومعناه ان الانسان قادر على اعماله محاسب عليها ، لانهم يقولون ان عقل الانسان البالغ فى امكانه ان يعرف الخير والشر وانه حر فى اعماله ، فالشر يأتى منه كما وان الخير منه ايضا . لذلك فهو محاسب على اعماله . فأذا اقتنع الناس بذلك كانوا على هدى والا فهم على ضلال ووجب حينئذ مقاتلتهم .

فكان سياسة المعتزلة نحو الناس سياسة سلمية ، فى بدء امرها تركز على اقناع الغير بالعقل وعلى نشر الاصلين الجوهريين لمذهبهم وهما « التوحيد » و « العدل » كما اوجزناهما اذ ان المعتزلة تقول ان خارج هذين المذهبين الاصلين لا توجد حقيقة بل لا يوجد

(٢١) من أهم الشروط التى يضعها القديس توما الاكوينى لشرعية

الثورة ، هذا الشرط القائل بانها يجب ان تكون لسبب عادل .

الا ضلال • ثم يجب على من أدرك الحقيقة ان ينشرها ويقنع الغير بها بالعقل بها ، فان لم يقتنع وجبت مقاتلته • ان هذه النتيجة الاخيرة تبدو لنا مناقضة لما تقوله المعتزلة من ان عقل الانسان متى نضج امكنه معرفة الحقائق الاولية وهى « وجود الله » و « ان الانسان محاسب على اعماله » • فان كان الامر كذلك فلم لا يترك الناس حتى تنضج عقولهم فيصلون بواسطتها الى معرفة هذه الحقائق ؟

٥ - العقل والشرعية :

بجانب مسألة الخلافة توجد مسألة لا تقل عنها اهمية وهى معرفة الشريعة فلا بد من وجود شريعة تسترشد بها الامة فى اعمالها وتكون اساسا لكل ما تسنه من قوانين فرعية • والشرعية هنا منزلة وهى دستور الاسلام • ولكن هذا التنزيل موجه الى انسان عاقل والعقل نور طبيعى منحه الله ايضا للانسان ليسترشد به فى حياته • فالعقل والتنزيل مصدرهما واحد ولا يجوز لهذا المصدر ان يوجد تناقضا بين الاشياء الصادرة عنه • لذلك قدست المعتزلة العقل وقالت ان الانسان عندما يكمل عقله يدرك الحقائق الاساسية وهى معرفة الله ومعرفة الخير والشر (٢٢) هذا من جهة ومن جهة اخرى لا ينكرون التنزيل ولكنهم يقولون انه لا يجوز ان يأتى التنزيل فى أى حال من الاحوال مخالفا للعقل لانه من الله - مثلما العقل ايضا منه - ولما كان العقل اسبق فى الانسانية من التنزيل فهو نور كان ولا يزال يهتدى به الانسان فى حياته • فاذا بدا أى اختلاف

ظاهري بين التنزيل والعقل لزم تأويل التنزيل على ضوء العقل (٢٣)
اذ انه لا يمكنه ان يعارض العقل ابدا • والتنزيل غايته ان يزيد في
المعرفة العقلية ويجعلها ادق • وتنتهي المعتزلة الى هذه النتيجة وهي ان
العقل هو مقياس التنزيل وتعتبر هذه المرحلة من اهم المبادئ عندهم •
ولهذا المبدأ تطبيقات سياسية خطيرة قد المحنا اليها عندما تكلمنا
عن موقف المعتزلة من الناس بعد الخروج على السلطان • فهم
لا يحاولون رد الناس الى الصواب بذكر الايات او بتفسيرها أو بذكر
الاحاديث النبوية بل يلجأون الى العقل في اقناعهم لان العقل مشترك
بين الجميع والعقل الناضج يصل حتما الى معرفة الحقائق الاساسية •
فكل من يخرج على العقل يعد كافرا في نظرهم لان مثل هذا الخروج
يعد ايضا خروجا على الله ، اعني انكارا لوجوده تعالى • ومن انكره
بالعقل كيف يمكنه ان يكون مؤمنا بالتنزيل ؟

وثم مسائل عديدة في التنزيل لو اخذت على علاقتها كانت اشنع
من انكار الله والاحاد به ، فمثلا التشبيه والتجسيم والرؤية والكلام ،
كلها مسائل في نظر المعتزلة يجب حلها بواسطة العقل ، والعقل لا يقرها
على علاقتها ، فكل من قال بها دون التأويل عد مشركا ملحدا كافرا
بالله ووجبت مقاتلته • ويكفي ان نذكر هنا المحنة التي قام بها بعض
الخلفاء العباسيين ، لاسيما المأمون الذي كان اكثرهم تعصبا للمعتزلة ،
فهى تدل دلالة واضحة على مقدار تمسك المعتزلة بالحلول العقلية
الصرقة ، اذ ان المحنة كانت تدور حول نقطة اراد ان يحلها

(٢٣) في كتاب الانتصار للخياط توجد بعض الامثلة من تأويل

المعتزلة لبعض الآيات • انظر هذا الكتاب ص ١١٥ وما بعدها •

المعتزلة حلا عقليا وهى مسألة خلق القرآن • وموقفهم من هذه المسألة معروف فانهم قالوا بخلقه ، اذ ان العقل لا يقبل خلاف ذلك ابدا •

فالمعتزلة كانت ترمى الى ان تثبت الامة على اساس ويطيد وهو العقل الناضج وان تتخذ مقياسا لكل الامور وان تجلى بواسطته كل ما بدا للانسان غامضا فى التنزيل ، ولكن مثل هذا المبدأ خطر لو اسىء فهمه أو استعماله ، اذ ان الانسان ضعيف وكثيرا ما ينقاد الى هواه فأن لم يكن هناك ما يردعه عن هفوات عقله أصبح بعيدا كل البعد عن هذه المبادئ العقلية الرفيعة التى نادى بها المعتزلة • والمعارف الاولية التى اساسها العدل والتوحيد ، ولانتهى الى عكس ذلك تماما • لا شك ان المعتزلة كانت مخلصنة حسنة النية فى مبادئها هذه ، وما كانت تبغى من ورائها سوى الخير للامة ، ولكنها حينما وجدت ان اهل عصرها ليس فى امكانهم مجاراتها فى افكارها الجبارة كان واجبا عليهم ان يلجأوا الى التسامح مثل ما فعل بعضهم • هذا ما يأخذه التاريخ عليهم ولكنه فى الوقت ذاته يسجل لهم هذا المجهود العقلى العظيم الذى قاموا به فى سبيل التوحيد والعدل بغية الوصول الى تحقيق فكرة امة واحدة مستتيرة فى عقيدتها •

خاتمة الكتاب

تعتمد فلسفة المعتزلة على اصلين كبيرين وهما التوحيد والعدل والتوحيد فى رأيهم يعنى نفى الصفات فى الله ، وردها كلها الى الذات ، وهذه الذات لا يمكن ادراكها ، ولا توجد أدنى مشابهة بين الله وبين المخلوقات ، ثم ان الخلق هو عبارة عن الوجود الذى يمنحه الله لذات معدومة او فى حالة العدم •

والعدل فى رأيهم يعنى ان الشريعة تدرك بالعقل قبل أى تنزيل ، وان الانسان حر فى ان يخضع الى الشريعة أو ان يعصياها ، وكل فعل حر يستحق جزاء : اما ثوابا واما عقابا • ثم ان المسائل الميتافيزيقية ، مثل خلود النفس ، وخلق الجنة والنار ، تحل على ضوء العقل ، وتصبح ضروريات خلقية • هذه هى النقط الاساسية للاعتزال • وجميع المعتزلة متفقون عليها •

ولكن لاحظنا من سياق بحثنا بعض الاختلاف فى رأى فيما يتعلق بمسائل لا تعتبرها المعتزلة جوهرية للمذهب ، مثل مسألة قدرة الله أو عدم قدرته على الظلم ، أو تكوين الاجسام من اجزاء لا تتجزأ أو من اجزاء قابلة للتجزئة الى ما لا يتناهى من الاجزاء الخ ••• من المسائل التى ذكرناها • ولكن هناك مسألة كانت شائكة وهى الخاصة بأرادة الله • قال البعض منهم - وهم معتزلة فرع البصرة - ان الله

يريد بارادة حادثه • بينما قال الاخرون - وهم معتزلة فرع بغداد - ان ارادة الله قديمة • وبعد ما ذكرنا هذا الاختلاف الظاهر بينا كيف ان بالرغم من وجود مثل هذا الاختلاف فأن جوهر مذهب الاعتزال مصان •

والاختلاف يشتد فيما يتعلق بالمسائل الطبيعية التى لا تتصل بماهية الله • مثلاً مسألة الجوهر الفرد أو الجزء الذى لا يتجزأ ، فموقف النظام من هذه المسألة ، ولو انه لا يتفق مع مذهب باقى المعتزلة ، الا انه لا يخرج على التوحيد ولا على العدل • وكذلك كل ما ذكره النظام بخصوص الحركة ، والعلة التى جاء متناقضا لقول باقى المعتزلة ، دون ان يهدم المبدأين الاساسيين للاعتزال •

ولم تخلو المسألة السيكلوجية من الصعوبات ، لذلك نجد ان تفسيرات المعتزلة جاءت مختلفة ومتضاربة فيما يتعلق بالاحساس ، وكيف نحن نحس بعد ما يتأثر الجسم بمؤثرات خارجية • ولكن هناك نقطة لا يمكن الاختلاف عليها وهى ان العقل الناضج يدرك
 سبب وجوده لا يرى له معنى يتجسده • • • • •
 المعتزلة • واذا اختلفت آرائهم بخصوص طبيعة الانسان ، نجدهم كلهم متفقين على ان الروح أو النفس هى العنصر الاساسى والجوهرى فى الانسان ، وهى محور الاخلاق • وبالرغم من اختلاف آراء المعتزلة فيما يتعلق بوجود الجنة والنار ، أو بخلقهما فى المستقبل ، نجدهم متفقين على انهما ضروريتان عقلا ، اذ انهما المكان الذى سيثاب فيه المؤمنون ويعاقب فيه المذنبون ، والجزء واجب لكل عمل حر •
 فهكذا الاختلاف لا يقوم الا على المسائل الفرعية بينما الاتفاق

تام على المسائل الجوهرية • ومن يعارض هذه النقط الجوهرية لم يعد معتزليا •

ومذهب الاعتزال هو مذهب عقلى صرف • لقد حاولت المعتزلة ان تخضع الدين أو الوحي الى سلطان العقل • وهم يقبلون الوحي لانهم يعتبرونه متمما للشريعة العقلية ، مذكرا لها اذا غفلنا عنها ، ولكنه لا يجوز ان يناقض العقل ابدا • وبناء على ذلك يكون فى امكان المجتمعات التى لم يصلها الوحي ، والتى تعمل بموجب الشريعة العقلية ، ان تستحق ثوابا أو عقابا على افعالها • فالانسان يستطيع ان يفعل خلاصه بواسطة عقله وأرادته • هذه هى النتيجة الخلقية التى تنتهى اليها المعتزلة فهم لا يغفلون ابدا عن القيمة الخلقية للاعمال ، ونجد ان كل بحثهم فى أى موضوع كان مشبعا بروح خلقية • فمذهبهم مذهب عقلى خلقى •

هكذا يبدو لنا هذا المذهب بعد ما مر عليه قرابة العشرة قرون من زواله من التاريخ • ولكن هل كانت العقول مهيأة كفاية آنئذ حتى تفهم هذا المذهب حق الفهم ، وتدرك كل ما يحويه من تعاليم سامية ؟ لا • لم تكن العقول مهيأة له ، والتاريخ دل على ذلك • فزوال المعتزلة وزوال كل أثر مباشر لهم خسارة كبيرة لتاريخ الفكر • وهذا ما فهمه الدكتور احمد بك امين عندما كتب فى نهاية الفصل الذى خصصه للمعتزلة :

فى رأى ان من اكبر مصائب المسلمين موت المعتزلة ، وعلى انفسهم جنوا^(١) •

(١) أحمد أمين : ضحى الاسلام ج ٣ ص ٢٠٧ •

المراجع

لقد ذكرنا فى الجزء الاول (ص ٢٣٣ - ٢٣٥) أهم المراجع العربية والافرنجية وهى المراجع التى استعنا بها فى كلا الجزئين • ونكتفى هنا بذكر بعض المراجع الاخرى ولو أن أهميتها أقل مما ذكرناه فقد رجعنا اليها ايضا فى الجزئين من هذا البحث وهى :

- ١ - ابو المعين ميمون النسفى (متوفى ٨٠٥ هـ) : بحر الكلام •
مخطوط رقم ٥١٤ (عقائد) فى المكتبة التيمورية (المكتبة
الاهلية بالقاهرة) •
- ٢ - المقرئى : الخطط
- ٣ - ابن العنبرى : طبقات الادباء •
- ٤ - ابن السبكى : طبقات الشافعية •
- ٥ - طيفور : تأريخ بغداد •
- ٦ - افلاطون : تيمائوس - فيدون •
- ٧ - ارسطو : الكون والفساد - ما بعد الطبيعة - السماع الطبيعى
كتاب النفس •
- ٨ - الدكتور يوسف مراد : مبادئ علم النفس العام •
- ٩ - دى بور : تأريخ الفلسفة فى الاسلام (ترجمة الدكتور عبد
الهادى أبو ريده) •
- ١٠ - ابو هلال العسكري : كتاب الاوائل (مخطوط - باريس رقم
٥٩٨٦ ص ١٩٥) •
- ١١ - الذهبى : ميزان الاعتدال •
- ١٢ - مطاهر بن المقديسى : كتاب البدأ والتأريخ - المنسوب لابي
زيد أحمد بن سهل البلخى - نشره فى باريس سنة ١٩٠١
C. Huart.
- ١٣ - القديس توما الاكوينى : المجموعة اللاهوتية •
- ١٤ - الباقلانى : كتاب التمهيد (مخطوط باريس رقم ٦٠٩٠) •

فهرس

صفحة

٣	كلمة الاستاذ يوسف كرم
٧	مقدمة
٩	الباب الاول - الانسان ..
١١	الفصل الاول : المعرفة الحسية ..
			١ - الحواس الخمس ٢ - نوعية الحواس ٣ - عتبة
			الاحساس ٤ - التأثير والاحساس : أ - نظرية
			النظام ب - نظرية باقى المعتزلة : القائلين بالجزء الذى
			لا يتجزأ ج - رأى ابى الهذيل ٥ - وجه الشبه بين
			نظرية النظام ونظرية باقى المعتزلة ٦ - الحاسة
			السادسة ٧ - غلط الحس أو خداع الحواس .
٣٤	الفصل الثانى : المعرفة العقلية أو النظرية : ..
			١ - تعريف العقل ٢ - وظيفة العقل : تحصيل
			المعارف ٣ - العلم ليس تذكر ٤ - ردا على أفلاطون
			ب - العلم ليس غريزيا ٣ - مراحل المعرفة العقلية
			٤ - العقل طريق معرفة الله ٥ - البداهة
			والبدييات ٦ - العلم - التقليد - الظن -
			الاعتقاد ٧ - العلم والجهل . نسبية معارفنا :
			مبدأ عدم التناقض - معرفتنا الجزئية موضوعها

- المحدثات - رأى النظام فى معرفتنا الجزئية لله .
٨ - كلام النفس : الفكر واللغة - تكوين اللغة وأصلها .

٥٨ الفصل الثالث : حرية الاختيار والارادة :

- ١ - الفرق بين الافعال الارادية وافعال الجوارح .
معنى « القدرة » ٢٠ - الفعل الارادى الحر هو فعل خاص بالانسان ٣٠ - براهين المعتزلة على حرية الاختيار عند الانسان : أ - الشعور بالحرية .
ب - البرهان بواسطة التكليف ٠ ج - برهان بواسطة الامر الواقع ٤٠ - العلاقة بين العزم والتنفيذ ٥٠ - هل يقدر الانسان على خلاف المراد ؟ .
٦ - مصدر القول بحرية الاختيار عند المعتزلة .

٧٤ الفصل الرابع : طبيعة الانسان أو اتصال النفس بالجسم

- ١ - تعريف الانسان : أ - تعريف ابى الهذيل .
ب - تعريف النظام ٠ ج - تعريف بشر بن المعتز .
د - باقى التعاريف ٢٠ - الجسم ٣٠ - اتصال النفس بالجسم .

٨٧ خاتمة الباب الاول

٩١ الباب الثانى : الاخلاق

٩٣ الفصل الاول : المسألة الخلقية

- ١ - العقل والمسألة الخلقية ٢٠ - مبدأ الالتزام الخلقى ٣٠ - الخير المطلق والشر المطلق . مصدر هذا القول ٠ حجج المعتزلة ٤٠ - الوحي

١٠٥ الفصل الثانى : موقف الانسان من الشريعة

- ١ - المؤمن ٢٠ - الكافر ٣٠ - الامر وحدود

- الطاعة ٠ ٤ - المعصية لا تكون دائماً في الفعل ٠
 ٥ - موقف من آتى بكبيرة (الفاسق) - بحث
 بعض الكبائر : أ - شارب الخمر ٠ ب - الزانى ٠
 ج - السارق ٠ د - القتل ٠ ٦ - التوبة : حال من
 يصبح عاجزا عن مراجعة الكبيرة ٠ ٧ - العوض
 والتفضل واللفظ ٠

الفصل الثالث : الجنة والنار ١٢٥

- ١ - هل خلقت الجنة والنار مع العالم ؟ ٢٠ - أهل
 الخلد ٠ ٣ - حال أهل الجنة ٠ ٤ - لا توجد
 درجات في الجنة ٠ ٥ - أهل النار : حال أهل
 النار ٠ ٦ - هل الجنة والنار خالدتان ؟

الفصل الرابع : الرسول والوحي ١٣٨

- ١ - الرسول والمعجزات ٠ ٢ - صفات الرسول
 الخلقية ٠ ٣ - شفاعة الرسول ٠ ٤ - هل يجوز
 الخطأ على الامة فيما تنقله عن نبيها ؟ ٠

خاتمة الباب الثانى ١٤٤

الباب الثالث : السياسة ١٤٥

آراء المعتزلة السياسية ١٤٧

- ١ - آراء المعتزلة في الامامة ٠ ٢ - المعتزلة القائلون
 بالرأى السننى ٠ ٣ - المعتزلة القائلون بالرأى
 الشيعى ٠ : أ - اتجاه النظام ٠ ب - اتجاه باقى
 المعتزلة : الاتجاه الزيدى ٠ ٤ - هل يجوز الخروج
 على السلطان ؟ ٠ ٥ - العقل والشرعية ٠

خاتمة الكتاب ١٦٢

المراجع ١٦٥